بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

العوامل المحددة لفترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان

The Determinants of the Reporting Lag for Jordanian Companies Listed on the Amman Stock Exchange

إعداد

هنادي تركي محمد البطاينة

إشراف الدكتور

محمود حسن قاقيش

٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

العوامل المحددة لفترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

The Determinants of the Reporting Lag for Jordanian Companies Listed on Amman Stock Exchange

إعداد
هنادي تركي محمد البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور : محمود قاقيش ....مشرفاً ورئيساً

الدكتور : منذر المومني ....عضواً

الدكتور : جمال البدور ....عضواً

الأستاذ الدكتور : يوسف سعادة ....عضواً

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك - اربد - الأردن .

٢٠٠٦ م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

"...... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى والِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ "

صدق الله العظيم

{سورة الاحقاف ، آية رقم – ١٥-}

الإهـــداء

إلى من ربياني صغيراً وأرشداني كبيراً ..... إلى نبع الحنان الذي لا ينضب والدي ووالدتي ، الصفحة الأجمل في عمري

إلى خطـيبي الغـالي الذي لم يتوان لحظة عن تقديم يـد العون لي في كل الأوقات .... أحمـد

إلى شقـائق روحـي ورفـقاء دربـي
محمـد ومُـرادي

إلى من تطمئن لهن روحي وأفتخر وأعتز بصداقتهن ..
روان وسهى وشادن

إلى اليَـرموك الأم .... تجـديداً لعهـد الانتماء وحنيناً لمـاض لم يغب

إليهـم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع
مع خالص تقديري ومحبتي

شكر وتقديـر

الحمد لله الذي أنار قلوب عباده بنور كتابه المبين وجعل القران شفاء لما في الصدور ، وهدى ورحمة للمؤمنين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين ، سيدنا محمد النبي العربي الأمين ، الذي أخرج الناس من الظلمات إلى النور ، وعلى اله الطيبين والأطهار وأصحابه الهادين الأبرار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد،

يسرني أن أقدّم عظيم شكري وامتناني إلى مشرفي العزيز الدكتور محمود قاقيش لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، وما قدمه لي من نصائح وتوجيهات التي أعانتني كثيراً على إنجاز هذه الرسالة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور منذر المومني والدكتور جمال البدور و الدكتور يوسف سعادة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الدراسة وتحملهم عبء قراءتها وإبداء ملاحظاتهم عليها والتي سيكون لها الأثر الأكبر في إثراء هذه الدراسة إن شاء الله. . ولن يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والمحبة إلى كل من الدكتور عمر الجهماني والدكتورة عبير الخوري والدكتورة أسماء عساف لما أحاطوني به من اهتمام ومساعدة في تجاوز الكثير من العقبات التي واجهتني أثناء فترة الدراسة .

ولن أنسى وأنا في هذا الموقف أن أتقدم بعظيم الامتنان إلى الذين منحوني حبهم ووقتهم ورعايتهم ودعمهم المعنوي كل من العم العزيز محمد القواسمي والعم الغالي عبدالله البطاينة والصديقات أميمه عبويني ورندا طالب وصفاء الشلبي والأخوة يزن مقداداي وفراس كريدي وأيمن القواسمي .

الباحثة

هنادي البطاينة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة

البطاينة ، هنادي تركي . العوامل المحددة لفترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان . رسالة ماجستير في المحاسبة بجامعة اليرموك . ٢٠٠٦م (إشراف الدكتور محمود حسن قاقيش) .

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة محددات فترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠٠٤ م. وقد فحصت هذه الدراسة العلاقة ما بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي (الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء السنة المالية لغاية تاريخ استلام هيئة الأوراق المالية التقارير السنوية من الشركات) وعدة عوامل مستقلة ، هي: ١) فترة إصدار تقرير المدقق ٢) حجم الشركة ٣) ربحية الشركة ٤) عمر الشركة ٥) نسبة التمويل بالدين ٦) نوع القطاع ٧) ارتباط المدقق الخارجي بمكتب تدقيق عالمي ٨) نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي ٩) الاعتماد على رأي مدقق آخر ١٠) نوع السوق .

لقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة ، لقد أظهرت نتائج الدراسة أن كل من ١) فترة إصدار تقرير المدقق ٢) التمويل بالدين ٣) نوع القطاع كان لها علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع فترة إصدار التقرير المالي السنوي على مستوى أقل من (٥ %). أما بالنسبة للعوامل السبعة المتبقية فقد تبين انه لا توجد لها أي علاقة ذات دلالة إحصائية مع فترة إصدار التقرير المالي السنوي . كما بينت النتائج أن فترة إصدار التقرير المالي السنوي تكون أطول للشركات الصناعية ، التي تزداد فيها نسبة التمويل بالدين ، و تستلم تقرير المدقق في وقت متأخر . واستطاع نموذج الانحدار المتعدد تفسير ما نسبته (٦٦,٦%) من التغير الحاصل في العامل التابع (فترة إصدار التقرير المالي السنوي)، كما أظهرت الإحصاءات الوصفية أن متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي هو (٨٢ يوما) وهو اقل من الفترة المحددة بالقانون (١٢٠ يوما) بمقدار (٣٨ يوما) .

توصي الدراسة بإعادة النظر في تعديل التشريع بتقصير المدة القانونية لإصدار التقرير المالي السنوي وذلك لتوفير ووضع المعلومات المالية تحت تصرف المستثمرين في وقت انسب ، وإلزام مكاتب التدقيق بعدم تأخير تدقيق حسابات الشركة المساهمة من خلال تكليف جهة تنظيمية كجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تتولى مراقبة توقيت عملية التدقيق والتأكد من إصدار المدقق الخارجي لتقريره في وقت مناسب. كما وتوصي الدراسة بالبحث عن مصدر تمويل آخر غير التمويل بالدين ، وضرورة تناول عوامل أخرى لم يتم اختبارها في هذه الدراسة على أكثر من سنة كعامل احتمالية الإفلاس ، و عامل مدى تعقيد عمليات الشركة ، وعامل تركز الملكية .

الكلمات المفتاحية : العوامل المحددة ، فترة إصدار ، التقرير المالي السنوي ، الشركات الأردنية المدرجة ، بورصة عمان .

الفصـل الأول

الإطـار العام للدراسة

١-١ المقدمة

١-٢ هدف الدراسة

١-٣ أهمية الدراسة

١-٤ مشكلة الدراسة

١- ٥ فرضيات الدراسة

١- ٦ محددات الدراسة

١- ٧ نموذج الانحدار المستخدم

١- ٨ التعريفات الإجرائية

١- ٩ تنظيم الدراسة

١-١ المقدمة

تشـــهد الأسواق المالية خلال شـــهري كانون الثـاني وشباط من كل عـام اكبر عمليـة إفصـاح عن معلومـات جوهريـة لها تـأثير هـام علـى حجم الطلب ، وحجم العرض ، وحركـة أسـعار أسـهم الشركات المدرجـة فـي الأسـواق الماليـة . تتضـمن المعلومـات الجوهريـة المفصـح عنهـا خـلال هذه الفترة قيمة الأربـاح السنوية عن العـام الماضـي كـاملاً ، وقرارات مجـالس إدارات الشركات بشـان نسب الأرباح الموزعة علـى المسـاهمين ، سواء الأربـاح النقديـة أم الأسـهم المجانيـة ، وغيرهـا من المعلومـات التـي قد تؤثر فـي قرار المستثمر لشـراء الأسـهم ، أو الاحتفـاظ بهـا أو بيعهـا . وبسـبب ازدحام الأسواق المالية بهذه المعلومات ، تنشط آفة الإشـاعات التـي عـادة مـا تسبق نشـر المعلومـات الجوهريـة وعـادة مـا يكـون الهدف مـن نشـر مثـل هـذه الإشـاعات تـأجيج نـار المضـاربة، وتوسيع قاعدتها في الأسواق من أجل تعزيز الطلب علـى أسـهم بعض الشركات التـي تتميـز باهتمـام قاعدة كبيرة من المضـاربين بهدف خلق سعر مصطنع يستفيد منه مروجو هذه الإشـاعات لتحقيق مكاسـب رأسمالية سـريعة . كمـا يستغل بعض المطلعين من أعضـاء مجـالس إدارات الشركات والمديرين التنفيذيين مواقعهم للإطلاع على المعلومات الجوهريـة، واتخـاذ قرارات استثمارية قبل الآخرين ، وبالتالي تحقيق مكاسب ،أو تجنب خسائر على حساب باقي المستثمرين .

لـذلك تتخذ الجهـات الرقابيـة فـي السـوق المـالي ، وفـي مقـدمتها هيئـة الأوراق الماليـة كـل الاحتياطـات والإجراءات اللازمـة للحفـاظ علـى حقوق كافـة شـرائح المستثمرين مـن حيث عدالـة الحصـول علـى المعلومـات ، وتكـافؤ الفرص فـي الإطـلاع عليهـا والاستفادة منهـا وعـدم اسـتغلال المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب فئة أخرى . وبنـاء عليه فقد ألزمت هيئـة الأوراق الماليـة الشـركات المدرجـة بتزويدها بنتـائج أعمالهـا الأوليـة خـلال فتـرة لا تتجـاوز خمسـة وأربعين يومـا، وبتقريرها السنوي خلال فترة لا تتجاوز تسعين يوما من انتهاء سنتها المالية ، وهذا مـا أوصـى بـه قانون الشركات الأردني الشركات المساهمة العامة بان تُعد تقريرها المـالي السنوي المُدقق بثلاثـة أشـهر بعـد انتهـاء سـنتها الماليـة ، وقـد أعطاهـا القـانون مـدة شـهر إضـافي لمناقشـة هـذا التقريـر والمصادقة عليه في اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي. وتقوم دائرة الإصدار والإفصاح في هيئة الأوراق الماليـة بمتابعـة هـذا الإلـزام ؛ للتحقـق مـن امتثـال الشـركات المصـدرة بالمواعيـد المحـددة بالقانون .

كما تعمل الدائرة على متابعة مدى تقيد الشركات بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بأية أحداث مهمة تهم المستثمرين ، وتؤثر على أسعار أوراقها المالية ، وقد اتبعت هيئة الأوراق المالية أسلوب عقاب يتمثل في مخالفة الشركات التي لم تقم بتزويدها بالبيانات الدورية ضمن المواعيد المحددة لها ، وفرضت غرامات مالية عليها **(هيئة الأوراق المالية ، ٢٠٠٤).**

إن الإسراع في عملية نشر المعلومات الجوهرية، والبيانات الأولية ، والإسراع في إصدار التقرير المالي السنوي يؤدي إلى القضاء على آفة الإشاعات، وسوء استغلال المعلومات الداخلية ويزيد من كفاءة السوق المالي، والمعلوم أن السوق ذات الكفاءة العالية هي السوق التي تتحدد فيها أسعار الأوراق المالية من خلال التقدير الجيد لقيمتها الاستثمارية ، والسوق الضعيفة الكفاءة هي السوق التي تكون فيها الفروق بين السعر في السوق ، والقيمة الاستثمارية فروقا جوهرية . وان التوقيت المناسب لنشر المعلومات ومستوى جودتها يمثلان أساساً لكفاءة الأسواق المالية التي تساعد المستثمرين على تقدير السعر المناسب للأوراق المالية . وقد اعتبر مجلس المبادىء المحاسبية الأمريكي (Accounting Principles Board (APB,1970)) أن توقيت إصدار التقارير المالية السنوية هو احد الخصائص النوعية للمحاسبة ، كما أعلنت جمعية المحاسبين الأمريكيين ((American Accounting Association (AAA 1954 & 1957) أن توقيت إصدار التقارير المالية هو عنصر حيوي من عناصر الإفصاح المناسب .

١- ٢ هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة لفترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠٠٤ م ، وذلك بفحص العلاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، وعدة عوامل مستقلة ؛ للتعرف على العوامل التي يمكن تؤدي إلى تأخير فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية؛ لتستفيد منها الجهات المنظمة لأعمال الشركات ، كوزارة الصناعة والتجارة والسوق المالي .

وتتضمن العوامل المستقلة ما يأتي :

١. فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag) .

٢. حجم الشركة(Company Size) .

٣. ربحية الشركة (Profitability of the Company).

٤. عمر الشركة(Company Age) .

٥. نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي (Type of Audit Opinion).

٦. التمويل بالدين (Gearing).

٧. ارتباط المدقق الخارجي بمكتب تدقيق عالمي (International Association of Auditor).

٨. نوع القطاع (Sector Type).

٩. الاعتماد على رأي مدقق آخر (Reliance on Other Auditor) .

١٠. نوع السوق (Market type) .

١-٣ أهمية الدراسة

تعتبر الملاءمة (Relevance) أحد أهم الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تفصح عن قدرة المعلومات في التأثير على متخذي القرارات ولا شك أن هذه القدرة تتضاءل كلما تأخرت المعلومة عن الصدور في الوقت المناسب . على الرغم من الأهمية البالغة لتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات إلا أن هذا الموضوع لم يلقَ الاهتمام الكافي من البحث والدراسة ، فعلى الصعيد المحلي ، وبحسب علم الباحثة لا توجد سوى دراسات معدودة تعرضت لهذا الموضوع ، ولسد تلك الفجوة جاءت فكرة هذه الدراسة. وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى دراسة محددات فترة إصدار التقارير المالية السنوية للتعرف على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة ؛ في محاولة للتوصل إلى بعض التوصيات التي قد تساعد في تنظيم أعمال الشركات ، لأن عدم التأخير في إصدار التقرير المالي يزيد من كفاءة السوق المالي ، ويزيد من صلاحية المعلومات المتضمنة به والمستخدمة من قبل المستثمرين الحاليين ، والمرتقبين ، والدائنين ، وغيرهم من هذه الفئات .

١-٤ مشكلة الدراسة

نظرا لأهمية توقيت إصدار التقارير المالية السنوية ، ولأن التأخير في إصدار التقرير المالي السنوي له أثر سلبي على أسعار أسهم الشركة ، و يزيد من عملية التخمين والمضاربة في السوق، فقد جاءت هذه الدراسة ؛ لتوضيح أثر كل عامل من العوامل المستقلة السابقة الذكر على فترة إصدار التقرير المالي السنوي.

يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية :

١. هل هناك علاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين فترة إصدار تقرير المدقق ؟
٢. هل هناك علاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين حجم الشركة ؟
٣. هل هناك علاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين ربحية الشركة؟
٤. هل هناك علاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين عمر الشركة؟
٥. هل هناك علاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي؟
٦. هل هناك علاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين التمويل بالدين؟
٧. هل هناك علاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين ارتباط المدقق الخارجي بمكتب تدقيق عالمي ؟
٨. هل هناك علاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نوع القطاع ؟
٩. هل هناك علاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين الاعتماد على رأي مدقق آخر؟
١٠. هل هناك علاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نوع السوق ؟

١- ٥ فرضيات الدراسة

بناءً على هدف الدراسة وأهميتها فقد تم اختبار الفرضيات التالية :

- H_{01} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين فترة إصدار تقرير المدقق على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) .

- H_{02} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين حجم الشركة على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) .

- H_{03} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين ربحية الشركة على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) .

- H_{04} : لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين عمر الشركة على مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) .

- H_{05}: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نوع تقرير المدقق الخارجي على مستوى الدلالة $(P \leq 0.05)$.

- H_{06}: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نسبة التمويل بالدين على مستوى الدلالة $(P \leq 0.05)$.

- H_{07}: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين ارتباط المدقق الخارجي بمكتب تدقيق عالمي على مستوى الدلالة $(P \leq 0.05)$.

- H_{08}: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نوع القطاع على مستوى الدلالة $(P \leq 0.05)$.

- H_{09}: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين الاعتماد على رأي مدقق آخر على مستوى الدلالة $(P \leq 0.05)$.

- $H_{0\,10}$: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نوع السوق على مستوى الدلالة $(P \leq 0.05)$.

١ - ٦ محددات الدراسة

هناك بعض المحددات التي واجهت الباحثة عند قيامها بإجراء الدراسة ويمكن إيجازها بما يأتي:

١) بذلت الباحثة جهداً كبيراً؛ لتحديد الزمان الذي تم الإعلان فيه لأول مرة عن المعلومات المالية للجمهور ؛ لعدم وجود تاريخ واضح يشير الى ذلك سواء في التقرير السنوي للشركة أم على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالية .

٢) قامت الباحثة بدراسة العوامل المستقلة السابقة لتوفر المعلومات عنها ولإمكانية قياسها ، ولكن لم تستطيع الباحثة دراسة عوامل أخرى لعدم توفر معلومات عنها في التقارير المالية ومنها أجور التدقيق ، درجة تعقيد عمليات الشركة ، حجم مكتب التدقيق .

٣) عدم وضوح واكتمال التقارير المالية السنوية المنشورة على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالية ، مما استدعى الباحثة الرجوع بشكل مكثف إلى هيئة الأوراق المالية ، وبورصة عمان من أجل الحصول على بيانات الدراسة .

١-٧ نموذج الانحدار المستخدم :(Regression Model)

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression Model) ، حيث تكون فيه فترة إصدار التقرير المالي السنوي كعامل تابع وعدة عوامل مالية وغير مالية كعوامل مستقلة وهي : ١) فترة إصدار تقرير المدقق ٢) حجم الشركة ٣) ربحية الشركة ٤) عمر الشركة ٥) نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي ٦) التمويل بالدين ٧) ارتباط المدقق الخارجي بمكتب تدقيق عالمي ٨) نوع القطاع ٩) الاعتماد على رأي مدقق آخر ١٠) نوع السوق.

وفيما يأتي نموذج الانحدار المستخدم :

Reporting Lag = α + B_1 Audit Report Lag + B_2 Company Size + B_3 Company Profitability + B_4 Company Age + B_5 Audit Opinion + B_6 Gearing + B_7 International Association + B_8 Industry Sector + + B_9 Auditor Reliance + B_{10} Market Type + E

يبين الجدول الآتي المصطلحات السابقة:

الجدول (١-١) مصطلحات نموذج الانحدار المستخدم باللغتين الإنجليزية والعربية

اسم العامل باللغة العربية	اسم العامل باللغة الإنجليزية
فترة إصدار التقرير السنوي	Reporting Lag
فترة إصدار تقرير المدقق	Audit Report Lag
حجم الشركة	Company Size
ربحية الشركة	Company Profitability
نوع التقرير الصادر عن المدقق	Auditor Opinion
نوع القطاع	Industry Sector
عمر الشركة	Company Age
التمويل بالدين	Gearing
الارتباط العالمي	International Association
الاعتماد على رأي مدقق آخر	Auditor Reliance
نوع السوق	Market Type
ثابت المعادلة	α
خطأ التقدير	E

١ ـ ٨ التعريفات الإجرائية

- **المعلومات الجوهرية** : هي أي معلومة تهم المستثمرين وتؤثر على أسعار الأوراق المالية .
- **فترة إصدار التقرير المالي السنوي : هي** الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء السنة المالية لغاية تاريخ تسليم التقارير المالية السنوية المدققة لهيئة الأوراق المالية من قبل الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان .
- **توقيت إصدار التقرير المالي السنوي** : هو مدى توفر المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الوقت المناسب ؛ أي قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في قراراتهم .
- **الهيئة** : هيئة الأوراق المالية .
- **المراقب** : مراقب الشركات .

١ ـ ٩ تنظيم الدراسة

تتضمن هذه الدراسة ستة فصول ، تم تنظيمها بحيث يستعرض الفصل الأول الإطار العام للدراسة ، واشتمل الفصل الثاني على الإطار النظري للدراسة حيث تم الحديث عن توقيت إصدار التقرير المالي السنوي ، وأهميته، ومحدداته، وعن التقارير المالية، ومكوناتها، وأهميتها، وأهدافها والفئات المستفيدة منها بشيء من التفصيل، وتناول الفصل الثالث عرض للدراسات السابقة ، وتناول الفصل الرابع منهجية الدراسة، بينما تناول الفصل الخامس تحليل البيانات ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها واختبار فرضيات الدراسة ، وأخيرا يعرض الفصل السادس أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل لها .

الفصــل الثاني

الإطـار النظري للدراسة

٢- ١ مقدمة

٢-٢ تعريف توقيت إصدار التقرير المالي السنوي

٢-٣ تعريف التقرير المالي السنوي

٢-٤ أهمية التقارير المالية

٢-٥ أهداف التقارير المالية

٢-٦ الفئات المستفيدة من التقارير المالية

٢-٧ مكونات التقارير المالية

٢-٨ محددات التقارير المالية

٢-٩ أهمية توقيت إصدار التقرير المالي السنوي

٢-١٠ تأثير توقيت إصدار التقارير المالية السنوية على أسعار الأسهم

٢-١١ البيئة القانونية للشركات المساهمة العامة الأردنية

٢-١٢ محددات فترة إصدار التقرير المالي السنوي

الإطـار النظري للدراسة

٢ـ ١ مـقـدمــة

تمثل المعلومات المحاسبية الأداة التي ترفع من كفاءة المستفيدين عند اتخاذ قراراتهم ، وذلك من خلال المحتوى الإعلامي لهذه المعلومات ، إذ تعمل المعلومات المحاسبية على تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمر حيال تردده في اتخاذ القرارات. ويتم توفير تفاصيل المعلومات المحاسبية لأصحاب القرارات من خلال الإفصاح الكافي وهو نشر كافة المعلومات الضرورية سواء كانت مالية أو غير مالية وذلك من اجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها ، إذ إن التقارير المالية تمثل رسالة إعلامية تركز على الإفصاح والاتصال من خلال ما تحويه من معلومات ذات شفافية تلعب دوراً هاماً في ترسيخ دعائم الاستثمار (المهندي ،٢٠٠٤). لقد أوضح دهمش (١٩٩٥) أن التوقيت المناسب لعملية إصدار تلك التقارير بعد انتهاء السنة المالية للشركة يعدّ من الأمور الهامة والضرورية ؛ لأن التأخير في عملية الإصدار يقلل من أهمية وفاعلية المعلومات التي تحتويها التقارير ، ويقلل من صلتها وملاءمتها لاتخاذ القرارات .

٢ـ ٢ تعريـف توقيـت إصـدار التقريـر المـالي السنوي (Timeliness of Annual Report) :

عرّف مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standard Board , FASB) توقيت إصدار التقرير المالي السنوي : بأنه مدى توفر المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الوقت المناسب ؛ أي قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في قراراتهم .

كما حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن الملاء مة والموثوقية (Relevance & Reliability) هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذي القرارات ، ويقصد بالملاء مة: أن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرار المتخذ . بينما يقصد بالموثوقية: تلك الخاصية التي تعطي الثقة بأن المعلومة خالية من التحيز والخطأ ، لدرجة معقولة . وقد قسم (FASB) الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية المفيدة لاتخاذ القرار على النحو آلاتي : (Kieso et al , 2005 . p 31- p34)

١. الملاء مة (Relevance)

ولكي تتصف المعلومة بالملاء مة يجب أن تتضمن العناصر آلاتية :

أ. أن يكون لها القدرة على التنبؤ(القيمة التنبؤية) . (Predictive Value)

ب. أن تتميز بإمكانية التحقق من التوقعات (قيمة التغذية العكسية) . (Feedback Value)

ج. أن يحصل عليها متخذ القرار في الوقت المناسب(الوقتية) . (Timeliness)

٢. الموثوقية (Reliability)

تشمل الموثوقية العناصر آلاتية :

أ- القابلية للإثبات . (Verifiability)

ب- الحياد . (Neutrality)

ج- القابلية للتمثيل بأمانة . (Representational Faithfulness)

أما الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية فهي :

١. القابلية للمقارنة(Comparability)

هي تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة في نفس الصناعة .

٢. الاتساق أو الثبات (Consistency)

يقصد بها مقارنة النتائج لنفس المنشأة من فترة محاسبية لأخرى ، وهذا يتطلب من المنشأة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية (تقويم المخزون السلعي ، تحديد عبء الاستهلاك .....) .

يضاف إلى ذلك أن (FASB) حدد بعض القيود لهذه الخصائص ، هي :

١. العلاقة بين التكلفة والمنفعة (Cost-Benefit Relationship) .
٢. المادية (Materiality) .
٣. الممارسات المحاسبية الخاصة في كل صناعة (Industry Practices) .
٤. التحفظ أو الحيطة والحذر (Conservatism) .

يبرز هنا دور الوقتية كأحد العناصر الأساسية الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية كي تتصف بالملاء مة ، كما يلاحظ أن تأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها. وفي حالة عدم توفر المعلومات عند الحاجة إليها أو عندما تتوفر لفترة طويلة ولا تكون هناك حاجة إلى استخدامها ، فإنها حينئذ تفقد صفة الملاءمة (حماد ، ٢٠٠٢) .

لقد أشارت بعض الدراسات السابقة- مثل دراسة (Dyer & McHugh, 1975)، و دراسة (Owusu-Ansah , 2000) - إلى أنه يمكن تقسيم فترة إصدار التقرير المالي السنوي إلى ثلاث فترات هي:

١) الفترة الأولية (Preliminary Lag) : هي الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ استلام هيئة الأوراق المالية للنتائج الأولية لأعمال الشركة .

٢) فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag) : هي الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى التاريخ الذي يثبته المدقق في تقريره .

٣) فترة إصدار التقرير المالي السنوي (Reporting Lag) : هي الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء السنة المالية لغاية تاريخ انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية السنوي لمناقشة تقرير مجلس الإدارة .

في هذه الدراسة سيتم قياس فترة إصدار التقرير المالي السنوي (Reporting Lag) من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ الإعلان لأول مرة عن المعلومات المالية للجمهور، وقد تم اعتماد تاريخ تسليم التقارير المالية السنوية المدققة لهيئة الأوراق المالية من قبل الشركات الأردنية المدرجة هو تاريخ الإعلان لأول مرة، كبديل عن تاريخ انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية السنوي لمناقشة تقرير مجلس الإدارة؛ لأن تاريخ تسليم التقارير المالية تتضمنه الخصائص الآتية :

١. إمكانية وصول المعلومات في هذا التاريخ إلى عدد كبير من الجمهور .
٢. عدم وجود تاريخ سابق له نفس الخاصية رقم (١) .

قامت الباحثة بالاستفسار عن كيفية استلام وتوزيع التقارير المالية السنوية المدققة من قبل دائرة الإفصاح والإدراج في هيئة الأوراق المالية وأفاد الموظفون بالدائرة بأنه يتم تحويل التقارير المالية وتعميمها على شركات الوساطة المالية في نفس يوم استلامها أو اليوم الذي يليه، أما تاريخ انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية السنوي لمناقشة تقرير مجلس الإدارة، فلا تتوفر فيه الخصائص السابقة؛ لأن أغلب الشركات تقوم بتسليم تقاريرها المالية إلى دائرة الإفصاح في هيئة الأوراق المالية قبل اجتماع هيئتها العامة بفترة تقارب الشهر.

٢-٣ تعريف التقرير المالي السنوي (Annual Report) (كحالة وآخرون ، ١٩٩٧)

هو أداة لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات ،والمعنية بأعمال الشركة ونشاطها؛ لذلك تقسم التقارير إلى نوعين رئيسين هما :

١. التقارير الداخلية: تتمثل في التقارير التي تقدم إلى مختلف المستويات الإدارية من الشركة سواء كانت تتعلق بالنشاط العادي للشركة ، أم بالمشكلات التي تواجهها إدارة هذه الشركة.

٢. التقارير الخارجية : تستخدم هذه التقارير كوسيلة اتصال بين الشركة والمستخدمين الخارجيين للمعلومات، مثل : المستثمرين الحاليين والمرتقبين ،والدائنين ،والعملاء ، ونقابات العمال والأجهزة الحكومية المختلفة .

٢-٤ أهمية التقارير المالية

لقد أوضح المهندي (٢٠٠٤) أن أهمية التقارير المالية تنبع من أهمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في صلبها التي تعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدمين الخارجيين ، ويمكن إظهار أهمية التقارير المالية من خلال تحقيقها للأمور الآتية :-

١. تعّد من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة ،وكلما قامت الشركة بتوفير حجم اكبر من المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب ، كلما قلت الإشاعات والمعلومات الخاطئة التي يتم تداولها في السوق المالي .

٢. تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة ؛ لأنها توفر فرصاً متكافئة في الحصول على المعلومات ، وكذلك تخضع للفحص من قبل مدقق الحسابات مما يزيد من درجة عدالتها ومصداقيتها.
٣. تتصف بتنوع المعلومات التي توضح أنشطة الشركة المتنوعة .
٤. تعدّ من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي .
٥. توفر مناخاً استثمارياً ملائماً ، وتزيد من فرصة نمو السوق المالي ، وازدهاره، واستمراريته الذي بدوره يؤثر على ازدهار الاقتصاد وانتعاشه .

٢-٥ أهداف التقارير المالية

إن الهدف الأساس للتقارير المالية هو توصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاجها المستخدمون الخارجيون لأغراض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، وقد أشار(FASB, 1980) إلى أن أهم أهداف التقارير المالية تتمثل بما يأتي :-

١. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين، والدائنين الحاليين، والمرتقبين، والمستخدمين الآخرين؛ من أجل اتخاذ قرارات رشيدة بالنسبة للاستثمار والإقراض وغيرها.
٢. تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وكذلك الدائنين في تقييم المبالغ ،والتوقيت (Timing) وعدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المستقبلية (Uncertainty of Cash Flow).
٣. توفير معلومات مفيدة عن أصول الشركة ، والتزاماتها ، وحقوق الملكية .

٢-٦ الفئات المستفيدة من التقارير المالية

إن للبيانات المالية عدد كبير من الاستعمالات ، فهي تستخدم أساساً للقرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية داخل الشركة وخارجها ، ويتصف مستخدمو القوائم المالية والبيانات المحاسبية من خارج الشركة بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً من المصالح ، ولكل من هذه الأطراف هدف معين من تحليل ، وتفسير القوائم والبيانات المالية ، حيث تختلف الحاجة للبيانات المالية ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه البيانات . فهناك من يهدف إلى معرفة وتحديد نتائج الأعمال التي حصلت في الماضي ، ومنهم من يريد أن يستخدمها أساساً يبني عليه

التقديرات أو التكهنات المستقبلية من أجل المفاضلة بين البدائل المتاحة والمتنافسة (دهمش ، ١٩٩٥) . وفي هذا الصدد يمكن القول أن مستخدمي التقارير المالية من خارج الشركة هم غالبا ما يتمثلون بالفئات الآتية : (حنان وآخرون ، ٢٠٠٤) .

- ***المستثمرون سواء أكانوا حاليين أم مرتقبين :***

تحتاج هذه الفئة التقارير المالية لاتخاذ القرارات المتعلقة بشراء الأسهم أو بيعها أو الاحتفاظ بها، كما أنهم يحتاجونها لمعرفة مدى تقدم الشركة، وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة ، وكذلك مقارنة هذه النتائج مع نتائج الشركات الأخرى المماثلة .

ومن أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمر كما ذكرها (العيسى ، ١٩٩١) ما يأتي :

١. معلومات عن حركة أسعار الأسهم التي يرغب المستثمر اقتنائها .
٢. معلومات عن الأرباح الموزعة .
٣. معلومات عن الإدارة وكفاءتها .
٤. معلومات عن المركز المالي للشركة وعن مستقبلها ومستقبل الصناعة التي تعمل فيها .
٥. معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها .

- ***الدائنون :***

تحتاج هذه الفئة التقارير المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان، والقروض، والتنبؤ بقدرة الشركة على سداد ديونها ، والتزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل ، بالإضافة إلى حاجتها إلى معرفة حركة الأرباح ، والتغيرات في المركز المالي .

- ***العملاء :***

تحتاج هذه الفئة التقارير المالية لاهتمامها بالمعلومات المتعلقة بمدى استمرارية الشركة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها.

- ***العاملون:***

تحتاج هذه الفئة التقارير المالية لمعرفة المركز المالي للشركة، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك الشركة. فالوضع المالي الجيد ، وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين، وتأمين رواتبهم، وتحسين مستوى معيشتهم.

- *نـقابات العـمـال :*

تحتـاج هـذه الفئـة التقـارير الماليـة للحصـول علـى معلومـات عـن الوضـع المـالي، ومسـتويات الأرباح المحققة في الشركة ليتسنى لها الدفاع عن حقوق العمال ، وتحسين ظروف العمل .

- *المحللون الماليون والوسطاء الماليون:*

تحتاج هذه الفئة التقارير المالية بغرض إجراء التحليلات المالية، وتقديم الاستشارات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

- *الجـهات الحكومية :*

تحتاج هذه الفئة التقارير المالية لمعرفة أهمية الشركة والتزامها بتأدية الالتزامات الاقتصادية المترتبة عليها ، إضافة إلى المعلومات التي تساعدها في تنظيم نشاطات الشركة، والنواحي الإحصائية المتعلقة بها .

- *الـمجتـمع :*

تحتاج هذه الفئة التقارير المالية لتحديد المسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه المجتمع والخدمات التي قدمتها له ، والآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية لوجود الشركة في البيئة التي تزاول فيها نشاطها.

٢-٧ مكونات التقارير المالية

تشتمل التقارير المالية على القوائم المالية المتمثلة بقائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة حقوق الملكية، وما عليها من إيضاحات حولها، وملاحظات مكملة لها ، بالإضافة إلى تقرير مدقق الحسابات ، وتقرير مجلس الإدارة .

وفيما يأتي شرح مختصر عن مكونات التقرير المالي السنوي المنشور :

١. *القوائم المالية :*

تعد القوائم المالية عصب التقارير المالية، وتمثل المصدر الرئيس للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط الشركة خلال فترة معينة ، ومركزها المالي في نهاية هذه الفترة (تركي ، ١٩٩٣) .

تشتمل التقارير المالية على أربع قوائم رئيسة هي : (Wild et al , 2001) .

١ـ١ قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية (Balance Sheet) :

تعدّ قائمة المركز المالي أو ما يعرف بالميزانية العمومية بمثابة كشف يتضمن أصول والتزامات وحقوق ملكية منشأة معينة في تاريخ محدد ؛ بغرض توضيح المركز المالي للشركة في ذلك التاريخ . وتنقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين ، الأول : يتضمن مصادر الأموال التي حصلت عليها الشركة التي عادة ما تكون من حقوق الملكية، أو من الالتزامات أو من كليهما. أما الجانب الآخر: فيتضمن استخدامات هذه الأموال التي عادة ما تكون في شكل أصول أو ممتلكات ، وبالتالي لا بد أن يتساوى كل من جانبي قائمة المركز المالي ، وذلك يعتبر السبب الرئيس في تسميتها بالميزانية العمومية إشارة إلى توازن جانبيها .

١ـ٢ قائمة الدخل (Income Statement):

تمثل قائمة الدخل تقريراً بنتائج أعمال الشركة عن فترة زمنية معينة ، وتتضمن هذه القائمة كلاً من الإيرادات التي تخص الشركة خلال هذه الفترة وذلك بصرف النظر عن تحصيل هذه الإيرادات أم لا ، والمصروفات التي تخص الشركة خلال نفس الفترة، بصرف النظر عن سداد هذه المصروفات؛ ذلك لأن قائمة الدخل تعد على أساس الاستحقاق. وتتم مقارنة أو مقابلة الإيرادات بالمصروفات بقائمة الدخل ، فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات، يكون الفرق صافي الربح (Net Profit) . أما إذا زادت المصروفات عن الإيرادات فان الفرق يعتبر صافي خسارة (Net Loss) . أما إذا تساوت كل من الإيرادات والمصروفات فان كلاً من صافي الربح وصافي الخسارة يكون صفراً .

١ـ٣ قائمة التدفق النقدي (Statement of Cash Flows) :

تعدّ قائمة التدفقات النقدية بمثابة تقرير يوضح التدفقات النقدية الداخلة إلى الشركة ، والتدفقات النقدية الخارجة منها خلال فترة زمنية محددة . ويتم تصنيف التدفقات النقدية في هذه القائمة إلى ثلاث مجموعات هي :

١) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (Cash flows from Operating Activities) .
٢) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (Cash flows from Investing Activities) .
٣) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (Cash flows from Financing Activities).

يتم تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة السابقة للتوصل إلى صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة المعد عنها القائمة . ويرجع الغرض الأساسي من هذه القائمة إلى الدور الحيوي الهام الذي تلعبه النقدية في أية منشأة ، فالنقدية هي العنصر الأساس الذي يمكن من خلاله تسيير حياة الشركة واستمرارها ، فالشركة تحتاج النقدية لشراء البضاعة أو المواد ، وسداد الأجور ، وأية مصروفات أخرى لازمة لاستمرارها في العمل والإنتاج .

١-٤ *قائمة حقوق الملكية (Stockholders Equity Statement) :*

توضح قائمة حقوق الملكية التغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، وتفصح هذه القائمة عن المعلومات الخاصة بكل من :

- حقوق المالكين (المساهمين) في بداية الفترة .
- الإضافات إلى حقوق المالكين(المساهمين) خلال الفترة مثل: زيادة رأس المال .
- نتيجة الفترة من صافي دخل، أو صافي خسارة.
- أسباب التخفيض في حقوق المالكين(المساهمين) خلال الفترة مثل: توزيعات الأرباح على المالكين (المساهمين)، أو شراء أسهم خزينة (أي أن تقوم الشركة بإعادة شراء أسهمها التي أصدرتها مسبقا بعدما تم دفع كامل قيمتها من قبل المساهمين) .
- رصيد حقوق المالكين (المساهمين) في نهاية الفترة .

٢ . *الإيضاحات :*

تعد الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية جزءاً لا يتجزأ منها ، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم هذه القوائم المالية ، وتوضيح المعلومات التي من الصعب إدراجها في تلك القوائم (Wild et al , 2001, P31) منها :-

أ. الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة.

ب. تفاصيل عن العناصر الموجودة في صلب القوائم المالية .

ج. معلومات عن العقود والاتفاقيات التي أبرمتها الشركة مع الأطراف الأخرى.

د.معلومات عن الالتزامات المحتملة .

ه.معلومات عن القضايا القانونية التي تكون الشركة طرفا فيها .

و. معلومات عن كبار المساهمين في الشركة .

ز. أية معلومات أخرى من الصعب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية .

٣. تـقرير مدقـق الحـسابات :

يتضمن تقرير مدقق الحسابات الرأي الفني المحايد لمدقق حسابات الشركة ، حول مدى تمثيل القوائم المالية ، والإيضاحات المرفقة بها للمركز المالي للشركة، ولنتائج أعمالها ، وأنها قد أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية حتى تكتسب تلك القوائم والتقارير المالية ثقة المستخدمين الخارجيين لها .

يتكون تقرير مدقق الحسابات من ثلاث فقرات رئيسة تشمل : (ذنيبات ، ٢٠٠٤)

١. فقرة المقدمة : يبين المدقق في هذه الفقرة أنواع القوائم المالية التي تم تدقيقها، والفترات المالية التي تغطيها هذه البيانات ، والشركة ذات العلاقة ، ويبين أن مسؤولية المدقق مقتصرة على تدقيق البيانات المالية لإعطاء رأيه في مدى عدالتها ، وأن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية .

٢. فقرة النطاق: تبين هذه الفقرة طبيعة، ونطاق، ومحددات عملية التدقيق، حيث يبين المدقق أنه قام بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية من اجل الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الانحرافات المادية. ويبين في هذه الفقرة بعض المعلومات عن طبيعة عملية التدقيق حتى يساعد مستخدمي التقرير في الحصول على قدر معقول من الفهم عن طبيعة التدقيق ومسؤوليات المدقق .

٣. فقرة الرأي : هي الفقرة المهمة في تقرير مدقق الحسابات الخارجي ، حيث يبين رأيه في البيانات المالية، وما إذا كانت تعطي صورة حقيقية وعادلة (أو تظهر بعدالة) عن المركز المالي للمنشأة ، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية ، ويشير إلى أن القوائم المالية قد أعدت وفقاً للقانون وللمعايير المحاسبة الدولية .

٤. تقرير مجـلـس الإدارة :

يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عامة، ومتنوعة عن الشركة، وأهدافها، وسياساتها وكذلك معلومات عن الإنجازات التي حققتها، وعن أنشطتها التسويقية، والتمويلية، والتشغيلية ،

بالإضافة إلى معلومات عن أدائها المستقبلي؛ لذا يحتوي هذا التقرير على معلومات مالية، وغير مالية تساعد المهتمين بالتقارير المالية في الاعتماد عليها في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

فقد نصت المادة (٤) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة بالاستناد لأحكام المادة (١٢/ف) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦ لسنة ٢٠٠٢) على ما يأتي :

"على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من انتهاء سنتها المالية ، والذي يجب أن يتضمن ما يأتي:

ا- كلمة رئيس مجلس الإدارة .

ب- تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

١. وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.

٢. وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها.

٣. بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل منهم.

٤. بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته ٥% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة .

٥. الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن .

٦. درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكل (١٠%) فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.

٧. وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسرى عليها ذلك ، ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة .

٨. وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها اثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية، والإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.

٩. الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة.

١٠. وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها.

١١. الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام ، ووصفاً للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية .

١٢. الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.

١٣. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك.

١٤. تحليل للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية .

١٥. التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة .

١٦. مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/ أو مستحقة له.

١٧. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم ، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة.

١٨. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفيذية خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها .

١٩. بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية .

٢٠. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم .

٢١. مساهمة الشركة في حماية البيئة و خدمة المجتمع المحلي.

ج - البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي :

١) الميزانية العمومية.
٢) حساب الأرباح والخسائر .
٣) قائمة التدفق النقدي .
٤) بيان التغيرات في حقوق المساهمين .
٥) الإيضاحات حول البيانات المالية .

د - تقرير مدققي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بان إجراءات التدقيق قد تمت وفقا لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذه التعليمات .

هـ -١-إقرار من مجلس إدارة الشركة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

٢-إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة .

٣- إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة".

٢-٨ محددات التقارير المالية

بالرغم من أهمية التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذو القرارات الاقتصادية ، إلا أن هناك محددات معينة للاستفادة من هذه التقارير ترجع أساسا إلى (تركي ،١٩٩٣، ص١٩) :

١. أن القوائم المالية يتم إعدادها في ضوء عدد من الفروض المحاسبية، من بينها فرض ثبات القوة الشرائية للنقود، وما يترتب على ذلك من ظهور القيم الظاهرة في القوائم المالية بقيم تخالف القيم الجارية.

2. خضوع بعض عناصر القوائم المالية للتقدير الشخصي، وخاصة بالنسبة لتحديد المخصصات ، والاهتلاكات، وتقويم المخزون السلعي .

3. وجود عدد من الطرق المحاسبية المختلفة التي يقوم بتطبيقها المحاسبون عند إعداد التقارير المالية، قد يؤدي إلى تغيير النتائج طبقا لكل طريقة .

٢ـ ٩ أهمية توقيت إصدار التقرير المالي السنوي

تعدّ التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة إحدى أهم مصادر المعلومات المتكاملة التي تزّود الفئات المهتمة بأمور الشركة بالمعلومات المالية التي تحتاجها لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة نظرا لتنوع المعلومات التي تحتويها ، وما توفره من إفصاح عادل للمعلومات، من حيث توفير الفرصة المتكافئة للفئات المعنية بهذه التقارير، بالنسبة للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية، والاستثمارية. لذا فقد اهتم المحاسبون والمديرون الماليون بضرورة عرض المعلومات المالية بصورة واضحة، وملائمة والإفصاح عن جميع البيانات المالية من خلال القوائم المالية المنشورة في الوقت المناسب . وعليه فان إصدار التقرير المالي السنوي في الوقت المناسب، ضرورة تؤكد عليها مهنة المحاسبة ، حيث انه كلما طالت فترة إعداد وإصدار التقرير المالي، أصبحت معلوماته أقل فائدة لاستعمالها من قبل المستثمرين وبالتالي قد يلجأ المستثمر إلى محاولة البحث عن مصدر بديل، أو قد يشجع تأخر إصدار التقرير المالي تسريب المعلومات الداخلية بما يخالف القانون ، وكذلك إطلاق الإشاعات وتزايد الشكوك حول سلامة وضع الشركة (غرايبة والأزهري ، ١٩٨٨) .

لقد أشارت دراسة الجهماني (٢٠٠٠) إلى أن توقيت إصدار التقرير المالي السنوي يعد من أهم المقاييس المستخدمة لقياس فائدة (Usefulness) القوائم المالية ، حيث تقاس فائدة تلك القوائم بمدى سرعة إصدارها لتصبح متاحة في الوقت المناسب بين يدي مستخدميها لاتخاذ القرارات الاقتصادية .

٢-١٠ تأثير توقيت إصدار التقارير المالية السنوية على أسعار الأسهم :

كشفت بعض الدراسات السابقة ، منها : دراسة (Givoly & palmon ,1982) أن التقرير الذي يتضمن أخباراً سيئة يصدر في وقت متأخر ، وأن التقرير الذي يتضمن أخباراً جيدة يصدر في وقت مبكر . وعند فحص العلاقة بين توقيت الإصدار وبين مضمون التقارير المالية السنوية المقاسة بردة فعل أسعار أسهم الشركات في السوق المالي ، تبّين أن ردة فعل أسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها السنوية في وقت مبكر تكون عالية، وموجبة، مقارنة مع ردة فعل أسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها السنوية في وقت متأخر ، حيث وجد أن لها ردة فعل أسعار سالبة ، مما يدل على وجود انخفاض في مضمون التقارير المالية السنوية، كلما زادت فترة إصدارها . كما بينت دراسة (Chambers & Penman , 1984) أن التقارير المالية إذا أصدرت قبل التاريخ المتوقع لإصدارها ، يرافق ذلك الإصدار عادة ردة فعل أسعار أسهم عالية مقارنة مع ردة فعل أسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها بعد التاريخ المتوقع لإصدارها ، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين الأخبار غير المتوقعة وبين ردة فعل أسعار أسهم الشركات حيث وجد ردة فعل أسعار أسهم عالية وموجبة (Positive Price Reactions) للتقارير المالية التي تتضمن أخباراً جيدة وغير متوقعة ؛ بنفس الوقت ، وجد ردة فعل أسعار أسهم سالبة (Negative Price Reactions) للتقارير المالية التي تتضمن أخباراً سيئة وغير متوقعة .

٢-١١ البيئة القانونية للشركات المساهمة العامة الأردنية

تلزم التشريعات المالية والقوانين التي وضعت من قبل الجهات الحكومية ، والمعاهد المهنية في العديد من دول العالم الشركات المساهمة العامة، بإصدار قوائمها المالية السنوية المدققة خلال فترة معينة من تاريخ انتهاء السنة المالية، والغرض من ذلك : هو إطلاع المساهمين على نتائج أعمال الشركة؛ ليتسنى لهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة في الوقت المناسب . وفي الأردن فقد ألزم قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته الشركات المساهمة العامة بضرورة إعداد، وإصدار قوائمها المالية المدققة خلال فترة معينة من تاريخ انتهاء السنة المالية.

حيث نصت المادة (١٤٠) من قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ م وتعديلاته على ما يأتي :

١- " يترتب على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن يُعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة :

أ- الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدّقة جميعها من مدققي حسابات الشركة .

ب- التقرير السنوي لمجلس الإدارة من أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.

٢- يزود مجلس الإدارة المراقب بنسخ عن الحسابات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل موعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة بمدة لاتقل عن واحد وعشرون يوما".

بذلك حدد المشرع الأردني في قانون الشركات فترة إعداد التقرير المالي السنوي المُدقق بثلاثة أشهر بعد انتهاء السنة المالية التي يعد عنها ، وقد أعطى الشركة المساهمة العامة مدة شهر إضافي لمناقشة هذا التقرير ، والمصادقة عليه في اجتماع الهيئة العامة السنوي ، بذلك يكون الحد الأقصى للمدة التي سمح بها المشرع الأردني لإعداد، وإصدار التقرير المالي للشركة المساهمة العامة أربعة أشهر ، تصبح بعدها معلوماته عامة .

كما نصت المادة (١٥) من تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة ٢٠٠٤ على ما يأتي :

أ- " تلتزم الشركة المدرجة في البورصة بتزويد البورصة بالتقارير والبيانات والمعلومات المشار إليها أدناه :

١. التقرير السنوي للشركة والذي يتضمن تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للشركة وتقرير مدققي حساباتها وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية .

٢. تقرير نصف سنوي مقارن مع نفس الفترة من السنة المالية السابقة يتضمن البيانات المالية للشركة مراجعة من قبل مدقق حساباتها وذلك خلال شهر من تاريخ انتهاء نصف سنتها المالية."

أما بالنسبة لتعليمات إفصاح الشركات المصدرة، و المعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق وذلك بالاستناد لأحكام المادة (١٢/ف) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢م ، فقد نصت المواد التالية على ما يأتي :

المادة (٣):

أ- "على الشركة المصدرة نشر نتائج أعمالها الأولية بعد قيام مدقق حساباتها بإجراء عملية المراجعة الأولية لها وذلك من خلال خمسة وأربعين يوما من انتهاء سنتها المالية كحد أقصى وتزويد الهيئة بنسخ عنها .

ب- يجب أن تتضمن النتائج الأولية المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مايلي :

١) صافي الإيرادات .
٢) صافي الربح المتوقع قبل الضريبة .
٣) مخصص ضريبة الدخل على الأرباح المتوقعة .
٤) حقوق الأقلية في الأرباح .
٥) صافي الربح العائد لمساهمي الشركة بعد اقتطاع مخصص الضريبة وحقوق الأقلية .
٦) أرقام مقارنة للبنود من (١- ٥) أعلاه مع السنة المالية السابقة .
٧) خلاصة عن أعمال الشركة خلال السنة المالية" .

المادة (٤):

"على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية" .

٢-١٢ محددات فترة إصدار التقرير المالي السنوي

١. فترة إصدار تقرير المدقق :-

ألزمت هيئة الأوراق المالية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ، بضرورة تدقيق معلوماتها وتقاريرها المالية قبل إصدارها من قبل مدقق حسابات قانوني مستقل حتى تكتسب تلك التقارير ثقة المستخدمين الخارجيين لها، وتقاس فترة إصدار تقرير المدقق بعدد الأيام التي تبدأ من نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع المدقق على الرأي المرفق بتقريره (غرايبة والأزهري ، ١٩٨٨) . ويشير توقيع المدقق إلى انتهاء جميع عمليات وإجراءات التدقيق في الشركة وان المعلومات المحاسبية أصبحت جاهزة لتضمينها في تقرير مجلس الإدارة ، ففترة إصدار تقرير المدقق تعتبر من أهم محددات فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، فأي تأخير في عملية إتمام التدقيق سوف ينتج عنه بالضرورة تأخير في إصدار التقرير المالي السنوي . وقد ينجم التأخير في عملية التدقيق عن :

أ- ضخامة حجم العمل لدى مكتب تدقيق الحسابات .

ب-عدم كفاية موارد مكاتب التدقيق وخاصة البشرية للقيام بالأعمال اللازمة وبالسرعة الممكنة ، وقد يعزى سبب ذلك إلى انخفاض أجور التدقيق مما يؤدي إلى عدم توفر الامكانات اللازمة للقيام بالأعمال بالسرعة الممكنة .

ج-تأخر وصول التأكيدات من مديني الشركة المدقق عليها .

د- تأخر وصول تأييدات البنوك .

٢. حجم الشركة :-

يتضح من الدراسات السابقة التي أجريت في العديد من بلدان العالم المشار إليها سابقاً في فقرة الدراسات السابقة إلى أن هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة وبين فترة إصدار التقرير المالي السنوي ؛ أي أن الشركات الكبيرة تميل إلى إصدار تقاريرها خلال فترة أقصر من فترة إصدار تقارير الشركات الصغيرة (Givoly and Palmon , 1982). وهناك العديد من التفسيرات لهذه العلاقة ، منها :

أ- إن الشركات الكبيرة لديها نظام رقابة قوي، وفعال مما يقلل من عدد الاختبارات التي يقوم بها المدقق وبالتالي إنجاز مهام التدقيق بوقت قصير(Carslaw & Kaplan , 1991).

ب- إن الشركات الكبيرة لديها موارد ضخمة ، وطاقم محاسبي ضخم ، ونظام محاسبي حديث، يمكنها من إنجاز مهامها بسرعة ، بالإضافة إلى قدرة الشركات الكبيرة على دفع أجور عالية للمدققين حتى ينجزوا مهام التدقيق بسرعة أكبر من الشركات الصغيرة بعد انتهاء السنة المالية.

ج- قد يكون لدى الشركات الكبيرة عددٌ كبيرٌ من المساهمين تخضع لضغوطهم؛ لإصدار التقارير المالية بأسرع وقت ممكن ؛ لتتيح للمهتمين الإطلاع على نتائج أعمالها في الوقت المناسب .

كما أشارت بعض الدراسات كدراسة (أبو نصار ولطفي ، ١٩٩٨م) إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين حجم الشركة وبين فترة إصدار التقرير المالي السنوي، وقد فسرت هذه العلاقة الايجابية بأن هناك تأخيراً في عمل أقسام المحاسبة في الشركات المساهمة المدقق عليها، بالإضافة إلى تأخير عمل مدققي الحسابات إذ إن الجانبين لا يراعيان حجم العمليات الكبير ، ولا يخصصان له الجهد، والامكانات اللازمة لإنجاز الأعمال في الموعد المناسب .

٣. *ربحية الشركة :-*

يسود الاعتقاد بين عدد من الباحثين في كل من استراليا والولايات المتحدة الأمريكية أن التقارير المالية التي تتضمن أخباراً جيدة تصدر في فترة أقصر من تلك التي تتضمن نتائج سيئة ، وقد برر الباحثون هذا الاعتقاد، بأن الشركات التي تحقق أرباحاً عالية، تميل إلى إعلان نتائج أعمالها في أسرع وقت؛ لان ذلك ينعكس ايجابيا على أسعار أسهمها، والعكس سيحدث في حالة وقوع خسائر لديها . لقد بينت نتائج بعض الدراسات السابقة التي أجريت في أستراليا ونيوزلندا وغيرهما أنه لا يوجد علاقة بين ربحية الشركة وفترة إصدار تقريرها المالي السنوي ، بينما أظهرت نتائج دراسات أخرى أن بعض الشركات التي تتضمن تقاريرها أخبار سيئة تميل إلى تأخير إصدار تقاريرها المالية .

٤. عمر الشركة:-

أشارت الدراسات السابقة إلى وجود علاقة بين عمر الشركة وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي ، وفسرت هذه العلاقة بالاعتماد على نظرية منحنى التعلم (learning curve theory) ، حيث أشارت هذه النظرية ، إلى أن فترة إصدار التقرير المالي السنوي تتناقص مع زيادة الخبرة والتعلم ، فكلما زاد عمر الشركة، زادت عدد التقارير المالية المنشورة. وباستمرار عمل الشركة تزداد قدرة وخبرة محاسبيها ، بالتالي تصبح الشركة أكثر احترافا في جمع ، وتحليل ، وإصدار المعلومات نتيجة لخبرتهم ، وهذا يزيد من سرعة إصدارهم التقارير المالية السنوية.

٥. نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي :-

لقد نصت المادة (٥) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ، وذلك بالاستناد لأحكام المادة (١٢/ف) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢م على ما يأتي :

" على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مدققي الحسابات عليها وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن النشر أيضا خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي حسابات الشركة ، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء سنتها المالية ".

يعدّ تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي يخدمها المدقق ، ولها مصلحة في البيانات المالية المنشورة ، ويكون التقرير عادة موجها إلى الجهة التي قامت بتعيين المدقق ، أو كلفته للقيام بعملية التدقيق ، أي إلى الهيئة العامة للمساهمين في الشركات المساهمة العامة، وتتركز مسؤولية مدقق الحسابات عند قيامه بعملية التدقيق في إبداء رأيه المهني المحايد حول عدالة القوائم المالية ، ومدى تمثيلها للمركز المالي للشركة ، ونتيجة أعمالها ، والتغيرات التي طرأت في مركزها المالي ، والشهادة بأنها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية .

وتقسم التقارير الصادرة عن المدقق من حيث إبداء الرأي إلى أربعة أنواع ، هي : (ديوان المحاسبة ،٢٠٠١)

١) الرأي المطلق (Unqualified Opinion) يصدر هذا الرأي عندما لا يجد المدقق أية ملاحظات أو اقتراحات أثناء قيامه بعملية التدقيق تؤثر في صحة القوائم المالية ، أي أن القوائم المالية ممثلة لواقع الشركة ، وأن المدقق كون هذا الرأي بعد قيامه بعملية التدقيق وفقا للمعايير المتعارف عليها ، وأن البيانات المالية كانت معدة وفق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

٢) الرأي المتحفظ (Qualified Opinion) يصدر هذا الرأي عند وجود بعض التحفظات من ملاحظات ، واعتراضات ، وهنا لابد من ذكر موضوع التحفظ ، وأسبابه، وأثره على القوائم المالية إن أمكن . أما إذا كان التحفظ من الأهمية بمكان، بحيث يؤثر على صحة البيانات إلى درجة كبيرة، فلا بد من الامتناع عن إبداء الرأي، أو إعطاء رأي معاكس ، إذا ما تكونت القناعة لدى المدقق بأن ذلك التحفظ يجعل القوائم غير ممثلة للواقع . وتقسم التحفظات إلى ثلاثة أقسام :

أ. التحفظات التي تهدف إلى تحديد مسؤولية المدقق ، ومثال ذلك ما يقرره المدقق عادة من أنه اعتمد حسابات الفروع ، مع أنه لم يقم بزيارتها شخصيا ، أو لم تصل إليه ردود التأكيدات من المدينين .

ب. التحفظات التي تفصح عن اختلاف رأيه مع الإدارة التي غالبا ما تشير إلى مخالفة الشركة للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها، مثل : عدم كفاية مجمعات الاهتلاكات ، أو مخصصات الديون المشكوك فيها .

ج. التحفظات التي تشير إلى مخالفات لقانون الشركات ، أو لنظام الشركة الداخلي .

٣) الرأي المضاد أو المعاكس (Adverse Opinion) يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للشركة سواء من حيث المركز المالي ، أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، وتقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي وذكرها .

٤) الامتناع عن إبداء الرأي (Disclaimer of Opinion) يصدر هذا الرأي عندما لا يحصل المدقق على أدلة ، وقرائن إثبات كافية لإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية ، سواء كان ذلك بسبب تضييق نطاق المراجعة من حيث الزمن أو الكلفة (Scope Limitation) ، أو وجود ظروف استثنائية غير طبيعية (Unusual Uncertainties) .

ومن خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ، أظهرت دراسة (Whittred, 1980 b) أن فترة إصدار تقرير المدقق تكون أطول كلما أصدر المدقق تقريرا متحفظا ، بالتالي تزيد فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، حيث يظهر التقرير المتحفظ كأنه أنباء سيئة للشركة وللمستثمرين ، لذلك يبذل المدقق الجهد والوقت الكبير والعديد من الاختبارات ؛ ليتجنب إصدار هذا النوع من التقارير. كما ذكر (Ahmad and Kamarudin , 2002) هناك احتمالية لوقوع خلاف بين المدقق وبين الإدارة نتيجة لإصداره التقرير المتحفظ ، حيث يتطلب هذا الخلاف المزيد من النقاش والمفاوضات مما يساهم ذلك في عملية تأخير إصدار التقرير المالي السنوي .

٦. *التمويل بالدين :-*

لقد أشارت الدراسات السابقة إلى اتجاهين مختلفين حول طبيعة العلاقة بين نسبة التمويل بالدين (Gearing) ، وتوقيت إصدار التقارير المالية السنوية : فالاتجاه الأول، يركز على أن الشركات التي لديها نسبة دين عالية مقارنة بحقوق الملكية في هيكلة رأس مالها (- High Geared Companies-) ، تميل إلى إصدار تقاريرها السنوية في وقت أطول من الشركات التي لديها نسبة دين قليلة، وقد فسر الباحثان (Carslaw & Kaplan, 1991) هذه العلاقة بأن نسبة الدين في هيكلة رأس مال الشركة تعد مؤشراً لقياس صحة وسلامة وضع الشركة ، بالتالي كلما ازدادت نسبة الدين ازدادت احتمالية فشل الشركة؛ وذلك بسبب زيادة مخاطر عدم القدرة على سداد الدين وفوائده (Financial Distress) ؛ مما يستدعي المدقق إلى أن يوسع اختباراته وجهوده في عملية التدقيق بالتالي فان عملية تدقيق الدين تستغرق فترة أكبر من عملية تدقيق حقوق الملكية ؛ مما يزيد من فترة إصدار تقرير المدقق ، بالتالي زيادة فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

أما الاتجاه الثاني فيركز على أنه كلما ازدادت نسبة الدين في هيكلة راس مال الشركة، تعرضت الشركة لضغوطات اكبر من دائنيها لإصدار تقاريرها المالية المدققة في أقصر وقت ممكن ، وذلك لتقييم مخاطر منح الائتمان ومقدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها .

٧. *ارتباط مكتب التدقيق مع مكاتب التدقيق العالمية :-*

لقد أوضحت الدراسات السابقة أن مكاتب التدقيق العالمية تمتاز بكفاءة الأداء وبتقديمها خدمات متميزة ، وعالية الجودة مقارنة مع المكاتب المحلية ، وبمرونتها في إدارة وجدولة وقتها بحيث تنهي أعمال التدقيق في الوقت المناسب (Carslaw & Kaplan , 1991)، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها :

أ- امتلاك مكاتب التدقيق العالمية موارد، و امكانات ضخمة ، ولديها كوادر مؤهلة مهنياً وعلمياً، وذات خبرة في عملية التدقيق؛ مما يمكنها من إنجاز مهامها بسرعة(Ng & Tai ,1994) .

ب- لدى مكاتب التدقيق العالمية دافع وحافز قوي لتقديم خدماتها بأسرع وقت ؛ للحفاظ على سمعتها واسمها التجاري ، ولزيادة حصتها السوقية (Leventis et al ,2005) .

بالتالي إذا ارتبط مكتب التدقيق الذي يقوم بتدقيق حسابات وتقارير الشركات المدرجة في بورصة عمان بواحد من مكاتب التدقيق العالمية ، دل ذلك على جودة التدقيق ؛ لأن هذه المكاتب تستخدم أحدث التقنيات من حيث الأجهزة والبرامج في خطط وأعمال التدقيق، وكذلك مرونتها في جدولة وقتها بحيث تنهي أعمال التدقيق في الوقت المناسب ، وهذا بدوره يقلل من فترة إصدار تقرير المدقق ، بالتالي يقلل من فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

٨. *نوع القطاع :-*

قامت بورصة عمان بتصنيف الشركات المدرجة في البورصة إلى أربعة قطاعات :

١) قطاع البنوك .
٢) قطاع التامين .
٣) قطاع الخدمات .
٤) قطاع الصناعة .

ولقد أشارت دراسات عدة سابقة إلى وجود تأثير لنوع القطاع على فترة إصدار التقرير المالي السنوي ؛ لذلك قسّمت الباحثة الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان إلى نوعين من الشركات : ١) شركات صناعية ٢) شركات غير صناعية .

لقد أوضحت الدراسات السابقة أن فترة إصدار تقرير المدقق بالنسبة للشركات الصناعية أطول منها للشركات غير الصناعية ؛ وسبب ذلك أن الشركات الصناعية تتضمن البضاعة (Inventory) التي تتطلب إجراءات تدقيقها مزيداً من الوقت والجهد؛ لأنها تستدعي من المدقق حضور عملية الجرد نفسها التي تجريها الشركة بواسطة موظفيها، أو عليه القيام بعملية الجرد الفعلي للبضاعة عن طريق الاختبارات للتأكد من صحة المعلومات الظاهرة في كشوفات الجرد ، كما عليه أن يتأكد من صحة القيود المحاسبية الخاصة ببضاعة أخر المدة ، وأنها قد عُرضت بشكل صحيح في قائمة المركز المالي، وجميع هذه الإجراءات تزيد من فترة إصدار تقرير المدقق، فتزيد من فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

٩ . الاعتماد على رأي مدقق آخر :-

إن طبيعة بعض خدمات التدقيق قد تتطلب ـ من المدقق الخارجي الذي عين أصلا لتدقيق القوائم المالية (المدقق الأصيل) ـ أن يعتمد على خدمات مدقق آخر، لأداء بعض أعمال عملية التدقيق الواجب القيام بها . إن مثل هذا الوضع قد يقع عندما يقوم المدقق الأصيل بتدقيق القوائم المالية المجمعة لشركة معينة ، بينما يقوم المدقق الآخر بتدقيق القوائم المالية للشركات التابعة لها ، أو عندما يقوم المدقق الأصيل بتدقيق القوائم المالية لشركة معينة لديها فروع في بلدان أخرى ، والتي يقوم بتدقيقها مدقق آخر .

إن مثل هذه الأحوال تتطلب أن يقوم المدقق الأصيل ـ الذي قام بالجزء الأكبر من أعمال عملية التدقيق ـ بإصدار تقرير إبداء الرأي على القوائم المالية المجمعة ، أو الموحدة ، وهنا له أن يختار بين بديلين لكتابة تقرير المدقق ، و يمكن تلخيصها فيما يأتي (عبدالله ،٢٠٠٤) :

أ- عدم الإشارة إلى خدمات المدقق الآخر .

عدم الإشارة إلى أجزاء العمل التي قام بها المدقق الآخر ،عند كتابة تقرير إبداء الرأي على القوائم المالية يعني أنه يتحمل المسؤولية كاملة عن أجزاء العمل التي قام بها المدقق الآخر بعد أن يتأكد من كفاءته ، ويعتمد على عمله.

ب- الإشارة إلى خدمات المدقق الآخر .

إن إشارة المدقق الأصيل عند كتابة تقرير إبداء الرأي على القوائم المالية إلى أجزاء العمل التي قام بها المدقق الآخر تحدد مسؤولية كل منهم عن الأعمال التي قاموا بها ، فيصدر المدقق الأصيل تقريرا يبين فيه عدم مسؤوليته عن صحة البيانات التي دققت من قبل المدقق الآخر .

إن اعتماد المدقق الأصيل على رأي مدقق آخر، يتطلب منه مزيدا من الوقت ؛ ليتصل به ، وينسق معه مما يزيد ذلك من فترة إصدار تقرير المدقق الأصيل، بالتالي زيادة فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

١٠. نوع السوق :-

ظهرت الحاجة لدى مستخدمي التقارير المالية للتعرف على المركز المالي للشركة ، وعلى نتيجة أعمالها لفترة اقل من سنة (ربع سنوية ، نصف سنوية) ؛ مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالتقارير المالية المرحلية ، وتعدّ هذه التقارير من مصادر المعلومات المهمة في اتخاذ القرارات المختلفة ، ويعدّ الغرض الأساسي لها تزويد المعلومات لمستخدمي التقارير المالية بوقت اقل طولا من التقارير السنوية (جرن ، ٢٠٠٣) .

لقد قامت بورصة عمان – وفقا لتعليمات الإدراج الصادرة بالاستناد لأحكام قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢م – بتقسيم السوق الثانوي (السوق الذي يتم من خلاله التعامل بالأوراق المالية المصدرة وفقا لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها) إلى قسمين :

١) السوق الأول ، هي الجزء من السوق الثانوي التي يتم من خلالها التداول بأوراق مالية تحكمها شروط إدراج خاصة وفقا لأحكام القوانين، والأنظمة، والتعليمات .
٢) السوق الثاني ، هي أيضا جزء من السوق الثانوي التي يتم من خلالها التداول بأوراق مالية تحكمها شروط إدراج خاصة وفقا لأحكام القوانين، والأنظمة، والتعليمات.

وفيما يخص التقارير المالية المرحلية ، فقد تبّين – من خلال الرجوع إلى دائرة الإدراج والعمليات في بورصة عمان – بأن البورصة تطالب الشركات المدرجة في السوق الثاني تزويدها بالتقرير السنوي الذي يتضمن تقرير مجلس الإدارة ، والبيانات المالية للشركة ، وتقرير مدققي حساباتها ، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية، وكذلك بتقرير نصف سنوي مقارن مع نفس الفترة من السنة المالية السابقة يتضمن البيانات المالية للشركة مراجعة من قبل مدقق حساباتها، وذلك خلال شهر من انتهاء نصف سنتها المالية . أما بالنسبة للشركات المدرجة في السوق الأول فقد طالبت البورصة تزويدها - بالإضافة إلى التقرير السنوي والنصف سنوي - بتقرير عن الربع الأول والربع الثالث مراجعاً من قبل مدقق حساباتها وذلك خلال شهر من انتهاء الربع المعني . وبناءاً على ذلك ، يمكن الاستنتاج بان فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات للشركات المدرجة في السوق الأول ممكن أن تكون أقصر من فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات للشركات المدرجة في السوق الثاني ، وينعكس بذلك على تقصير فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، كون أن مدقق الحسابات قام بإصدار ثلاثة تقارير مراجعة للشركات المدرجة في السوق الأول مقارنة بتقرير مراجعة واحد للشركات المدرجة في السوق الثاني، وهذا بدوره يقلل من إجراءات التدقيق المتطلبة، بالتالي ستكون فترة التدقيق اقصر .

الفصـــل الثالث

الدراسات السابقة

٣-١ مقدمة

٣-٢ تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

٣-٣ ملخص الدراسات السابقة

٣-١ المقدمة

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة ، خصوصا الأجنبية منها دراسة فترة إصدار التقارير المالية السنوية(Reporting Lag) و فحص محدداتها، وكذلك فحص محددات فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag) الذي يعتبر من أهم محددات فترة إصدار التقرير المالي السنوي . وسيتم في هذا الفصل استعراض بعض الدراسات السابقة الأجنبية، والعربية التي تبحث في تلك الفترتين والعوامل المحددة لكل منهما.

١ . دراسة (Dyer & McHugh , 1975) :-

تعدّ دراسة (Dyer & McHugh,1975) الدراسة الأولى التي تناولت توقيت إصدار التقارير المالية ، حيث قام الباحثان بدراسة توقيت إصدار التقارير المالية السنوية وحددا أهم العوامل التي تؤدي إلى تأخير إصدار التقرير المالي السنوي لعينة مكونة من (١٢٠) شركة صناعية وتجارية مدرجة في سوق سيدني المالي خلال الفترة ١٩٦٥ م - ١٩٧١م وذلك من خلال دراسة ثلاث فترات : الفترة الأولى ، متمثلة بالفترة المبدئية (Preliminary Lag) ،والفترة الثانية متمثلة بفترة التدقيق (Auditor's Signature Lag) ، والفترة الثالثة متمثلة بالفترة الكلية (Total lag) . وقد استعان الباحثان باختبار كلموجروف- سميرنوف (**Kolmogorov-Smirniov**) واختبار مربع كاي (Chi-Square) ؛ لاختبار فرضيات دراستهما . وقد اعتمد الباحثان في دراستهما على ثلاثة عوامل مستقلة ،هي : ١) حجم الشركة ٢) ربحية الشركة ٣) الشهر الذي تنتهي فيه السنة . لقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ثبات لكل من الفترات الثلاثة على مدار فترة الدراسة ما عدا الفترة الكلية ، حيث سجلت ازدياداً من ١٠٢ يوم إلى ١١٦ يوم على مدار فترة الدراسة وقد بينت الدراسة وجود علاقة سلبية بين توقيت إصدار التقارير المالية السنوية وبين حجم الشركة ؛ بمعنى أن الشركات الكبيرة تقوم بإصدار تقاريرها خلال فترة أقصر مما تحتاج إليه الشركات الصغيرة . كما وجد الباحثان أن الشركات التي تنتهي سنتها المالية في ٦/٣٠ من كل عام تستغرق فترة زمنية أطول من غيرها من الشركات التي تنتهي سنتها المالية في تاريخ مختلف ، ولم يجد الباحثان أي تأثير لربحية الشركة على التأخير في إصدار التقرير .

٢. دراسة (Whittred ,1980a) :-

أجرى الباحث هذه الدراسة على عينة مكونة من (١٠٠) شركة استرالية خلال الفترة ١٩٧٢م – ١٩٧٧م وذلك؛ لقياس مدى تأثير متطلبات الإدراج الجديدة (New Listing Requirements) والمتبناة في عام ١٩٧٢ من قبل جمعية الأسواق المالية الاسترالية (Australian Associated Stock Exchanges) على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الاسترالية وذلك من خلال دراسة ثلاث فترات ،هي : الفترة الأولى متمثلة بالفترة المبدئية (Preliminary Lag) ، والفترة الثانية متمثلة بفترة التدقيق (Auditor's Signature Lag) ، والفترة الثالثة متمثلة بالفترة الكلية (Total Lag) كما في منهجية (Dyer & McHugh , 1975) . لقد استعان الباحث باختبار (Friedman test) ومعامل رتب سبيرمان(Spearman Rank Coefficient) لاختبار فرضيات الدراسة . أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير لمتطلبات الإدراج الجديدة على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الاسترالية . وذلك بعد أن قارن الباحث نتائج دراسته مع نتائج دراسة Dyer & McHugh، على اعتبار أن دراسة Dyer & McHugh تمت قبل تبني متطلبات الإدراج الجديدة من قبل جمعية الأسواق المالية الاسترالية ، حيث كان متوسط فترة الإصدار (Reporting Lag) خلال الفترة ١٩٦٥م - ١٩٧٠م أي قبل تطبيق متطلبات الإدراج الجديدة هو (١٠٦,٧) يوم ، وكان متوسط فترة الإصدار بعد تطبيق متطلبات الإدراج الجديدة أي خلال الفترة ١٩٧٢- ١٩٧٧ هو (١٠٥,٣) يوم .

٣. دراسة (Whittred ,1980 b) :-

أجرى الباحث هذه الدراسة لمعرفة تأثير تقرير المدقق المتحفظ على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية الاسترالية خلال الفترة ١٩٦٥ م -١٩٧٤م . ولقد استعان الباحث باختبار (Mann-Whitney)، واختبار (Kruskal-Wallis) ؛ لاختبار العلاقة بين العامل المستقل (درجة التحفظ)، وبين العامل التابع المتمثل بثلاث فترات ، هي: ١) الفترة المبدئية التي عرفها الباحث بأنها الفترة الممتدة من نهاية السنة المالية حتى تاريخ استلام سوق سيدني المالي النتائج الأولية لأعمال الشركة ٢) فترة إصدار تقرير المدقق التي عرفها الباحث بأنها الفترة الممتدة من نهاية السنة المالية حتى التاريخ الذي يثبته المدقق على تقريره ٣) الفترة الكلية هي الفترة الممتدة من

نهاية السنة المالية حتى تاريخ إصدار ونشر التقرير السنوي في سوق سيدني المالي. أظهرت نتائج الدراسة أنه كلما زادت درجة التحفظ، زادت فترة إصدار التقرير المالي السنوي، وهذا يعود إلى أسباب عدة، أهمها: ١) كلما زادت درجة التحفظ، زاد الوقت الذي يستغرقه المدقق ليتوسّع في اختباراته وإجراءاته وليتجنب إصدار هذا النوع من التقرير. ٢) بما أن التقرير المتحفظ يظهر كأنه أنباء سيئة للشركة فان هناك العديد من المفاوضات، والنزاعات التي تنشأ بين الشركة وبين المدقق نتيجة لإصداره هذا النوع من التقرير الذي بدوره يزيد من فترة إصدار التقرير المالي السنوي.

٤. دراسة *(Davies & Whittred, 1980)* :-

أجرى الباحثان هذه الدراسة على عينة مكونة من (١٠٠) شركة استرالية خلال الفترة ١٩٧٢ م -١٩٧٧م، وقد جاءت هذه الدراسة كتطوير لدراسة (Dyer & McHugh , 1975)، بإضافة عوامل جديدة إلى العوامل السابقة الموجودة في تلك الدراسة، هي: ١) حجم مكتب التدقيق ٢) تغيير مدقق الحسابات ٣) وجود البنود غير العادية في القوائم المالية. وقد استخدم الباحثان معامل رتب سبيرمان (Spearman Rank Coefficient)، واختبار (Mann-Whitney)؛ لاختبار فرضيات دراستهما. أظهرت نتائج الدراسة تشابها للنتائج التي توصل لها الباحثان Dyer & McHugh من حيث حجم الشركة، وربحيتها، وأثر ذلك على فترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركة، فقد وجد الباحثان أن هناك علاقة عكسية بين توقيت إصدار التقرير المالي السنوي وحجم الشركة، ولم تجد الدراسة أية علاقة إحصائية بين ربحية الشركة وبين فترة إصدار التقرير المالي السنوي. على عكس ما توصلت إليه دراسة Dyer & McHugh، فقد توصل الباحثان إلى ضعف تأثير تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة على سرعة إصدار التقرير. كما وجد الباحثان علاقة قوية بين الفترة التي تستغرقها عملية إصدار التقرير وبين وجود البنود غير العادية في القوائم المالية، في حين لم تجد الدراسة علاقة بين فترة إصدار التقرير وبين كل من حجم مكتب التدقيق، وتغيير مدقق الحسابات.

٥. دراسة *(Givoly & Palmon ,1982)* :-

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة توقيت إصدار التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من (٢١٠) شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٦٠ م ولغاية ١٩٧٤ م، كما هدفت إلى فحص العلاقة بين توقيت ومضمون التقارير المالية السنوية. وقد استعان الباحثان بتحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات

دراستهما . وقد كشفت الدراسة عن وجود انخفاض مستمر وملموس في فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأمريكية ، كما بينت أن التقرير الذي يتضمن أخباراً سيئة يصدر في وقت متأخر ، وأن التقرير الذي يتضمن أخباراً جيدة يصدر في وقت مبكر . وعند فحص العلاقة بين التوقيت وبين مضمون التقارير المالية السنوية، والمقاسة بردة فعل أسعار أسهم الشركات في السوق المالي ، تبّين أن ردة فعل أسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها السنوية في وقت مبكر تكون عالية ، وموجبة مقارنة مع ردة فعل أسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها السنوية في وقت متأخر ، حيث وجد أن لها ردة فعل أسعار سالبة ، مما يدل على وجود انخفاض في مضمون التقارير المالية السنوية ، كلما زادت فترة إصدارها .

٦. دراسة(Chambers & Penman , 1984) :-

أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لفحص العلاقة بين توقيت إصدار التقارير المالية النصف سنوية والسنوية للشركات الأمريكية وسلوك أسعار أسهم تلك الشركات . ولقد تكونت عينة الدراسة من (١٠٠) شركة أمريكية اختيرت بشكل عشوائي من الشركات المدرجة في سوق نيويورك المالي خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ م وحتى ١٩٧٦م. قد استعان الباحثان بالأساليب الاحصائية الوصفية لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وبين توقيت إصدار تقريرها المالي . كما كشفت الدراسة عن وجود ارتباط بين توقيت إصدار التقارير المالية النصف سنوية للشركات الصغيرة وبين أسعار أسهمها ؛ حيث أظهرت الدراسة ردة فعل أسعار موجبة للشركات الصغيرة التي تتضمن تقاريرها أخباراً جيدة ، ولم تكتشف مثل تلك العلاقة في الشركات الكبيرة . كما بينت الدراسة أن التقارير المالية ، إذا أصدرت قبل التاريخ المتوقع لإصدارها فانه عادة ما يرافق ذلك الإصدار ردة فعل أسعار أسهم عالية مقارنة مع ردة فعل أسعار أسهم الشركات التي تصدر تقاريرها بعد التاريخ المتوقع لإصدارها ، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين الأخبار غير المتوقعة وبين ردة فعل أسعار أسهم الشركات ، حيث وجد ردة فعل أسعار أسهم عالية، وموجبة (Positive Price Reaction) للتقارير المالية التي تتضمن أخباراً جيدة غير متوقعة ؛ بنفس الوقت ، وجد ردة فعل أسعار سالبة (Negative Price Reaction) للتقارير المالية التي تتضمن أخباراً سيئة غير متوقعة .

٧. دراسة (Ashton et al ,1987) :-

أجرى الباحثون هذه الدراسة على عينة مكونة من (٤٨٨) شركة أمريكية ، وذلك لدراسة العوامل الكامنة وراء تأخر المدقق في إصدار تقريره بعد انتهاء السنة المالية للشركة . واعتمدوا في دراستهم على (١٤) عاملاً مستقلاً ، منها: (٩) عوامل تتعلق بالشركة موضوع التدقيق، و(٥) عوامل تتعلق بالمدقق وعملية التدقيق . قام الباحثون بتحليل بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية ونماذج الانحدار . أظهرت نتائج الدراسة أن (٧) عوامل من أصل (١٤) تضمنتها الدراسة لها أثر على تأخير عملية التدقيق ، حيث تبين أن الشركات الصناعية تستغرق فترة أطول من غيرها من الشركات لإتمام عملية التدقيق ، كما تبين أن إصدار المدقق لتقرير متحفظ يؤخر عملية التدقيق ، وأن الشركات التي تنتهي سنتها المالية في ١٢/٣١ أقل تأخرا في عملية التدقيق ، و أن العوامل الآتية تساعد على الإسراع في إنجاز عملية التدقيق ١) متانة نظام الرقابة الداخلي في الشركة ٢) استخدام الشركة لأساليب تقنية متقدمة في عملية معالجة البيانات ٣) إنجاز الجزء الأكبر من عمليات التدقيق قبل انتهاء السنة المالية للشركة . أما بالنسبة للعوامل التي لم تجد الدراسة لها أثرا في تفسير التأخير في عملية التدقيق فتمثلت في العوامل الآتية ١) إجمالي الإيرادات ٢) مدى تعقيد نظام التشغيل لدى الشركة ٣) درجة المركزية في نظام الرقابة والنظام المالي للشركة ٤) درجة التعقيد في نظام التقارير للشركة (عدد التقارير التي تصدرها الشركة) ٥) عدد سنوات تدقيق الشركة من قبل مكتب التدقيق ٦) صافي دخل الشركة .

٨. دراسة (غرايبة والأزهري ،١٩٨٨) :-

تناولت هذه الدراسة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي لعينة من الشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة من عام ١٩٨١ م لغاية عام ١٩٨٥م ، وذلك من خلال دراسة فترتين : الفترة الأولى ، متمثلة بفترة التدقيق ، والفترة الثانية، متمثلة بالفترة الكلية . استخدم الباحثان اختبار كلموجروف- سميرنوف (Kolmogorov-Smirniov) لاختبار فرضيات الدراسة . وقد بينت نتائج تلك الدراسة وجود تحسن في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال فترة الدراسة ، كما كشفت الدراسة وجود علاقة عكسية بين توقيت إصدار التقارير المالية السنوية وبين نتائج أعمال الشركة مقاسه بالعائد على السهم من الربح ، حيث تبين أن التقارير التي تتضمن أنباء سيئة تصدر متأخرة ، ولم تكشف الدراسة وجود علاقة هامة إحصائيا بين توقيت إصدار التقارير السنوية وبين حجم الشركة مقاسا بمجموع أصولها وحجم مبيعاتها .

لقد بينت دراسة غرايبة و الأزهري(١٩٨٨م) أن عملية تدقيق حسابات الشركة تحتاج في المتوسط إلى (٥٥) يوما ، وتستغرق فترة إصدار التقرير المالي بين (١١١) و (١٠٢) يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية ، وأن غالبية الشركات تصدر تقاريرها المالية ضمن المدة المحددة بالقانون وهي أربعة اشهر .

٩. دراسة (Ashton et al ,1989):-

أجرى الباحثون هذه الدراسة لبحث محددات فترة إصدار تقرير المدقق على عينة مكونة من (٤٦٥) شركة كندية مدرجة في سوق تورنتو المالي خلال الفترة ١٩٧٧ م -١٩٨٢م . وقد قاموا بتحليل بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، ونموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين فترة إصدار تقرير المدقق وبين ثمانية عوامل مستقلة ، هي : ١) حجم الشركة ٢) نوع القطاع ٣) الشهر الذي تنتهي فيه السنة ٤) ارتباط المدقق بشركة تدقيق عالمية ٥) وجود العناصر الاستثنائية ٦)الالتزامات المحتملة ٧) نوع التقرير الصادر عن المدقق . أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين فترة إصدار تقرير المدقق وبين كل من حجم الشركة، وارتباط المدقق بشركة تدقيق عالمية . كما بينت الدراسة أن فترة إصدار تقرير المدقق تكون أطول للشركات : أ) غير المالية ب)التي تحقق خسائر ج) التي لا تنتهي سنتها المالية في ١٢/٣١ د) التي يوجد لديها عناصر استثنائية وعناصر محتملة و) التي تستلم تقارير متحفظة.

١٠. دراسة (Carslaw & Kaplan , 1991):-

أجرى الباحثان هذه الدراسة لبحث محددات فترة إصدار تقرير المدقق على عينة مكونة من (٢٦٣) و (٢٣٩) شركة نيوزلندية للعامين ١٩٨٧م و ١٩٨٨ م على التوالي . وقد استعان الباحثان في دراستهما بالأساليب الإحصائية الوصفية، ونموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين فترة إصدار تقرير المدقق وبين العوامل المستقلة الآتية ١) حجم الشركة ٢) نوع القطاع ٣) خسارة الشركة ٤) وجود العناصر الاستثنائية ٥) نوع التقرير الصادر عن المدقق ٦) ارتباط المدقق بشركة تدقيق عالمية ٧) الشهر الذي تنتهي فيه السنة ٨) ملكية الشركة ٩) نسبة المديونية . أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وبين

فترة إصدار تقرير المدقق لكلا السنتين، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خسارة الشركة و بين فترة إصدار تقرير المدقق لكلا السنتين. كما كشفت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار تقرير المدقق وبين كل من ١) وجود العناصر الاستثنائية ٢) نوع التقرير الصادر عن المدقق ٣) نسبة المديونية على مدار سنة واحدة فقط . كما كشفت وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ملكية الشركة وبين فترة إصدار تقرير المدقق لسنة واحدة فقط ، وأخيرا وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار تقرير المدقق وبين الشهر الذي تنتهي فيه السنة .

١١ . دراسة (Ng & Tai , 1994) :-

أجريت هذه الدراسة لأول مرة في هونج كونج لفحص محددات فترة إصدار تقرير المدقق ، وقد تكونت عينة الدراسة من (٢٩٢) و (٢٦٠) شركة مدرجة للعامين ١٩٩١م و ١٩٩٠م على التوالي . وقد استخدم الباحثان في دراستهما نموذج الانحدار المتعدد لفحص العلاقة بين فترة إصدار تقرير المدقق وبين العوامل المستقلة الآتية : ١) حجم الشركة ٢) نسبة التغير في عائد السهم الواحد ٣) نوع القطاع ٤) وجود العناصر الاستثنائية ٥) حجم شركة التدقيق ٦) نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي ٧) درجة التنوع ٨) تغيير المدقق ٩) الشهر الذي تنتهي فيه السنة المالية . أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وبين فترة إصدار تقرير المدقق ، ووجود علاقة طردية بين وجود العناصر الاستثنائية وبين فترة إصدار تقرير المدقق ، كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية بين نسبة التغير في عائد السهم الواحد و بين فترة إصدار تقرير المدقق ، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ليست ذات دلالة إحصائية بين العوامل المستقلة الأخرى وبين فترة إصدار تقرير المدقق .

١٢ . دراسة (أبو نصار ولطفي ، ١٩٩٨) :-

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية ،وقد تكونت عينة الدراسة من (٩٧) شركة مدرجة . اشتملت الدراسة على أربع مجموعات من العوامل التي يمكن أن تسهم في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات، وهذه المجموعات،هي : ١) خصائص الشركة المدقق عليها

٢) العلاقة بين المدقق وإدارة الشركة ٣) السياسات وإجراءات العمل ٤) العوامل المتعلقة بإجراءات التدقيق . جمعت بيانات الدراسة بواسطة استبانة تم توجيهها إلى مدققي حسابات الشركة المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ، وحللت بيانات الدراسة باستخدام الأسلوب الوصفي، والاختبار ذي الحدين (Binomial). وأظهرت نتائج الدراسة أن للعوامل الآتية تأثير هام في تأخير إصدار التقرير المالي السنوي للشركة :١- حجم الشركة موضع التدقيق ٢- نوع التقرير الصادر من المدقق ٣- نظام الرقابة الداخلي ٤- إجراءات التدقيق .

١٣ . دراسة (Hossain and Taylor ,1998) :-

أجرى الباحث هذه الدراسة لفحص العلاقة بين فترة إصدار تقرير المدقق وبين خصائص متعددة للشركة في الباكستان ، وقد تكونت عينة الدراسة من (١٠٣) شركات مدرجة في السوق المالي . اعتمد الباحث في دراسته على سبعة عوامل مستقلة ،هي : ١) حجم الشركة ٢) نسبة المديونية إلى حقوق الملكية ٣) ربحية الشركة ٤) عدد فروع الشركة ٥) حجم شركة التدقيق ٦) أجور التدقيق ٧) نوع القطاع . وقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي ، والمتعدد لاختبار فرضيات دراسته . أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين عدد فروع الشركة وبين فترة إصدار تقرير المدقق. أما بالنسبة للعوامل الستة المتبقية، فقد تبيّن أنه لا توجد أية علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين فترة إصدار تقرير المدقق .

١٤ . دراسة (الجهماني ، ٢٠٠٠) :-

تناول الباحث في هذه الدراسة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ، وقياس مدى تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنية في عام ١٩٨٩ م على فترة توقيع المدقق، وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي ، كما هدف الباحث إلى دراسة العلاقة بين كل من حجم الشركة، وربحيتها، وبين كل من فترة توقيع المدقق ، وفترة إصدار التقرير المالي ، وذلك من خلال استخدام أساليب الإحصاء الوصفية المتمثلة بالوسط الحسابي ، والتوزيع الشهري والربيعي لتكرار توقيع المدقق وتكرار إصدار التقرير المالي، واستخدام نموذج الانحدار المتعدد ، حيث تكون فيه فترة توقيع المدقق حينا ، وفترة إصدار التقرير المالي حينا أخر كعامل تابع ، وعدة عوامل تمثل حجم الشركة، وربحيتها

كعوامل مستقلة . وقد طبّق البحث على (٤٣) شركة مساهمة عامة مدرجة في السوق المالي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ م لغاية عام ١٩٩٣ م. أظهرت نتائج الدراسة وجود تناقص مستمر في متوسط فترة تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة ١٩٩٠ م - ١٩٩٣ م ، و وجود تأثير واضح لتبني معايير المحاسبة الدولية على فترة تدقيق الحسابات، وعلى فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ، كما كشفت الدراسة عن وجود تناقص مستمر في متوسط فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي خلال تلك الفترة ، كذلك عدم وجود ارتباط هام إحصائيا بين فترة تدقيق الحسابات وفترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، وكل من إجمالي أصول الشركة ، وصافي الأرباح والخسائر.

١٥ . دراسة (Owusu-Ansah ,2000) :-

أجرى الباحث هذه الدراسة لدراسة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي لعينة مكونة من (٤٧ شركة غير مالية) مدرجة في سوق زمبابوي المالي . كما بيّن الباحث في دراسته العوامل التي تؤثر على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي لهذه الشركات، وقد استخدم الأساليب الإحصائية الوصفية ، وطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (**Two-Stage least Squares- Regression-**) ؛ لاختبار فرضيات دراسته . وقد اعتمد الباحث في دراسته على عدة عوامل مستقلة ، هي : ١) وجود عناصر استثنائية ٢) وجود عناصر محتملة ٣) الشهر الذي تنتهي فيه السنة ٤) درجة تعقيد عمليات الشركة ٥) حجم الشركة ٦) ربحية الشركة ٧) نسبة المديونية ٨) عمر الشركة . أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الشركة ، وربحيتها، وعمرها فقط من بين العوامل المستقلة لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع توقيت إصدار التقرير المالي السنوي .

١٦ . دراسة (Haw,2000) :-

أجرى الباحث هذه الدراسة لفحص العلاقة بين أداء الشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية السنوية في دولة الصين ، وقد تكونت عينته من (١٨٩٠) شركة صينية مدرجة في السوق المالي خلال الفترة ١٩٩٤ م -١٩٩٧ م . وقد استعان الباحث بالأساليب الإحصائية الوصفية لاختبار فرضيات دراسته . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي تحمل أخباراً جيدة تصدر تقاريرها

المالية السنوية في وقت مبكر مقارنة مع الشركات التي تحمل أخباراً سيئة ، وأن الشركات التي تحقق خسائر تتأخر في إصدار تقاريرها .

١٧ . دراسة (Ahmad and Kamarudin ,2002) :-

قام الباحثان بدراسة محددات فترة إصدار تقرير المدقق ، وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع الشركات المدرجة في سوق كوالالامبور المالي خلال الفترة من ١٩٩٦ م ولغاية ٢٠٠٠ م . اعتمد الباحثان في دراستهما على العوامل المستقلة الآتية : ١) نوع القطاع ٢) الرأي الصادر عن المدقق ٣) الشهر الذي تنتهي فيه السنة ٤) ربحية الشركة ٥) درجة مخاطر الشركة . واستخدم الباحثان الأساليب الإحصائية الوصفية ، واختبار (T) ، وطريقة مربع كاي (OLS) لاختبار فرضيات الدراسة . أظهرت نتائج الدراسة أن فترة إصدار تقرير المدقق تكون أطول للشركات : أ) غير المالية ب) التي تستلم تقارير متحفظة ج) التي لا تنتهي سنتها المالية في ١٢/٣١ د) التي تحقق خسائر و) التي لديها مخاطر عالية .

١٨ . دراسة (Al - Qawasmi , 2004) :-

أجرى الباحث هذه الدراسة لفحص محددات فترة إصدار تقرير المدقق للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠٠٢ م ، وقد تكونت عينته من (١٤٨) شركة أردنية مدرجة. اعتمد الباحث في دراسته على عدة عوامل مستقلة ،هي : ١) حجم الشركة ٢) نوع القطاع ٣) أسلوب حفظ إجراءات التدقيق ٤) وجود الالتزامات المحتملة ٥) مدى ارتباط المدقق بشركات تدقيق عالمية ٦) نوع التقرير الصادر من قبل المدقق ٧) وجود أحداث لاحقة ٨) نسبة المديونية إلى حقوق الملكية ٩) تغيير المدقق ١٠) ربحية الشركة . استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية و تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات دراسته . أظهرت نتائج الدراسة أن نوع إبداء الرأي من قبل المدقق هو العامل الوحيد الذي له علاقة ذات دلالة إحصائية مع فترة إصدار تقرير المدقق ، أما بالنسبة للمتغيرات التسعة المتبقية فقد تبين انه لاتوجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية مع فترة إصدار تقرير المدقق ، وان فترة إصدار تقرير المدقق .

١٩ . دراسة (Leventis et al ,2005) :-

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات فترة إصدار تقرير المدقق للشركات المدرجة في سوق أثينا المالي وقد تكونت عينة الدراسة من (١٧١) شركة مدرجة في السوق المالي . وقد استخدم الباحثون نموذج الانحدار الخطي المتعدد ، والأساليب الإحصائية الوصفية لاختبار فرضيات

الدراسة . اعتمد الباحثون في دراستهم أربعة عوامل مستقلة ، وهي : ١) نوع شركة التدقيق ٢) أجور التدقيق ٣) عدد الملاحظات في تقرير المدقق ٤) وجود العناصر الاستثنائية . أظهرت نتائج الدراسة أن كلاً من العوامل المستقلة المذكورة لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع فترة إصدار تقرير المدقق.

٢٠. دراسة (مسعود، ٢٠٠٥):-

أجرى الباحث هذه الدراسة لفحص أثر توقيت إصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم، وحجم التداول للشركات الأردنية المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠٠٢م . وقد تكونت عينة الدراسة من (١٠٤) شركة أردنية مدرجة . استعان الباحث بالأساليب الإحصائية الوصفية واختبار (T) لاختبار فرضيات الدراسة . أظهرت نتائج الدراسة أن سوق بورصة عمان يتأثر بنشر التقارير المالية السنوية وينعكس هذا الأثر على حجم التداول ، بمعنى : أن حجم التداول يزيد كلما أفصحت الشركات عن تقاريرها مبكراً ، بينما لم يجد الباحث أي اثر ذي دلالة إحصائية على عوائد الأسهم عند الإعلان عن التقارير المالية السنوية .

٢-٣ تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تميّزت هذه الدراسة (دراسة الباحثة) عن الدراسات السابقة التي تم استعراضها بأنها قامت بإضافة عامل مستقل جديد، هو : نوع السوق الذي تنتمي إليه الشركة . كما تميّزت هذه الدراسة عن الدراسات التي أجريت في الأردن خاصة بأنها تعرضت لدراسة أثر عشرة عوامل مستقلة مجتمعة على العامل التابع (فترة إصدار التقرير المالي السنوي) للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠٠٤م ، وهي : فترة إصدار تقرير المدقق ، وحجم الشركة ، و ربحية الشركة ،وعمر الشركة ، ونوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي ،والتمويل بالدين ، وارتباط المدقق الخارجي بشركة تدقيق عالمية ،و نوع القطاع ، والاعتماد على رأي المدقق الخارجي ، ونوع السوق . وقد غطت هذه الدراسة فترة حديثة لم تغطى من قبل الدراسات السابقة الأردنية وهي عام ٢٠٠٤م . كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات الأردنية بحجم العينة حيث تشمل (١٥٧) شركة من اصل (١٧٧) شركة مقارنة بدراسة غرايبة والأزهري (٥٢) شركة من اصل (٦٨) شركة ، ودراسة الجهماني (٤٣) شركة من اصل (١٠٠) شركة، ودراسة أبو نصار ولطفي (٣١) شركة من اصل (٩٧) شركة .

٣-٣ ملخص الدراسات السابقة

فيما يأتي ملخص للدراسات السابقة يتضمن اسم الباحث وسنة الدراسة، بالإضافة إلى عنوانها وأهدافها ومنهجيتها بحيث تتضمن المنهجية عينة الدراسة، وأسلوب التحليل الإحصائي المتبع، وأخيرا نتائج الدراسة .

رقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	منهجية وأداة الدراسة	أهم النتائج
١	Dyer & McHugh , 1975	The Timeliness of the Australian Annual Report	▪ دراسة توقيت إصدار التقارير المالية السنوية و تحديد أهم العوامل التي تؤدي إلى تأخير إصدار التقرير المالي السنوي للشركات.	▪ عينة مكونة من (١٢٠) شركة استرالية صناعية وتجارية . ▪ استخدام اختبار(-Kolmogorov Smirniov) واختبار (Chi-Square) .	▪ وجود ثبات لكل من الفترات الثلاثة على مدار فترة الدراسة فيما عدا الفترة الكلية. ▪ وجود علاقة سلبية بين توقيت إصدار التقارير المالية السنوية وحجم الشركة. ▪ أن الشركات التي تنتهي سنتها المالية في ٦/٣٠ من كل عام تستغرق فترة زمنية أطول من غيرها من الشركات التي تنتهي سنتها المالية في تاريخ مختلف ▪ لا يوجد تأثير لربحية الشركة على التأخير في إصدار التقرير
٢	Whittred , 1980 a	The Timeliness of the Australian Annual Report : 1972-1977	▪ قياس مدى تأثير متطلبات الإدراج الجديدة والمتبناة في عام ١٩٧٢ من قبل جمعية الأسواق المالية الاسترالية على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية .	▪ عينة مكونة من (١٠٠) شركة استرالية صناعية وتجارية. ▪ استخدام(Friedman test) ومعامل رتب سبيرمان Spearman Rank (Coefficient .	▪ عدم وجود تأثير لمتطلبات الإدراج الجديدة على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الاسترالية .
٣	Whittred , 1980 b	Audit Qualification and the Timeliness of Corporate Annual Reports	▪ بحث تأثير تقرير المدقق المتحفظ على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية الاسترالية .	▪ عينة من الشركات الاسترالية . ▪ اختبار (-Mann Whitney) واختبار (Kruskal-Wallis)	▪ هناك علاقة طردية ما بين درجا التحفظ وفترة إصدار التقرير المالي السنوي .

تكملة ملخص الدراسات السابقة

رقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	منهجية وأداة الدراسة	أهم النتائج
٤	Davies & Whittred , 1980	The Association Between Selected Corporate Attributes and Timeliness in Corporate Reporting : Further Analysis	▪ تطوير لدراسة (Dyer& McHugh , 1975) بإضافة عوامل جديدة إلى العوامل السابقة الموجودة في تلك الدراسة .	▪ عينة مكونة من (١٠٠) شركة استرالية. ▪ معامل رتب سبيرمان (Spearman Rank Coefficient) واختبار (Mann-Whitney)	▪ تشابهت نتائج الدراسة مع النتائ التي توصل إليها الباحثان Dyer & McHugh) من حيث حجم الشرك وربحيتها واثر ذلك على فترة إصدا التقرير المالي السنوي للشركة . ▪ ضعف تأثير تاريخ انتهاء السن المالية للشركة على سرعة إصد التقرير . ▪ وجود علاقة قوية بين الفترة الت تستغرقها عملية إصدار التقرير ووجو البنود غير العادية في القوائم المالية . ▪ لم تجد الدراسة علاقة بين فتر إصدار التقرير وكل من حجم مكتب التدقيق وتغيير مدقق الحسابات .
٥	Givoly & Palmon ,1982	Timeliness of Annual Earnings Announcements : Some Empirical Evidence	▪ دراسة توقيت إصدار التقارير المالية السنوية خلال الفترة من ١٩٦٠ ولغاية ١٩٧٤. ▪ فحص العلاقة بين توقيت مضمون التقارير المالية.	▪ عينة مكونة من (٢١٠) شركة أمريكية . ▪ استخدام نموذج الانحدار المتعدد .	▪ وجود انخفاض مستمر وملموس ف فترة إصدار التقارير المالية السنوي للشركات الأمريكية . ▪ أن التقرير الذي يتضمن أخبار سيئ يصدر في وقت متأخر ، وأن التقري الذي يتضمن أخبار جيدة يصدر ف وقت مبكر(أي وجود انخفاض ف مضمون التقارير المالية السنوية كلم زادت فترة إصدارها) .
٦	Chambers & Penman , 1984	Timeliness of Reporting and the Stock Price Reaction to Earnings Announcements	▪ فحص العلاقة بين توقيت إصدار التقارير المالية النصف سنوية والسنوية للشركات الأمريكية وسلوك أسعار أسهم تلك الشركات.	▪ عينة مكونة من (١٠٠) شركة أمريكية . ▪ الأساليب الإحصائية الوصفية.	▪ وجود علاقة عكسية بين حج الشركة و توقيت إصدار تقريرها المال . ▪ وجود ارتباط بين توقيت إصدا التقارير المالية النصف سنوية للشركا الصغيرة وأسعار أسهمها. ▪ إذا أصدرت التقارير المالية قبل التاريخ المتوقع لإصدارها ، عادة م يرافق هذا الإصدار ردة فعل أسعار أسه عالية مقارنة مع ردة فعل أسعار أسه الشركات التي تصدر تقاريرها بع التاريخ المتوقع لإصدارها.

تكملة ملخص الدراسات السابقة

رقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	منهجية وأداة الدراسة	أهم النتائج
٧	Ashton et al ,1987	**An Empirical Analysis of Audit Delay**	▪ دراسة العوامل الكامنة وراء تأخر المدقق في إصدار تقريره بعد انتهاء السنة المالية للشركة .	▪ عينة مكونة من (٤٨٨) شركة أمريكية . ▪ الأساليب الإحصائية الوصفية ونماذج الانحدار.	▪ أن الشركات الصناعية تستغرق فتر أطول من غيرها من الشركات لإتمـ عملية التدقيق . ▪ إصدار المدقق لتقرير متحفظ يؤخ عملية التدقيق. ▪ أن الشركات التي تنتهي سنتر المالية في ١٢/٣١ اقل تأخرا في عملي التدقيق . ▪ أن العوامل التالية تساعد علر الإسراع في إنجاز عملية التدقيق ١ متانة نظام الرقابة الداخلي في الشرك ٢) استخدام الشركة لأساليب تقني متقدمة في عملية معالجة البيانات ٣ إنجاز الجزء الأكبر من عمليات التدقيۊ قبل انتهاء السنة المالية للشركة. ▪ لا يوجد اثر للعوامل التالية علر تفسير التأخير في عملية التدقيق وهي ١) إجمالي الإيرادات ٢) مدى تعقي نظام التشغيل لدى الشركة ٣) درجـ المركزية
٨	غرايبة والأزهري ، ١٩٨٨	توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة الأردنية .	▪ دراسة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات .	▪ عينة مكونة من الشركات المساهمة العامة الأردنية . ▪ استخدم اختبار (Kolmogorov-Smirniov).	▪ وجود تحسنا في توقيت إصدا التقارير المالية السنوية للشركات خلا فترة الدراسة. ▪ وجود علاقة عكسية بين توقيـ إصدار التقارير المالية السنوية ونتائ أعمال الشركة . ▪ لم تكشف الدراسة عن وجود علاقـ هامة إحصائيا بين توقيت إصدا التقارير السنوية وحجم الشركة. أن عملية تدقيق حسابات الشركة تحتاج في المتوسط إلى (٥٥) يوما وتستغرق فترة إصدار التقرير المالي بين ١١١ و ١٠٢ يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية وان غالبية الشركات تصدر تقاريرها المالية ضمن المدة المحددة بالقانون وهي أربعة اشهر .

تكملة ملخص الدراسات السابقة

رقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	منهجية وأداة الدراسة	أهم النتائج
٩	Ashton et al ,1989	**Audit Delay and the Timeliness of Corporate Reporting**	▪ دراسة محددات فترة إصدار تقرير المدقق .	▪ عينة مكونة من (٤٦٥) شركة كندية مدرجة في سوق تورنتو المالي . ▪ الأساليب الإحصائية الوصفية ونموذج الانحدار المتعدد.	▪ وجود علاقة عكسية ما بين فتر إصدار تقرير المدقق وكل من حج الشركة وارتباط المدقق بشركة تدقيز عالمية . ▪ أن فترة إصدار تقرير المدقق تكو أطول للشركات أ) غير مالية ب تحقق خسائر ج) لا تنتهي فـ ١٢/٣١ د) تتضمن وجود العناصر الاستثنائية والالتزامات المحتملة و التي تستلم تقارير متحفظة .
١٠	Carslaw & Kaplan , 1991	**An Examination of Audit Delay Further Evidence from New Zealand**	▪ دراسة محددات فترة إصدار تقرير المدقق .	▪ عينة مكونة من (٢٦٣) و(٢٣٩) شركة نيوزلندية للعامين ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على التوالي . ▪ الأساليب الإحصائية الوصفية ونموذج الانحدار المتعدد.	▪ هناك علاقة عكسية ذات دلالـ إحصائية ما بين حجم الشركة وفتر إصدار تقرير المدقق على مدار العامين. ▪ وجود علاقة طردية ذات دلالـ إحصائية ما بين خسارة الشركة وفتر إصدار تقرير المدقق على مدار العامين. ▪ وجود علاقة طردية ذات دلالـ إحصائية فترة إصدار تقرير المدقق وكا من أ) وجود العناصر الاستثنائية ب الرأي الصادر عن المدقق ج) نسب المديونية ▪ وجود علاقة عكسية ذات دلالـ إحصائية ما بين ملكية الشركة وفتر إصدار تقرير المدقق لعام واحد فقط . ▪ وجود علاقة طردية غير ذات دلالـ إحصائية ما بين فترة إصدار تقرير المدقق والشهر الذي تنتهي فيه السنة .
١١	Ng & Tai , 1994	**An Empirical Examination of the Determinants of Audit Delay in Hong Kong**	▪ دراسة محددات فترة إصدار تقرير المدقق .	▪ عينة مكونة من (٢٩٢) و(٢٦٠) شركة مدرجة للعامين ١٩٩١ و ١٩٩٠ على التوالي في هونغ كونغ . ▪ نموذج الانحدار المتعدد .	▪ وجود علاقة عكسية ما بين حجـ الشركة وفترة إصدار تقرير المدقق . ▪ وجود علاقة طردية ما بين وجو العناصر الاستثنائية وفترة إصدار تقرير المدقق. ▪ وجود علاقة عكسية غير ذات دلالـ إحصائية مابين نسبة التغير في عائـ السهم الواحد و وفترة إصدار تقرير المدقق . ▪ وجود علاقة طردية غير ذات دلالـ إحصائية مابين العوامل المستقلـ الأخرى وفترة إصدار تقرير المدقق .

تكملة ملخص الدراسات السابقة

رقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	منهجية وأداة الدراسة	أهم النتائج
١٢	أبو نصار ولطفي ١٩٩٨،	العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية .	▪ التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.	▪ عينة مكونة من (٣١) شركة أردنية مساهمة عامة . ▪ استخدام أسلوب الاستبانة وتحليل بياناتها باستخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي واختبار ذي الحدينBinomial.	أن العوامل التالية تؤثر تأثيرا هاما تأخير إصدار التقرير المالي السنو للشركة وهي ١- حجم الشركة موض التدقيق ٢- نوع الرأي الصادر م المدقق ٣- نظام الرقابة الداخ ٤- إجراءات التدقيق .
١٣	**Hossain and Taylor ,1998**	**An Examination of Audit Delay Evidence from Pakistan**	▪ فحص العلاقة بين فترة إصدار تقرير المدقق وخصائص متعددة للشركة في دولة الباكستان .	▪ عينة مكونة من (١٠٣) شركة باكستانية مدرجة في السوق المالي ▪ استخدام تحليل التباين الأحادي والمتعدد .	▪ وجود علاقة ذات دلالة إحصائي فقط بين عدد فروع الشركة وفترة إصدار تقرير المدقق.
١٤	الجهماني ٢٠٠٠،	توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي : ١٩٩٠-١٩٩٣ .	▪ دراسة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة . ▪ قياس مدى تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية في عام ١٩٨٩ على فترة توقيع المدقق وتوقيت إصدار التقرير المالي السنوي .	▪ عينة مكونة من (٤٣) شركة أردنية مدرجة في السوق المالي . ▪ الأساليب الإحصائية الوصفية و نموذج الانحدار المتعدد.	▪ وجود تناقص مستمر في متوس فترة تدقيق حسابات الشرك المساهمة العامة المدرجة في سو عمان المالي خلال الفترة ٩٩٠ ١٩٩٣. ▪ وجود تأثير واضح لتبني معاي المحاسبة الدولية على فترة تدقي الحسابات وعلى فترة إصدار التقار المالية السنوية للشركات المساه العامة المدرجة في سوق عم المالي . ▪ وجود تناقص مستمر في متوس فترة إصدار التقارير المالية السنو للشركات المساهمة العامة المدرج في سوق عمان المالي خلال تل الفترة. ▪ عدم وجود ارتباط هام إحصا بين فترة تدقيق الحسابات و فتر إصدار التقارير المالية السنوية وك من إجمالي أصول الشركة وصاف الأرباح والخسائر

تكملة ملخص الدراسات السابقة

رقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	منهجية وأداة الدراسة	أهم النتائج
١٥	Owusu-Ansah , 2000	**Timeliness of Corporate Financial Reporting In Emerging Capital Markets :Empirical Evidence from the Zimbabwe Stock Exchange**	▪ دراسة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي للشركات المدرجة .	▪ عينة مكونة من (٤٧) شركة غير مالية . ▪ الأساليب الإحصائية الوصفية وطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (Two - Stage Squares Regression).	▪ أن حجم الشركة وربحيته وعمرها فقط من بين العوامل المستقلة لها علاقة ذات دلال إحصائية مع توقيت إصدا التقرير المالي السنوي
١٦	Haw et al , 2000	**Timeliness of Annual Report Releases and Market Reaction to Earnings Announcements in an Emerging Capital Market: The Case of China**	▪ فحص العلاقة بين أداء الشركة وتوقيت إصدار التقارير المالية السنوية في دولة الصين .	▪ عينة مكونة من (١٨٩٠) شركة صينية . ▪ الأساليب الإحصائية الوصفية.	▪ أن الشركات التي تحمل أخبار جيدة تصدر تقاريرها المالي السنوية في وقت مبكر من الشركات التي تحمل أخبار سيئة وان الشركات التي تحقق خسائر تتأخر في إصدار تقاريرها .
١٧	Ahmad & Kamarudin ,2002	**Audit Delay and the Timeliness of Corporate Reporting : Malaysian Evidence**	▪ دراسة محددات فترة إصدار تقرير المدقق .	▪ عينة الدراسة هي جميع الشركات المدرجة في سوق كوالالمبور المالي . ▪ الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار (T) وطريقة(OLS).	▪ أن فترة إصدار تقرير المدقق تكون أطول للشركات أ) غير مالية ب) التي تستلم تقارير متحفظة ج) لا تنتهي في ١٢/٣١ د) تحقق خسائر و) لديها مخاطر عالية .
١٨	Al-Qawasmi، 2004	**The Determinants of Audit Report Lag for Jordanian Companies Listed on the Amman Stock Exchange**	▪ دراسة محددات فترة إصدار تقرير المدقق .	▪ عينة مكونة من (١٤٨) شركة أردنية مدرجة . ▪ تحليل الانحدار المتعدد .	▪ أن نوع التقرير الصادر من قبل المدقق هو العامل الوحيد الذي له علاقة ذات دلالة إحصائية مع فترة إصدار تقرير المدقق .

تكملة ملخص الدراسات السابقة

رقم	الباحث والسنة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	منهجية وأداة الدراسة	أهم النتائج
١٩	Leventis et al ,2005	Determinants of Audit Report Lag : Some Evidence from the Athens Stock Exchange	▪ دراسة محددات فترة إصدار تقرير المدقق .	▪ عينة مكونة من (١٧١) شركة مدرجة في سوق أثينا المالي . ▪ الأساليب الإحصائية الوصفية و نموذج الانحدار الخطي ونموذج الانحدار المتعدد .	▪ أن كل من العوامل التالية لها علاقة دلالة إحصائية مع فترة إصدار تقر المدقق وهي : ١) نوع شركة التد ٢) أجور التدقيق ٣) عدد الملاحظ في تقرير المدقق ٤) وجود العناد الاستثنائية .
٢٠	مسعود، ٢٠٠٥	اثر توقيت إصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية	▪ فحص اثر توقيت إصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول للشركات الأردنية .	▪ الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار (T) .	▪ أن سوق بورصة عمان يتأثر بنش التقارير المالية السنوية ، وينعكس هذا ا على حجم التداول بمعنى أن حجم التد يزيد كلما أفصحت الشركات عن تقارير مبكراً بينما لم يجد الباحث أي اثر ذو د إحصائية على عوائد الأسهم عند الإعلان التقارير المالية السنوية .

الفصـــل الرابع

منهجية الدراســـة

٤- ١ مجتمع وعينة الدراسة

٤- ٢ مصادر جمع البيانات

٤- ٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

٤- ٤ آلية قياس العوامل ومصادرها

منهجية الدراســـة

تعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية اتبعت فيها الباحثة المنهج الوصفي التحليلي القياسي ، وفي هذا الفصل سيتم وصف مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها، و وصف مصادر جمع البيانات ، والأساليب الإحصائية المتبعة ، بالإضافة إلى آلية قياس العوامل ومصادرها .

٤ـ ١ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول والثاني في بورصة عمان لعام ٢٠٠٤م ، بينما تتكون عينة الدراسة من الشركات التي تنطبق عليها المعايير التالية :

١. أن تنتهي سنتها المالية في ١٢/٣١ من كل عام .
٢. أن تكون الشركة مدرجة في بورصة عمان طوال فترة الدراسة من ٢٠٠٤/١/١ إلى ٢٠٠٤/١٢/٣١ ولم توقف عن التداول خلال هذه الفترة .
٣. أن تتوافر جميع البيانات الخاصة بالعامل التابع، وبالعوامل المستقلة الأخرى .

وقد اقتصرت عينة الدراسة على (١٥٧) شركة من أصل (١٧٧) شركة أي بنسبة (٨٨,٧ %) ، ويتضمن الملحق أسماء الشركات في عينة الدراسة.

٤ـ٢ مصادر جمع البيانات

١. مصادر أولية :

- تم الرجوع إلى هيئة الأوراق المالية ، وبورصة عمان بشكل مكثف من أجل الحصول على بيانات الدراسة ، حيث تم الحصول على قائمة بتواريخ تسليم التقارير المالية السنوية للشركات من دائرة الإفصاح والإصدار الموجودة في هيئة الأوراق المالية ، كما تم الحصول على قائمة بالشركات المدرجة في كل من السوقين الأول والثاني من دائرة الإدراج والعمليات الموجودة في بورصة عمان .

▪ تم الرجوع إلى التقارير المالية لعام ٢٠٠٤ م المنشورة على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالية، و دليل الشركات لعام ٢٠٠٤م المنشور على موقع البورصة من أجل الحصول على البيانات الخاصة بالعوامل المستقلة الأخرى ، كما أن جمع البيانات تطلب من الباحثة الذهاب إلى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين لسد النواقص التي تعذر الحصول عليها مباشرة من التقارير المالية السنوية وهي قائمة بأسماء مكاتب التدقيق الأردنية المرتبطة بمكاتب تدقيق عالمية ، ويتضمن الملحق قائمة بأسماء تلك المكاتب .

٢. مصادر ثانوية :

تم اعتماد كل من :

- مكتبة جامعة اليرموك ؛ لتغطية الجانب النظري من الدراسة .
- مكتبات الجامعات الأردنية الأخرى في سبيل الحصول على أية دراسات أو رسائل ماجستير أو مقالات تتعلق بموضوع الدراسة لدعمه وإثرائه.
- شبكة الانترنت للحصول على أكبر قدر ممكن ومتاح من الدراسات السابقة ، والمقالات الأجنبية، والعربية المنشورة المتعلقة بموضوع الدراسة.

٤ـ ٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package of Social Sciences- SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها في الدراسة . إن اختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيس على نوع البيانات المراد تحليلها وأهداف الدراسة وفرضياتها ، وفي هذه الدراسة تم استخدام عدة أساليب إحصائية من اجل توظيف البيانات التي تم جمعها لخدمة أغراض هذه الدراسة . وفيما يأتي أهم الأساليب التي جرى استخدامها وغايات استخدام كل منها :-

١. الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistics)

تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام ؛ للحصول على قراءات عامة عن خصائص وملامح هيكل أو تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه .

وقد تضمنت الأساليب الإحصائية الوصفية استخدام التوزيع التكراري (Frequency Distribution) ، والنسب المئوية (Percentages) ، ومقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي (Means)) ، ومقاييس التشتت (الانحرافات المعيارية، واقل قيمة واكبر قيمة) .

٢. الارتباط الثنائي (Correlation Bivariate)

يستخدم معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين عاملين من العوامل المستقلة ، ومن خلال الاختبار الإحصائي المرافق لقيمة معامل الارتباط يمكن إقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين العوامل المستقلة .

٣. تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)

يستخدم تحليل الانحدار؛ للتنبؤ بقيمة عامل يسمى العامل التابع من خلال مجموعة عوامل تسمى العوامل المستقلة ، وذلك من خلال تمثيل العلاقة بين العامل التابع والعوامل المستقلة على شكل معادلة خطية على الصورة .

العامل التابع = α + b_1 العامل المستقل الأول + b_2 العامل المستقل الثاني + b_3 العامل المستقل الثالث + ... + خطأ التقدير.

ويمكن اختبار ما تفسره هذه العوامل مجتمعة من تباين العامل التابع من خلال اختبار دلالة (R^2) الإجمالية .

٤. الاختبار الإحصائي (T) للعينات المستقلة (Independent-Sample T- test)

يجرى الاستعانة بهذا الاختبار عند المقارنة بين عينتين مستقلتين ، ويعتبر من الاختبارات المعلمية القوية (Parametric Test) . وسيتم التعرض لهذا الاختبار بالتفصيل عند عرضه في الفصل الخامس .

٥.الإجراء الإحصائي (Crosstabs) و اختبار مربع كاي (Chi-Square)

يستخدم الإجراء الإحصائي (Cross tabs) لوصف عاملين من النوع الاسمي ، وغالبا ما يرافق وصف العاملين معا افتراض ما عن العلاقة بين العاملين إذا كانت موجودة أم لا .

٤ـ ٤ آلية قياس العوامل ومصادرها

يتم قياس عوامل الدراسة كما هو واضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (٤ـ ١) : آلية قياس العوامل ومصادرها .

العامل	طريقة قياس العامل	مصدر القياس
فترة إصدار التقرير المالي	تقاس فترة الإصدار بعدد الأيام من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ تسليم التقارير لهيئة الأوراق المالية من قبل الشركات الأردنية	جميع الدراسات السابقة التي تبحث موضوع التوقيت (Timeliness)
فترة إصدار تقرير المدقق	تقاس فترة إصدار تقرير المدقق بعدد الأيام من تاريخ انتهاء السنة المالية حتى تاريخ إصدار تقرير المدقق الخارجي	جميع الدراسات السابقة التي تبحث موضوع التوقيت (Timeliness) وموضوع فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag) .
حجم الشركة	يقاس حجم الشركة بإجمالي أصولها (Total Assets)	(Dyer & McHugh , 1975)، (Davis & Whittred , 1980) ، (غرايبة والأزهري ، ١٩٨٨) ، (Carslaw & Caplan,1991)، (Hossain and Taylor,1998) (الجهماني ، ٢٠٠٠) ، (Owusu-Ansah , 2000) (Ahmed &Kamarudin,2002) ، (Al-Qawasmi,2004) (Leventis et al ,2005)
ربحية الشركة	تقاس ربحية الشركة بمقدار العائد على السهم من الربح (Earning per Share)	(غرايبة والأزهري ، ١٩٨٨) (Al-Qawasmi,2004)
نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي	يعبر عن نوع تقرير المدقق بعامل وهمي حيث يرمز للتقرير المتحفظ بالرمز (١) والتقرير غيرا لمتحفظ بالرمز (٠)	(Ashton et al . , 1989)، (Whittred , 1980 b) (Carslaw & Caplan,1991)، (Ahmed &Kamarudin,2002)

تكملة الجدول رقم (١- ٤)

العامل	طريقة قياس العامل	مصدر القياس
نوع القطاع	يعبر عن نوع القطاع بعامل وهمي حيث تم تصنيف قطاع الصناعة إلى شركات صناعية رمز لها بالرمز (١) وصنف قطاع البنوك والتامين والخدمات إلى شركات غير صناعية ورمز لها بالرمز (٠)	(Al-Qawasmi,2004) (Leventis et al ,2005)
عمر الشركة	يقاس عمر الشركة بعدد التقارير التي أصدرتها الشركة منذ تأسيسها كشركة مساهمة عامة حتى إصدار التقرير المالي السنوي لعام ٢٠٠٤	(Owusu-Ansah , 2000)
التمويل بالدين	تقاس نسبة التمويل بالدين بقسمة مجموع الالتزامات المترتبة على الشركة على مجموع أصول الشركة	(Carslaw & Caplan,1991) (Ahmed &Kamarudin,2002)
الارتباط العالمي	يعبر عن ارتباط العالمي للمدقق الخارجي بعامل وهمي حيث يرمز للشركات المرتبطة عالميا بالرمز (١) والغير مرتبطة بالرمز (٠)	(Carslaw & Caplan,1991) (Hossain and Taylor,1998) Ahmed &Kamarudin,2002) (Al-Qawasmi,2004)
نوع السوق	يعبر عن نوع السوق بعامل وهمي حيث يرمز للشركات المدرجة في السوق الأول بالرمز (١) والمدرجة في السوق الثاني بالرمز (٠)	لا توجد دراسات سابقة تناولت دراسة هذا العامل
الاعتماد على رأي مدقق آخر	يعبر عن عامل الاعتماد على رأي مدقق آخر بعامل وهمي حيث يرمز للشركات التي تعتمد على رأي مدقق آخر بالرمز (١) والغير معتمدة بالرمز (٠)	(Leventis et al ,2005)

الفصل الخامس

تحليل ومناقشة النتائج

واختبار فرضيات الدراسة

٥- ١ مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً للتحليل الإحصائي الوصفي لعوامل الدراسة، واختبار قوة الارتباط بين العوامل المستقلة ، واختبار (T)، والإجراء الإحصائي (Crosstabs) و مربع كاي (Chi-Square) ، واختبار فرضيات الدراسة باستخدام نتائج تحليل الانحدار المتعدد .

٥- ٢ الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistics)

يبين الجدول رقم (٥- ١) الوسط الحسابي لفترة إصدار التقرير المالي السنوي (Reporting Lag) لعينة مكونة من (١٥٧) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠٠٤ م . ويتضح من خلال هذا الجدول أن تلك الشركات تستغرق في المتوسط (٨٢) يوما من انتهاء السنة المالية لإصدار تقريرها المالي . ويشير الجدول أيضا إلى فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag)، حيث يحتاج مدقق الشركة الخارجي في المتوسط (٥١) يوما من انتهاء السنة المالية لإصدار التقرير المتضمن رأيه حول عدالة القوائم المالية، ومدى تمثيلها لواقع الشركة، والشهادة بأنها متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها.

جدول رقم (٥- ١) الإحصاء الوصفي للعامل التابع والعوامل الكمية المستقلة

العامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اقل قيمة	اكبر قيمة
فترة إصدار التقرير السنوي (بالأيام)	٨٢,٢٥	٣٥,٨٩	١٢	٢٨٥
فترة إصدار تقرير المدقق الخارجي (بالأيام)	٥١	٢٨,٦١	٤	١٧٨
حجم الشركة log (بالدينار)	٧,٣٠	٠,٧٠٦	٦,١٩	١٠,٢٢
ربحية الشركة (بالدينار)	٠,٢١	٠,٢٣	٠	١,٤٥
نسبة التمويل بالدين (%)	٠,٤٣	٠,٣٢	٠,٠٠٤	٠,٩٤٨
عمر الشركة (سنوات)	٢٠	١٤,٢٠	١	٧٥

عند مقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة، وخصوصا الدراسات التي أجريت في الأردن، فإننا نلاحظ وجود تناقص في متوسط كل من فترة إصدار التقرير المالي، و فترة إصدار تقرير المدقق ، حيث سجلت نتائج دراسة (غرايبة والأزهري ، ١٩٨٨) متوسطا لفترة إصدار التقرير المالي قدره (١٠٦يوم)، ومتوسطا لفترة إصدار تقرير المدقق قدره (٥٥ يوما) أما دراسة (الجهماني ، ٢٠٠٠ م) خلال الفترة (من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٣م) ، فقد أشارت نتائجها إلى أن متوسط فترة إصدار التقرير المالي لكل سنة من سنوات الدراسة هي : (١٣٧ ، ١٣٤، ١٢٤، ١٢٣ يوم) على التوالي ، أما بالنسبة لفترة إصدار تقرير المدقق، فهي تستغرق بالمتوسط (٧١، ٦٦، ٦١، ٥٩ يوم) على التوالي . ومن خلال استعراض النتائج السابقة فإننا نلاحظ ارتفاعاً في متوسط الإصدار لكل من التقرير المالي وتقرير المدقق لأول سنة من سنوات دراسة الجهماني ـ سنة ١٩٩٠م ـ من (١٠٦ ،٥٥) يوماً على التوالي (نتائج دراسة غرايبة والأزهري ، ١٩٨٨) إلى (١٣٧، ٧١) يوماً على التوالي (نتائج دراسة الجهماني ٢٠٠٠،) ، ومن ثم أخذت بالتناقص مع تقدم الوقت ويعود السبب في هذا الارتفاع ؛ إلى اعتبار أن دراسة(غرايبة والأزهري ، ١٩٨٨) تمت قبل تبني معايير المحاسبة الدولية ، أما دراسة (الجهماني ،٢٠٠٠) فقد تمت بعد تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنية في سنة ١٩٨٩م . مما يدل على أن التأثير كان بحده الأعلى في السنة الأولى من تبني تلك المعايير ، فقد كان متوسط فترة الإصدار لتلك السنة (١٣٧ يوم) ثم أخذ المتوسط بالتناقص حتى وصل إلى (١٢٣يوم) في سنة ١٩٩٣م .

لقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية استمرار التناقص في المتوسط لكل من فترة إصدار التقرير المالي وفترة إصدار تقرير المدقق ، وقد يعزى سبب التناقص إلى اتخاذ الجهات الرقابية ـ وفي مقدمتها هيئة الأوراق المالية ـ كل الاحتياطات، والإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق كافة شرائح المستثمرين ، من حيث عدالة الحصول على المعلومات، وتكافؤ الفرص في الإطلاع عليها ، والإفادة منها ، وتقوم دائرة الإصدار والإفصاح في هيئة الأوراق المالية بمتابعة التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن نتائج أعمالها الأولية، وتقريرها السنوي للتحقق من امتثال الشركات المصدرة بالمواعيد المحددة بالقانون ، وقد اتبعت هيئة الأوراق المالية أسلوب مخالفة الشركات التي لم تقم بتزويدها بالبيانات الدورية ضمن المواعيد المحددة لها ، وفرضت غرامات مالية عليها ، مما استدعى تلك الشركات إلى الإسراع في عملية الإصدار . وقد يعزى سبب التناقص في متوسط فترة إصدار التقرير المالي أيضا ، إلى التناقص في فترة التدقيق وإصدار تقرير المدقق حيث تعدّ هذه الفترة جزءاً مهماً من فترة إصدار التقرير المالي ، فأي

تأخير في إتمام عملية التدقيق سوف ينتج عنه بالضرورة تأخير في موعد إصدار التقرير المالي ، والعكس صحيح .

أما عند مقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات التي أجريت في مختلف دول العالم كأستراليا، وزمبابوي، وماليزيا. فقد لوحظ أن متوسط فترة الإصدار لهذه الدراسة يقل عن تلك الدول ، وربما يعزى السبب في ذلك إلى اختلاف القوانين ، ومتطلبات الإدراج مابين الأردن والدول الأخرى .

يتضح من الجدول رقم (٥- ٢) أن (٨٨,٥ %) من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠٠٤م أنها تستلم تقارير غير متحفظة من مدققها الخارجي ؛ بمعنى أن الغالبية العظمى من الشركات تظهر قوائمها المالية بصورة عادلة، وممثلة لواقع الشركة . وأن الشركات الصناعية تمثل ما نسبته (٤٢ %) من مجمل الشركات المساهمة العامة ، كما يتضح أيضا أن (٧٢,٦ %) من الشركات المساهمة العامة تعين مدققاً خارجياً مرتبطاً بشركة تدقيق عالمية ؛ بمعنى أن الغالبية العظمى من الشركات تميل إلى تعيين مدقق خارجي له ارتباط عالمي وقد يعزى السبب في ذلك إلى ما تمتاز به الشركات العالمية من كفاءة الأداء ،وتقديم الخدمات المتميزة، وما تتمتع به من مصداقية ، وسمعة جيدة في السوق . وفيما يتعلق بعامل الاعتماد على رأي مدقق آخر ، نلاحظ أن الغالبية العظمى من الشركات تميل إلى الاعتماد على رأي مدقق واحد .

جدول رقم (٥- ٢) الإحصاء الوصفي للعوامل غير الكمية المستقلة

العامل	التكرار		النسبة المئوية	التكرار		النسبة المئوية
نوع تقرير المدقق	متحفظ	١٨	%١١,٥	غير متحفظ	١٣٩	%٨٨,٥
نوع القطاع	صناعي	٦٦	٤٢ %	غير صناعي	٩١	%٥٨
الارتباط العالمي لمكتب التدقيق	مرتبط	١١٤	%٧٢,٦	غير مرتبط	٤٣	%٢٧,٤
الاعتماد على رأي مدقق آخر	يعتمد	٩	٥,٧ %	لا يعتمد	١٤٨	%٩٤,٣
نوع السوق	الأول	٨٣	%٥٢,٩	الثاني	٧٤	%٤٧,١

أمـا بالنسبة لعامـل نـوع السـوق ، فنلاحظ أن (٥٢,٩ %) من مجمـل الشـركات مدرجـة فـي السوق الأول و (٤٧,١ %) من مجمل الشركات مدرجة في السوق الثاني ؛ لأن هنـاك شـروط إدراج خاصة بكل سوق ، ومن خلال مراجعة تعليمات إدراج الأوراق المالية فـي بورصـة عمـان نلاحظ أن شروط الإدراج في السوق الأول أصـعب ممـا هو عليـه فـي السـوق الثـاني ؛ بمعنـى أن النسبة الكبرى من الشركات استطاعت تحقيق شروط الإدراج في السوق الأول .

٥- ٣ اختبار قوة الارتباط بين العوامل المستقلة

يبين الجدول رقم (٥- ٣) معـاملات ارتبـاط بيرسـون بـين عوامـل الدراسـة المستقلة التـي أظهرت وجود ارتباط طبيعي (اقل من ٠,٥٠) بين العوامل المستقلة، وهذا لا يـؤثر علـى نتـائج الانحـدار المتعـدد ، حيـث حـدد بعـض البـاحثين فـي الإحصـاء ، والاقتصـاد القياسـي (Kennedy,1985) وجـود مشـكلة الارتبـاط الـذاتي المتعـدد بـين العوامـل المسـتقلة (Multicollinearity) عندما يكون معامل الارتباط أكبر من (٠,٨) أو (٠,٩)، أو عندما يكون معامل الارتباط أكبر من (٠,٧) (Anderson et al . ,1993) .

وقد وجد من خلال النتـائج المبينـة فـي الجـدول رقـم (٥- ٣) أن هنـاك علاقـات ذات دلالـة إحصـائية بـين بعـض العوامـل ، وقـد تـراوح معامـل الارتبـاط الموجـب بـين (٠,٠٠٣) و بـين (٠,٤٢٠)، ومعامل الارتباط السالب بين (- ٠,٠٠٣) و (- ٠,٢٩٢) . وقد بلغت أقوى العلاقات الموجبـة (٠,٤٢٠) بـين كـل مـن عامـل التمويـل بالـدين وبـين عامـل حجـم الشـركة ، أمـا أضـعف العلاقات الموجبة كانت بين عامل نوع القطاع وبين عامـل نـوع السـوق الـذي تنتمـي إليـه الشـركة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٠٠٣) . أما بالنسبة للعلاقات السالبة فقد بلغ أقواها(- ٠,٢٩٢) بين كل من عامل فترة إصدار تقرير المدقق وبين عامـل ربحيـة الشـركة ،أما أضـعفها (- ٠,٠٠٣) كانت بين عامل نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي وبين عامل الاعتمـاد علـى رأي مـدقق آخر .

جدول رقم (٥- ٣): ارتباط بيرسون للعوامل المستقلة

العامل	فترة إصدار تقرير المدقق	حجم الشركة	ربحية الشركة	عمر الشركة	التمويل بالدين	نوع تقرير المدقق	الارتباط العالمي	نوع القطاع	اعتماد على مدقق آخر	نوع السوق
فترة إصدار تقرير المدقق	١									
حجم الشركة	٠,٠٤٨	١								
ربحية الشركة	-٠,٢٩٢**	٠,٢٢٧**	١							
عمر الشركة	٠,٠٥٥	٠,٣٩٥**	٠,٢٧٩**	١						
التمويل بالدين	٠,٠٨٨	٠,٤٢٠**	-٠,٠٥٩	٠,١١٧	١					
نوع تقرير المدقق	٠,٢٢٥**	-٠,٠٩٣	-٠,١٦٥*	-٠,٠١٤	٠,١١٢	١				
الارتباط العالمي	٠,٢٥٦**	٠,٢٧٢**	٠,٠١٥	٠,١٤٩	٠,٠٣٠	٠,١٣١	١			
نوع القطاع	٠,٢٤٣**	-٠,١٨٣*	-٠,٢٢٤**	٠,٠٣٤	-٠,٢١٢**	٠,٢٦١**	٠,١١٨	١		
اعتماد على مدقق اخر	٠,٠٥٨	-٠,٠٥١	-٠,٠٤١	-٠,١٠٦	-٠,٠٧٩	-٠,٠٠٣	-٠,١٥٦	٠,٠١٢	١	
نوع السوق	-٠,١٣١	٠,٣٥٥**	٠,٣٨٩**	٠,٢٣٢**	-٠,٠٣٨	-٠,٢٢١**	-٠,٠٦٥	٠,٠٠٣	-٠,٠٤٢	١

** معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية على مستوى ١% ($P \leq .01$)

* معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية على مستوى ٥ % ($P \leq .05$)

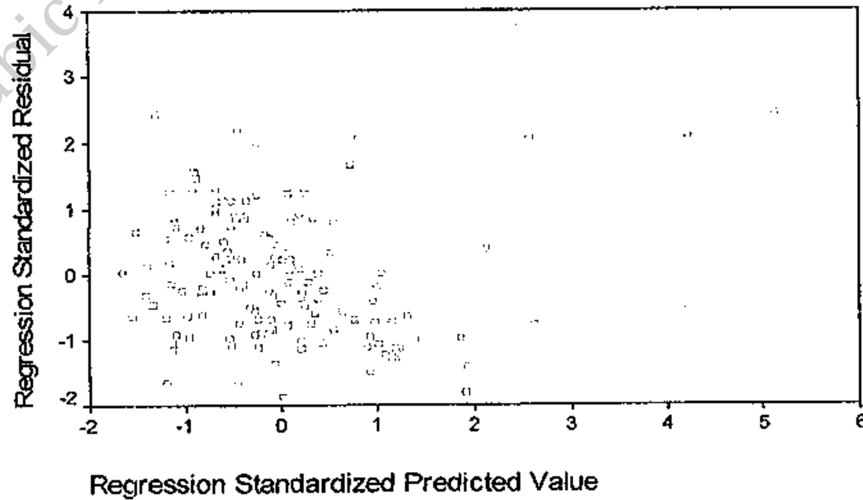
٥- ٤ تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)

حتى نستطيع الوثوق بنتيجة تحليل الانحدار يجب أن تتوافر عدة شروط هي (الزعبي والطلافحة، ٢٠٠٣)

١. يجب أن يكون توزيع العامل المستقل والعامل التابع طبيعياً .
٢. يجب أن تكون العينة مختارة بطريقة عشوائية ، ويجب أن لا تعتمد قيم أي فرد من أفراد العينة على قيم أي فرد أخر .
٣. أن يكون تباين توزيع العامل التابع ثابت لجميع قيم العوامل المستقلة .

يستخدم الرسم البياني (Scatter plot) ؛ لاختبار شروط تحليل الانحدار من خلال رسم لوحة الانتشار بين القيم المتنبأ بها Predicted Values وأخطاء التقدير Residual Values ، فإذا تحققت جميع الشروط فان شكل هذا الانتشار سيكون عشوائيا . انظر الشكل التالي :

الشكل (٥- ١) : لوحة انتشار القيم المعيارية للقيم المتنبأ بها مع القيم المعيارية للخطأ



نلاحظ من الشكل السابق أن معظم النقاط تنتشر بشكل عشوائي، وبهذا تحققت جميع الشروط وبالتالي يمكن الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

✓ نتائج تحليل الانحدار باستخدام طريقة (Enter) :

يبين الجدول رقم (٥- ٤) ملخص تحليل الانحدار الذي تظهر فيه قيمة الارتباط R بين العامل التابع مع العوامل المستقلة ، كما يظهر في هذا الجدول قيمة R^2 ، وقيمة R^2 المعدلة اللتين تدلان على مقدرة العوامل المستقلة في التنبؤ بقيم العامل التابع . كما يظهر في هذا الجدول أيضا قيمة الخطأ المعياري للتقدير . أما الجدول رقم (٥- ٥) يظهر قيمة F المستخدمة لاختبار دلالة قيمة R^2.

الجدول رقم (٥- ٤) ملخص تحليل الانحدار

Model Summary

معامل الارتباط (R)	٠,٨٢٩
قيمة (R^2)	٠,٦٨٨
قيمة R^2 المعدلة (Adj. R^2) **Adjusted R Square**	٠,٦٦٦
الخطأ المعياري **Std.Error of the Estimate**	٢٠,٧٣١٨

الجدول رقم (٥- ٥) تحليل تباين الانحدار ؛ اختبار دلالة قيمة R^2

ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار(Regression)	١٣٨١٥٣,٩	١٠	١٣٨١٥,٣٩١	٣٢,١٤٣	٠,٠٠٠
أخطاء التقدير (Residuals)	٦٢٧٥١,٨٩٧	١٤٦	٤٢٨,٥٠٧		
المجموع	٢٠٠٩٠٥,٨	١٥٦			

وقد تم التوصل من خلال الجدولين (٥- ٤) و (٥- ٥) إلى النتائج التالية :

١. بلغت قيمة **Adjusted R Square** ٦٦,٦% وهذا يدل على أن العوامل المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته ٦٦,٦% من التغير في سلوك العامل التابع ، وهذه نسبة عالية مقارنة مع عدد من الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع توقيت إصدار التقارير المالية السنوية . على سبيل المثال بلغت قيمة **Adjusted R Square** ١٦,٦% في دراسة **(Owusu-Ansah,2000)** .

٢. لم تستطيع العوامل المستقلة مجتمعة تفسير ما نسبته ٣٣,٤% من التغير في سلوك العامل التابع لوجود عوامل أخرى لم تأخذها الباحثة بعين الاعتبار .

٣. بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار المتعدد المستخدم (٣٢,١٤٣)، وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٥ %)؛ وهذا يعني وجود تأثير واضح للعوامل المستقلة مجتمعة على فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، بالتالي يمكن الاستنتاج أنه يمكن الاعتماد على النموذج المستخدم للتنبؤ بقيم العامل التابع .

يبين الجدول رقم (٥- ٦) نتيجة تحليل الانحدار ، حيث يتضح من خلال قيم Beta أن عامل فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag) كان الأكثر أثرا، وذو دلالة إحصائية ، فقد بلغت قيمةBeta المقابلة لهذا العامل(٠,٨٠٠) ، وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٠,٠٥) ، وقد تلاه عامل التمويل بالدين (Gearing) حيث بلغت قيمة Beta (٠,٢٥٠) ، وهي ذات دلالة إحصائية علي مستوي أقل من (٠,٠٥) ، ثم عامل نوع القطاع (Industry Sector) حيث بلغت قيمة Beta (٠,١٢٩) ، وهي أيضا ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٠,٠٥) ، ثم عامل حجم الشركة (Company Size) حيث بلغت قيمة Beta (- ٠,٠٨٦) ، ثم عامل الارتباط بشركة تدقيق عالمية (International Association) حيث بلغت قيمة Beta (- ٠,٠٧٤) ، ، ثم تلاه عامل نوع تقرير المدقق (Auditor Opinion) حيث بلغت قيمة Beta (٠,٠٦٠) ، ومن ثم عامل عمر الشركة حيث بلغت قيمة Beta (- ٠,٠٤٧)، ثم عامل الربحية حيث بلغت قيمة Beta (٠,٠٢٢) يليه عامل الاعتماد على رأي مدقق آخر حيث بلغت قيمة Beta المقابلة لهذا العامل(٠,٠١٧) وأخيرا عامل نوع السوق الأقل أثرا حيث بلغت قيمة Beta المقابلة لهذا العامل(٠,٠١٦) .

الجدول رقم (٥- ٦) نتيجة تحليل الانحدار

Coefficients

العوامل المستقلة	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		معاملات معيارية Standardized Coefficients	قيمة t	مستوى الدلالة Sig.
	بيتا Beta	الخطأ المعياري	بيتا Beta		
الثابت	٥٨,٩٩١	٢٠,٧٧٥		٢,٨٤٠	٠,٠٠٥
فترة إصدار تقرير المدقق	١,٠٠٤	٠,٠٦٥	٠,٨٠٠	١٥,٣٩٥	*٠,٠٠٠
حجم الشركة(log)	-٤,٣٤٦	٣,٢٣٣	-٠,٠٨٦	-١,٣٤٤	٠,١٨١
ربحية الشركة	٣,٣١٥	٨,٥٠٦	٠,٠٢٢	٠,٣٩٠	٠,٦٩٧
عمر الشركة	-٠,١٢٠	٠,١٣٣	-٠,٠٤٧	-٠,٨٩٨	٠,٣٧٠
نوع تقرير المدقق	٦,٦٨٦	٥,٦٨٧	٠,٠٦٠	١,١٧٦	٠,٢٤٢
التمويل بالدين	٢٨,٢٢٩	٦,٢٠٧	٠,٢٥٠	٤,٥٤٨	*٠,٠٠٠
الارتباط العالمي	-٥,٩٠٠	٤,٢٠٥	-٠,٠٧٤	-١,٤٠٣	٠١٦٣
نوع القطاع	٩,٣٣٤	٣,٨٣٦	٠,١٢٩	٢,٤٣٣	*٠,٠١٦
الاعتماد على مدقق آخر	٢,٦٤٢	٧,٣٢٠	٠,٠١٧	٠,٣٦١	٠,٧١٩
نوع السوق	١,١٥٢	٤,٠٠٤	٠,٠١٦	٠,٢٨٨	٠,٧٧٤

* ذو دلالة إحصائية على مستوى دلالة ($P \leq 0.05$)

ومن خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (٥- ٦) يمكن كتابة نموذج التنبؤ بقيم العامل التابع (فترة إصدار التقرير المالي) من خلال العوامل المستقلة المذكورة سابقا كما يأتي :-

REP LAG = 58.991 + 1.004 ARL - 4.346 COM SIZ + 3.315 COM PROF + 6.686 AUD OPIN + 9.334 IND SEC - 0.120 COM AGE + 28.229 GEAR - 5.9 IND ASS + 1.152 MKT TYP + 2.642 AUD REL + E

✓ نتائج تحليل الانحدار باستخدام طريقة (Stepwise) :

في هذه الطريقة يتم ادخال العوامل المستقلة الى نموذج الانحدار على خطوات بحيث يتم ادخال العامل المستقل ذي الارتباط الاقوى مع العامل التابع بشرط ان يكون هذا الارتباط ذا دلالة احصائية (يحقق شرط الدخول الى نموذج الانحدار) ، وفي الخطوات التالية يتم ادخال العامل المستقل ذي الارتباط الجزئي الاعلى الدال احصائيا مع العامل التابع بعد استبعاد اثر العوامل التي دخلت الى النموذج ، ثم تفحص العوامل الموجودة في نموذج الانحدار فيما اذا ما زالت تحقق شروط البقاء في نموذج الانحدار (ذات دلالة احصائية) أم لا ، فاذا لم يحقق احدها شرط البقاء في النموذج فانه يخرج من النموذج ، تنتهي عملية ادخال او اخراج العوامل المستقلة عندما لايبقى أي عامل يحقق شرط الدخول الى النموذج او شرط البقاء فيها .

الجدول رقم (٥- ٧) نتيجة تحليل الانحدار باستخدام طريقة (Stepwise)

Coefficients

العوامل المستقلة	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		معاملات معيارية Standardized Coefficients	قيمة t	مستوى الدلالة Sig.
	بيتا Beta	الخطأ المعياري	بيتا Beta		
الثابت	٢٩,٤٤٠	٤,٥٥٢		٦,٤٦٨	٠,٠٠٠
فترة إصدار تقرير المدقق	١,٠٠٩	٠,٠٦٢	٠,٨٠٥	١٦,٢٧١	٠,٠٠٠*
التمويل بالدين	٢٤,٤٦١	٥,٤٠٤	٠,٢١٧	٤,٥٢٦	٠,٠٠٠*
نوع القطاع	٧,٨٧٥	٣,٥٦٦	٠,١٠٩	٢,٢٠٨	٠,٠٢٩*
الارتباط العالمي	٨,١٨١ -	٣,٨٤٣	٠,١٠٢ -	٢,١٢٩ -	٠,٠٣٥*

* ذو دلالة إحصائية على مستوى دلالة ($P \leq 0.05$)

يبين الجدول رقم (٥- ٧) نتيجة تحليل الانحدار ، حيث يتضح من خلال قيم Beta أن عامل فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag) كان الأكثر أثرا، وذو دلالة إحصائية ، فقد بلغت قيمةBeta المقابلة لهذا العامل(٠,٨٠٥) وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٠,٠٥) ، وقد تلاه عامل التمويل بالدين (Gearing) حيث بلغت قيمة Beta (٠,٢١٧) ، وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٠,٠٥) ، ثم عامل نوع القطاع (Industry Sector) حيث بلغت قيمة Beta (٠,١٠٩) وهي أيضا ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٠,٠٥) ، ثم عامل الارتباط بمكتب تدقيق عالمي (International Association) حيث بلغت قيمة Beta (- ٠,١٠٢) وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٠,٠٥) .

ومن خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (٥- ٧) يمكن كتابة نموذج التنبؤ بقيم العامل التابع (فترة إصدار التقرير المالي) كما يأتي :

REP LAG = 29.440 + 1.009 ARL + 24.461 GEAR + 7.875 IND SEC – 8.181 IND ASS + E

أما العوامل المستقلة المتبقية - العوامل التي لم تدخل نموذج الانحدار - لم يكن لها دور مهم وذو دلالة احصائية في تفسير تباين العامل التابع . نلاحظ مما سبق انه باستخدام طريقة (Stepwise) ظهر عامل جديد آخر ذو دلالة إحصائية مع العامل التابع على مستوى دلالة اقل من (٥ %) وهو عامل الارتباط بمكتب تدقيق عالمي .

٥-٥ الاختبار الإحصائي (T) للعينات المستقلة(Independent-Sample T- test)

يستخدم (Independent - Sample T - Test) ؛ لفحص فرضية متعلقة بمساواة متوسط عامل لعينتين مستقلتين، وله شكلان الأول : في حالة افتراض أن تباين العينتين متساو ، والأخر: في حالة افتراض أن تباين العينتين غير متساو .

ويظهر في نتائج اختبار T قيمة المتوسط الحسابي ، و الانحراف المعياري ، والخطأ المعياري لعامل التوقيت (فترة إصدار التقرير المالي) لكل عينة من عينتي العامل المستقل ، كذلك يتم اختبار تجانس التباين للعينتين (Homogeneity of Variances) بالاختبار المسمى (Levene's Test) . فقد حسبت قيمة F ، ومستوى دلالتها Sig ؛ لتحديد أي الاختبارين سنستخدم ، هل نستخدم اختبار T في حالة تساوي تباين العينتين (Equal Variance Assumed) ، أم اختبار T في حالة عدم تساوي تباين العينتين (Equal Variance Not Assumed)، ثم حسبت قيمة t ودلالتها في حالتي افتراض تساوي التباين ، وافتراض عدم تساوي التباين ، كما حسب الفرق بين متوسط العينتين انظر الشكل (أ) من الجدول رقم (٨) . لقد تم استخدام اختبار Independent - Sample T - Test للعوامل المستقلة الآتية ١) نوع راي المدقق ٢) نوع القطاع ٣) ارتباط المدقق الخارجي بشركة تدقيق عالمية ٤) الاعتماد على راي مدقق آخر ٥) نوع السوق .

الجدول رقم (٥- ٨) : نتائج اختبار T للعينات المزدوجة لعامل نوع راي المدقق .

أ - الإحصاءات الوصفية لكل عينة .

نوع راي المدقق	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
غير متحفظ	١٣٩	٧٩,٣٥	٢٩,٣٠	٢,٤٨
(فترة الإصدار)				
متحفظ	١٨	١٠٤,٦٧	٦٥,١٧	١٥,٣٦

ب - نتيجة اختبار T في حالتي افتراض تساوي وعدم تساوي التباينات .

	اختبار Levene's		اختبار t		
	F	مستوى الدلالة Sig.	t	Sig.(2-tailed)	فروقات في المتوسط
افتراض تساوي التباين	١٢,٦٩	٠,٠٠٠	٢,٨٨ -	٠,٠٠٥	٢٥,٣١ -
افتراض عدم تساوي التباين			١,٦٣ -	٠,١٢١	٢٥,٣١ -

يتضح من الجدول (٥- ٨- أ) أن هناك (١٨) شركة مساهمة عامة استلمت تقارير متحفظة من المدقق الخارجي ، و(١٣٩) شركة استلمت تقارير غير متحفظة ، وسيتم استخدام اختبار T للإجابة عن السؤال الآتي :

" هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي بين الشركات التي استلمت تقارير متحفظة، والشركات التي استلمت تقارير غير متحفظة ؟ "

نلاحظ من الجدول (٥- ٨- أ) أن متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي لكل من الشركات التي استلمت تقارير متحفظة ، هو (١٠٤,٦٧ يوم) بانحراف معياري (٦٥,١٧) ، والشركات التي استلمت تقارير غير متحفظة ، هو (٧٩,٣٥ يوم) بانحراف معياري (٢٩,٣٠) ، بالتالي فان الفرق بين متوسط العينتين ، هو (٢٥,٣١ يوماً) . لقد بلغت قيمة (F = ١٢,٦٩) ، وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٥ %) وبهذا نختار اختبار T في حالة عدم افتراض تساوي التباينات ، حيث بلغت قيمة t (- ١,٦٣) وهي ليست ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٥ %)، وبالتالي يمكن الإجابة عن السؤال السابق بأنه لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي بين الشركات التي استلمت تقارير متحفظة، والشركات التي استلمت تقارير غير متحفظة .

الجدول رقم (٥- ٩): نتائج اختبار T للعينات المزدوجة لعامل نوع القطاع .

أ - الإحصاءات الوصفية لكل عينة .

نوع راي المدقق	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
غير صناعي	٩١	٨١,٤٢	٣٦,١١	٣,٧٨
(فترة الإصدار) صناعي	٦٦	٨٣,٤١	٣٥,٨١	٤,٤١

ب - نتيجة اختبار T في حالتي افتراض تساوي وعدم تساوي التباينات .

	اختبار Levene's		اختبار t		
	F	مستوى الدلالة Sig.	t	Sig.(2-tailed)	فروقات في المتوسط
افتراض تساوي التباين	٠,٠٢١	٠,٨٨٤	٠,٣٤٢ -	٠,٧٣٣	١,٩٩١ -
افتراض عدم تساوي التباين			٠,٣٤٣ -	٠,٧٣٢	١,٩٩١ -

يتضح من الجدول (٥- ٩- أ) أن عينة الدراسة تتكون من(٦٦) شركة صناعية و (٩١) شركة غير صناعية ، وسيتم استخدام اختبار T للإجابة على السؤال الآتي :

" هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي بين الشركات الصناعية، والشركات غير الصناعية ؟ "

نلاحظ من الجدول (٥- ٩- أ) أن متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات الصناعية والشركات غير الصناعية، هو (٨٣,٤١) (٨١,٤٢) يوماً على التوالي ، بالتالي فان الفرق بين متوسط العينتين ، هو (- ١,٩٩ يوماً) . لقد بلغت قيمة (F = ٠,٠٢١) ، وهي ليست ذات دلالة إحصائية على مستوى اقل من ٥ % وبهذا نختار اختبار T في حالة افتراض تساوي التباينات ، حيث بلغت قيمة t (- ٠,٣٤٢) وهي ليست ذات دلالة إحصائية على مستوى اقل من (٥ %)، وبالتالي يمكن الإجابة عن السؤال السابق بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي بين الشركات الصناعية ، والشركات غير الصناعية

الجدول رقم (٥- ١٠) : نتائج اختبار T للعينات المزدوجة لعامل الارتباط بشركة تدقيق عالمية.

أ - الإحصاءات الوصفية لكل عينة .

نوع رأي المدقق	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
غير مرتبط (فترة الإصدار)	٤٣	٧٦,٧٢	٢١,٨٢	٣,٣٢
مرتبط	١١٤	٨٤,٣٤	٣٩,٨١	٣,٧٢

ب- نتيجة اختبار T في حالتي افتراض تساوي وعدم تساوي التباينات .

اختبار t			اختبار Levene's		
فروقات في المتوسط	Sig.(2-tailed)	t	مستوى الدلالة Sig.	F	
٧,٦٢١ -	٠,٢٣٧	١,١٨٨ -	٠,٢٣٥	١,٤٢٤	افتراض تساوي التباين
٧,٦٢١ -	٠,١٣٠	١,٥٢٥ -			افتراض عدم تساوي التباين

يتضح من الجدول (٥- ١٠-أ) أن عينة الدراسة تتكون من(١١٤) شركة يرتبط مدققها الخارجي بشركة تدقيق عالمية، ومن (٤٣) لا يرتبط مدققها الخارجي بشركة تدقيق عالمية ، وسيتم استخدام اختبار T للإجابة على السؤال الآتي :

" هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي بين الشركات التي يرتبط مدققها الخارجي بشركة تدقيق عالمية ، والشركات التي لا يرتبط مدققها الخارجي بشركة تدقيق عالمية؟ "

نلاحظ من الجدول (٥- ١٠- أ) أن متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي لكل من الشركات التي يرتبط مدققها الخارجي بشركة تدقيق عالمية، والشركات التي لا يرتبط مدققها الخارجي بشركة تدقيق عالمية ، هو (٨٤,٣٤) (٧٦,٧٢) يوماً على التوالي، بالتالي فان متوسط الفرق بين متوسط العينتين هو (- ٧,٦٢١ يوم) . لقد بلغت قيمة (F = ١,٤٢٤) ، وهي ليست ذات دلالة إحصائية على مستوى اقل من ٥ % وبهذا نختار اختبار T في حالة افتراض تساوي التباينات ، حيث بلغت قيمة t (- ١,١٨٨) وهي ليست ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٥ %) ، وبالتالي يمكن الإجابة عن السؤال السابق بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي بين الشركات التي يرتبط فيها المدقق الخارجي بشركة تدقيق عالمية، والشركات التي لا يرتبط فيها المدقق الخارجي بشركة تدقيق عالمية . مما يعني زيادة مصداقية المدقق الأردني حتى ولم يكن له علاقة ارتباط مع شركات تدقيق عالمية .

الجدول رقم (٥- ١١) : نتائج اختبار T للعينات المزدوجة لعامل الاعتماد على رأي مدقق آخر .

أ - الإحصاءات الوصفية لكل عينة .

نوع رأي المدقق	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
لا يعتمد (فترة الإصدار)	١٤٨	٨١,٧١	٣٦,٦٣	٣,٠١
يعتمد	٩	٩١,٢٢	١٨,٨٨	٦,٢٩

ب- نتيجة اختبار T في حالتي افتراض تساوي وعدم تساوي التباينات .

	اختبار Levene's		اختبار t		
	F	مستوى الدلالة Sig.	t	Sig.(2-tailed)	فروقات في المتوسط
افتراض تساوي التباين	٠,٧٥٠	٠,٣٨٨	٠,٧٧١ -	٠,٤٤٢	٩,٥١٢ -
افتراض عدم تساوي التباين			١,٣٦٣ -	٠,١٩٨	٩,٥١٢ -

يتضح من الجدول (٥- ١١- أ) أن عينة الدراسة تتكون من (٩) شركات يعتمد فيها المدقق الخارجي على رأي مدقق آخر، ومن (١٤٨) شركة لا يعتمد فيها المدقق الخارجي على رأي مدقق آخر، وسيتم استخدام اختبار T للإجابة على السؤال الآتي :

" هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي بين الشركات التي يعتمد فيها المدقق الخارجي على رأي مدقق آخر، والشركات التي لا يعتمد فيها المدقق الخارجي على رأي مدقق آخر؟ "

نلاحظ من الجدول (٥- ١١- أ) أن متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي للشركات التي يعتمد فيها المدقق الخارجي على رأي مدقق آخر هو(٩١,٢٢ يوما) بانحراف معياري (١٨,٨٨) ، والشركات التي لا يعتمد فيها المدقق الخارجي على رأي مدقق آخر هو (٨١,٧١ يوما) بانحراف معياري (٣٦,٦٣)، وبالتالي فان متوسط الفرق بين متوسط العينتين هو (- ٩,٥١٢ أيام) . لقد بلغت قيمة F = ٠,٧٥٠ وهي ليست ذات دلالة إحصائية على مستوى اقل من (٥ %) وبهذا نختار اختبار T في حالة افتراض تساوي التباينات ، حيث بلغت قيمة t (- ٠,٧٧١)، وهي ليست ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٥ %) . وبالتالي يمكن الإجابة عن السؤال السابق بأنه لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي بين الشركات التي يعتمد فيها المدقق الخارجي على رأي مدقق آخر، والشركات التي لا يعتمد فيها المدقق الخارجي على رأي مدقق آخر .

الجدول رقم (٥- ١٢) : نتائج اختبار T للعينات المزدوجة لعامل نوع السوق .

أ - الإحصاءات الوصفية لكل عينة .

نوع رأي المدقق	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
الأول (فترة الإصدار)	٨٣	٧٧,٥٦	٣٣,٦٢	٣,٦٩٠
الثاني	٧٤	٨٧,٥١	٣٧,٨٠	٤,٣٩

ب- نتيجة اختبار T في حالتي افتراض تساوي وعدم تساوي التباينات .

		اختبار Levene's		اختبار t		
		F	مستوى الدلالة Sig.	t	Sig.(2-tailed)	فروقات في المتوسط
التوقيت	افتراض تساوي التباين	٠,٢٣٤	٠,٦٢٩	١,٧٤٥	٠,٠٨٣	٩,٩٤٧
	افتراض عدم تساوي التباين			١,٧٣٣	٠,٠٨٥	٩,٩٤٧

يتضح من الجدول (٥- ١٢- أ) أن عينة الدراسة تتكون من (٨٣) شركة مدرجة في السوق الأول ومن(٧٤) شركة مدرجة في السوق الثاني ، وسيتم استخدام اختبار T للإجابة على السؤال الآتي :

" هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي بين الشركات المدرجة في السوق الأول، والشركات المدرجة في السوق الثاني؟ "

نلاحظ من الجدول (٥- ١٢- أ) أن متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي لكل من الشركات المدرجة في السوق الأول ، والشركات المدرجة في السوق الثاني (٧٧,٥٦)(٨٧,٥١) يوماً على التوالي، بالتالي فان متوسط الفرق بين متوسط العينتين ، هو (٩,٩٤٧ أيام) . لقد بلغت قيمة (F = ٠,٢٣٤) ، وهي ليست ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٥ % وبهذا نختار اختبار T في حالة افتراض تساوي التباينات ، حيث بلغت قيمة t (١,٧٤٥) ، وهي ليست ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (٥ %) . وبالتالي يمكن الإجابة عن السؤال السابق بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي بين الشركات المدرجة في السوق الأول ، والشركات المدرجة في السوق الثاني .

٥- ٦ الإجراء الإحصائي Cross tabs واختبار مربع كاي Chi-Square

يستخدم الإجراء الإحصائي Cross tabs ، واختبار مربع كاي ؛ لوصف عاملين من النوع الاسمي ، وغالبا ما يرافق وصف العاملين معا افتراض ما عن العلاقة بين العاملين إذا كانت موجودة أم لا . وسيتم استخدام Cross tabs ، واختبار مربع كاي لوصف العوامل الآتية :-

١- نوع القطاع مع نوع التقرير الصادر عن مدقق الشركة الخارجي .

٢- نوع السوق مع نوع التقرير الصادر عن مدقق الشركة الخارجي .

الشكل (٥- ٢) : نتائج الإجراء الإحصائي Cross tabs واختبار مربع كاي لعامل نوع القطاع وعامل نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي

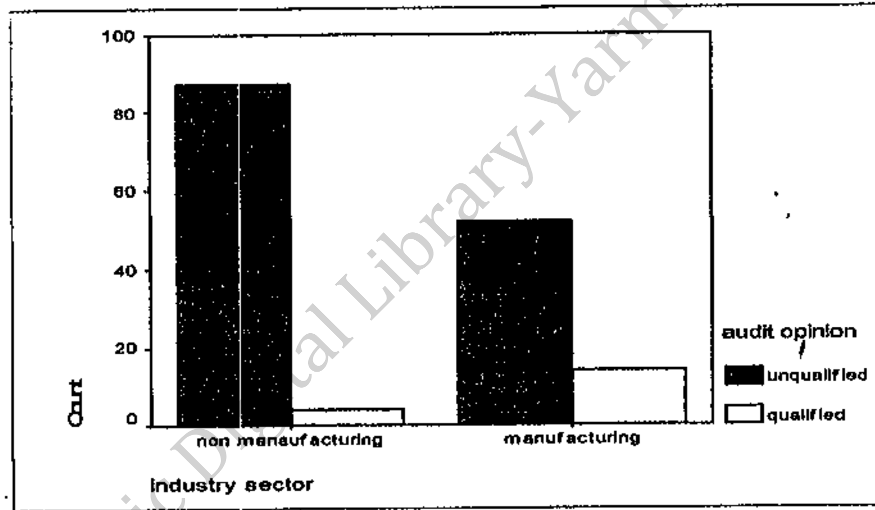
أ- التكرارات والنسب المئوية

		نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي متحفظ	غير متحفظ	المجموع
شركات غير صناعية	التكرار	٤	٨٧	٩١
	% نوع القطاع	% ٤,٤	% ٩٥,٦	% ١٠٠
	% نوع تقرير المدقق	%٢٢,٢	%٦٢,٦	%٥٨
	% المجموع	%٢,٥	%٥٥,٤	% ٥٨
شركات صناعية	التكرار	١٤	٥٢	٦٦
	% نوع القطاع	% ٢١,٢	% ٧٨,٨	% ١٠٠
	% نوع تقرير المدقق	%٧٧,٨	%٣٧,٤	%٤٢
	% المجموع	% ٨,٩	% ٣٣,١	% ٤٢
المجموع	التكرار	١٨	١٣٩	١٥٧
	% نوع القطاع	% ١١,٥	% ٨٨,٥	%١٠٠
	% نوع تقرير المدقق	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
	% المجموع	%١١,٥	%٨٨,٥	%١٠٠

ب- نتائج اختبار مربع كاي

Person Chi-Square	Value القيمة	Degree of Freedoms درجات الحرية	Asymp.Sig(2 Sided) مستوى الدلالة
	١٠,٦٥٨	١	٠,٠٠١

ج- رسم بياني يوضح نتائج Cross tabs



بالرجوع إلى التكرارات ، والنسب المئوية في الشكل (٥- ٢- أ) تبين أن (٢١,٢ %) من الشركات الصناعية استلمت تقارير متحفظة من مدققها الخارجي بينما (٧٨,٨ %) من الشركات الصناعية استلمت تقارير غير متحفظة ، في حين أن (٤,٤ %) من الشركات غير الصناعية استلمت تقارير متحفظة ، وأن (٩٥,٦ %) من الشركات غير الصناعية استلمت تقارير غير متحفظة . نستنتج مما سبق : أن النسبة الكبرى من الشركات التي استلمت تقارير متحفظة ، هي شركات صناعية .

كما يتضح من الشكل (٥- ٢- ب) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع القطاع وبين نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي على مستوى دلالة أقل من (٥ %) { انظر قيمة مستوى الدلالـة (Asymp.Sig(2 Sided) المقابـل لـ Person Chi-Square } ، أمـا الشـكل (٥- ٢- ج) ، فهو رسم بياني يوضح الفرق في الأعداد بين المجموعات الأربعة .

الشكل (٥- ٣) : نتائج الإجراء الإحصائي Cross tabs واختبار مربع كاي لعامل نوع السوق وعامل نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي

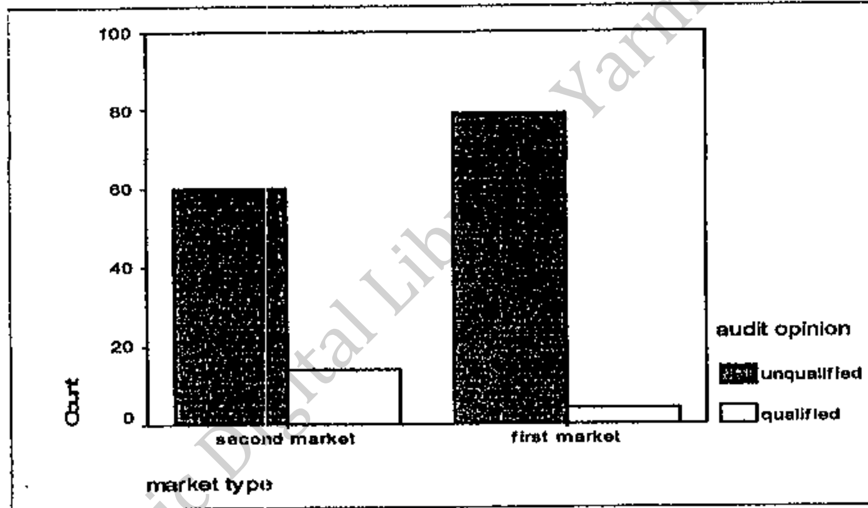
أ- التكرارات والنسب المئوية

		نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي		المجموع
		متحفظ	غير متحفظ	
شركات مدرجة في السوق الثاني	التكرار	١٤	٦٠	٧٤
	% نوع السوق	% ١٨,٩	% ٨١,١	% ١٠٠
	% نوع تقرير المدقق	%٧٧,٨	%٤٣,٢	%٤٧,١
	% المجموع	%٨,٩	%٣٨,٢	% ٤٧,١
شركات مدرجة في السوق الأول	التكرار	٤	٧٩	٨٣
	% نوع السوق	% ٤,٨	% ٩٥,٢	% ١٠٠
	% نوع تقرير المدقق	%٢٢,٢	%٥٦,٨	%٥٢,٩
	% المجموع	% ٢,٥	% ٥٠,٣	% ٥٢,٩
المجموع	التكرار	١٨	١٣٩	١٥٧
	% نوع السوق	% ١١,٥	% ٨٨,٥	%١٠٠
	% نوع تقرير المدقق	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
	% المجموع	%١١,٥	%٨٨,٥	%١٠٠

ب- نتائج اختبار مربع كاي

	Value القيمة	Degree of Freedoms درجات الحرية	Asymp.Sig(2 Sided) مستوى الدلالة
Person Chi-Square	٧,٦٦٢	١	٠,٠٠٥

ج - رسم بياني يوضح نتائج Cross tabs



بالرجوع إلى التكرارات ، والنسب المئوية في الشكل (٥- ٣- أ) تبين أن (٤,٨ %) من الشركات المدرجة في السوق الأول استلمت تقارير متحفظة من مدققها الخارجي بينما (٩٥,٢ %) من الشركات المدرجة في السوق الأول استلمت تقارير غير متحفظة ، في حين أن (١٨,٩ %) من الشركات المدرجة في السوق الثاني استلمت تقارير متحفظة ، وان (٨١,١ %) من الشركات المدرجة في السوق الثاني استلمت تقارير غير متحفظة . نستنتج مما سبق : أن النسبة الكبرى من الشركات التي استلمت تقارير متحفظة ، هي شركات مدرجة في السوق الثاني .

كما يتضح من الشكل (٥- ٣- ب) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع السوق وبين نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي على مستوى دلالة يساوي (٥ %) { انظر قيمة مستوى الدلالة (Asymp.Sig(2 Sided) المقابل لـ Person Chi-Square } ، أما الشكل (٥- ٣- ج)، فهو رسم بياني يوضح الفرق في الأعداد بين المجموعات الأربعة .

٥- ٧ اختبار فرضيات الدراسة

- اختبار الفرضية الأولى :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (٥- ٦) ، ترفض الفرضية العدمية الأولى التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين فترة إصدار تقرير المدقق ؛ بسبب وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين فترة إصدار تقرير المدقق على مستوى دلالة اقل من (٥ %) ، بمعنى أنه كلما زادت فترة إصدار تقرير المدقق، زادت الفترة الكلية لإصدار التقرير المالي السنوي ، وقد تعزى الزيادة في فترة إصدار تقرير المدقق إلى :

١. ضخامة حجم العمل لدى مكتب تدقيق الحسابات .
٢. عدم كفاية موارد مكاتب التدقيق وخاصة البشرية للقيام بالأعمال اللازمة وبالسرعة الممكنة ، وقد يعزى سبب ذلك إلى انخفاض أجور التدقيق مما يؤدي إلى عدم توفر الامكانات اللازمة للقيام بالأعمال بالسرعة الممكنة .
٣. تأخر وصول التأكيدات من مديني الشركة المدقق عليها .
٤. تأخر وصول تأييدات البنوك .

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه جميع الدراسات السابقة التي بحثت موضوع فترة إصدار تقرير المدقق حيث تعدّ هذه الفترة من أهم محددات فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

- **اختبار الفرضية الثانية :**

بالاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد المدرجة نتائجه في الجدول رقم (٥- ٦) ، تقبل الفرضية العدمية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين حجم الشركة ، وبالرجوع إلى قيمة t البالغة (- ١,٣٤٤)، يتبين وجود علاقة ارتباط سالبة، ولكن ليست ذات دلالة إحصائية ، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (غرايبة والأزهري ، ١٩٨٨م)، و دراسة (الجهماني ، ٢٠٠٠م) ، وتتعارض مع نتائج الدراسات السابقة الآتية (Dyer & McHugh , 1975)، (Davies & Whittred , 1980)، (Chambers & Penman , 1984)، (Givoly & Palmon ,1982) و (Owusu-Ansah , 2000) والتي جميعها تشير إلى وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة إحصائية، وقد فسرت سلبية هذه العلاقة بعدد من التفسيرات ، منها :

١. إن الشركات الكبيرة لديها نظام رقابة قوي، وفعال مما يقلل من عدد الاختبارات التي يقوم بها المدقق وبالتالي إنجاز مهام التدقيق بوقت قصير.
٢. إن الشركات الكبيرة لديها موارد ضخمة ، وطاقم محاسبي ضخم ، ونظام محاسبي حديث، يمكنها من إنجاز مهامها بسرعة ، بالإضافة إلى قدرة الشركات الكبيرة على دفع أجور عالية للمدققين حتى ينجزوا مهام التدقيق بسرعة أكبر من الشركات الصغيرة بعد انتهاء السنة المالية.
٣. قد يكون لدى الشركات الكبيرة عددٌ كبيرٌ من المساهمين تخضع لضغوطهم؛ لإصدار التقارير المالية بأسرع وقت ممكن؛ لتتيح للمهتمين الإطلاع على نتائج أعمالها في الوقت المناسب .

كما تتعارض نتائج هذه الدراسة مع دراسة (أبو نصار ولطفي ، ١٩٩٨م)، حيث أشارت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية، وقد فسرت هذه العلاقة الايجابية بأن هناك تأخيراً في عمل أقسام المحاسبة في الشركات المساهمة المدقق عليها، بالإضافة إلى تأخير عمل مدققي الحسابات إذ إن الجانبين لا يراعيان حجم العمليات الكبير ، ولا يخصصان له الجهد، والامكانات اللازمة لإنجاز الأعمال في الموعد المناسب .

- اختبار الفرضية الثالثة :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (٥- ٦) ، تقبل الفرضية العدمية الثالثة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين ربحية الشركة ، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Dyer and McHugh , 1975) ، (Davis& Whittred,1980) ، (الجهماني ، ٢٠٠٠م) . وتتعارض مع نتائج دراسة (Givoly & Palmon ,1982) ، (Owusu-Ansah , 2000) و (Haw et al , 2000) ، التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة إحصائية ، ولقد فسرت سلبية هذه العلاقة في الدراسات السابقة بأن التقارير المالية التي تتضمن نتائج جيدة تصدر في وقت أقصر من تلك التي تتضمن نتائج سيئة .

- اختبار الفرضية الرابعة :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (٥- ٦) ، تقبل الفرضية العدمية الرابعة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين عمر الشركة ، وتتعارض هذه النتائج مع نتائج دراسة (Owusu-Ansah , 2000) حيث أشارت نتائج تلك الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة إحصائية ، وقد تم تفسير سلبية تلك العلاقة بأنه كلما زاد عمر الشركة، زادت عدد التقارير المالية المنشورة ، وباستمرار عمل الشركة تزداد قدرة، وخبرة محاسبيها ، بالتالي تصبح الشركة أكثر احترافا في جمع ،وتحليل، وإصدار المعلومات نتيجة لخبرتهم ، وهذا يزيد من سرعة إصدارهم للتقارير المالية السنوية .

- اختبار الفرضية الخامسة :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (٥- ٦) ، تقبل الفرضية العدمية الخامسة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي . وتتعارض هذه النتائج مع نتائج دراسة (Whittred , 1980 b) ، و(أبو نصار ولطفي ، ١٩٩٨م) ، حيث تشير نتائج دراستهما إلى

وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تقرير المدقق المتحفظ وفترة إصدار التقرير المالي السنوي ، وقد فسرت هذه العلاقة بأن فترة إصدار تقرير المدقق تكون أطول ، كلما أصدر المدقق تقريرا متحفظا، بالتالي زيادة فترة إصدار التقرير المالي السنوي ، حيث يظهر التقرير المتحفظ كأنه أنباء سيئة للشركة، والمستثمرين؛ لذلك يبذل المدقق الجهد، والوقت الكبير ، والعديد من الاختبارات؛ ليتجنب إصدار هذا النوع من التقارير . وربما نتيجة لإصدار تقرير متحفظ ؛ قد يكون هناك احتمالية لوقوع خلاف بين المدقق والإدارة مما يسهم ذلك في عملية تأخير إصدار التقرير المالي السنوي .

- **اختبار الفرضية السادسة :**

بالاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد المدرجة نتائجه في الجدول رقم (٥- ٦) ترفض الفرضية العدمية السادسة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نسبة التمويل بالدين ؛ بسبب وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نسبة التمويل بالدين على مستوى دلالة أقل من (٥ %) ، ويمكن تفسير ايجابية هذه العلاقة بأنه كلما زادت نسبة الدين، تزداد احتمالية فشل الشركة؛ بسبب زيادة مخاطر عدم القدرة على سداد الدين، وفوائده (Financial Distress) مما يستدعي المدقق أن يوسع اختباراته ، وجهوده في عملية التدقيق ؛ مما يزيد ذلك من فترة إصدار تقرير المدقق، بالتالي زيادة فترة إصدار التقرير المالي السنوي . وهذا يتعارض مع نتائج دراسة (Owusu-Ansah,2000) التي تشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نسبة التمويل بالدين .

- **اختبار الفرضية السابعة :**

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (٥- ٦) ، تقبل الفرضية العدمية السابعة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين ارتباط المدقق الخارجي بشركة تدقيق عالمية . فبالرجوع إلى قيمة t والبالغة

(- ١,٤٠٣)، يتبين وجود علاقة ارتباط سالبة، ولكن ليست ذات دلالة إحصائية ، ويمكن أن تعود سلبية هذه العلاقة إلى التفسير الذي ورد في دراسة (Carslaw & Kaplan , 1991)، بأن مكاتب التدقيق العالمية تمتاز بكفاءة الأداء، وبتقديمها خدمات متميزة، وعالية الجودة مقارنة مع المكاتب المحلية،وبمرونتها في إدارة ، وجدولة وقتها بحيث تنهي أعمال التدقيق في الوقت المناسب ، وهذا بدوره يقلل من فترة إصدار تقرير المدقق ، بالتالي يقلل من فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

- اختبار الفرضية الثامنة :

اعتماداً على تحليل الانحدار المتعدد المدرجة نتائجه في الجدول رقم (٥- ٦) ، ترفض الفرضية العدمية الثامنة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين نوع القطاع ؛ بسبب وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين الشركات الصناعية على مستوى دلالة اقل من (٥ %) ، ويمكن تفسير ايجابية هذه العلاقة بأن الشركات الصناعية تتضمن البضاعة (Inventory) التي تتطلب إجراءات تدقيقها مزيداً من الوقت والجهد؛ لأنها تستدعي من المدقق حضور عملية الجرد نفسها التي تجريها الشركة بواسطة موظفيها، أو عليه القيام بعملية الجرد الفعلي للبضاعة عن طريق الاختبارات للتأكد من صحة المعلومات الظاهرة في كشوفات الجرد ، كما عليه أن يتأكد من صحة القيود المحاسبية الخاصة ببضاعة آخر المدة ، وأنها قد عرضت بشكل صحيح في قائمة المركز المالي، وجميع هذه الإجراءات تزيد من فترة إصدار تقرير المدقق، فتزيد من فترة إصدار التقرير المالي السنوي . وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Ashton et al ,1987)،(Ashton et al ,1989) و (Ahmad & Kamarudin, 2002).

اختبار الفرضية التاسعة :

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (٥- ٦) ، تقبل الفرضية العدمية التاسعة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين الاعتماد على رأي مدقق آخر .

- **اختبار الفرضية العاشرة :**

بناءً على نتائج تحليل الانحدار الظاهرة في الجدول رقم (٥- ٦) ، تقبل الفرضية العدمية العاشرة التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي وبين نوع السوق ، حيث سواء كانت الشركة مدرجة في السوق الأول أو الثاني فان ذلك لا يؤثر على فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

الفصــل السادس

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

٦-١ أهم النتائج

٦-٢ أهم الاستنتاجات

٦-٢ أهم التوصيات

٦ـ ١ أهم النتائج :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠٠٤م ، حيث تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحقيق هدف الدراسة، ولتحديد طبيعة العلاقة بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين العوامل المستقلة . ولقد نتائج الدراسة ما يأتي :

١. أن متوسط فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان هي (٨٢) يوما من انتهاء سنتها المالية .

٢. أن متوسط فترة إصدار المدقق لتقريره هي (٥١) يوما من انتهاء سنتها المالية .

٣. أظهرت الدراسة باستخدام طريقة (Enter) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين كل من ١) فترة إصدار تقرير المدقق ٢) التمويل بالدين ٣) نوع القطاع . اما باستخدام طريقة (Stepwise) فتبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين كل من ١) فترة إصدار تقرير المدقق ٢) التمويل بالدين ٣) نوع القطاع ٤) الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية .

٤. بالاعتماد على نتائج تحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة (Enter)، لم تظهر الدراسة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين فترة إصدار التقرير المالي السنوي وبين كل من ١) حجم الشركة ٢) ربحية الشركة ٣) عمر الشركة ٤) نوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي ٥) ارتباط المدقق الخارجي بمكتب تدقيق عالمي ٦) الاعتماد على رأي مدقق آخر ٧) نوع السوق .

٦- ٢ أهم الاستنتاجات :

بالاعتماد على نتائج الدراسة فإن الباحثة تستنتج ما يأتي :

١. أن غالبية الشركات المساهمة العامة تصدر تقاريرها ضمن المدة القانونية التي حددها قانون الشركات التي تبلغ (١٢٠ يوماً) ، حيث تستغرق عملية الإصدار بالمتوسط (٨٢ يوماً) من تاريخ انتهاء السنة المالية .

٢.أن فترة إصدار التقرير المالي السنوي تكون أطول للشركات الصناعية ، التي تزداد فيها نسبة التمويل بالدين ، و تستلم تقرير المدقق في وقت متأخر.

٣. وجود تناقص مستمر في متوسط فترة إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعام ٢٠٠٤م ، و يعزى سبب التناقص إلى قيام الجهات الرقابية المختصة - هيئة الأوراق المالية- بإلزام الشركات المساهمة العامة بالمدة المحددة لإعداد، وإصدار تقاريرها المالية السنوية وفرض غرامات مالية على الشركات المخالفة التي لم تقم بتزويد التقرير في المدة المحددة، وخاصة بعد تطبيق قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ للعام ٢٠٠٢م ، وبالرجوع إلى هيئة الأوراق المالية تبين أن التزام الشركات التي زودت الهيئة بالتقرير السنوي بموعده المحدد قد أظهر تحسنا واضحا حيث قامت (٦٤ %) من الشركات في عام ٢٠٠٤م بتزويد الهيئة بهذه البيانات مقارنة مع(٤٣%) لعام ٢٠٠٣م . **(هيئة الأوراق المالية ، ٢٠٠٤).**

٤. استطاع نموذج الانحدار المتعدد تفسير ما نسبته (٦٦,٦ %) من التغير الحاصل في العامل التابع ، وقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (٣٢,١٤٣) ، وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة أقل من (٥ %) ، بالتالي يمكن الاعتماد على النموذج المستخدم للتنبؤ بقيم العامل التابع .

٥. يستغرق متوسط فترة إصدار التقرير المالي السنوي (٨٢ يوماً) و يستغرق متوسط عملية تدقيق حسابات الشركة (٥١ يوماً) أي يتم إصدار التقرير المالي بعد شهر تقريباً من صدور تقرير

المدقق الخارجي ؛ وقد يعزى تفسير أسباب تأخير الإدارة في إصدار التقرير المالي ربما لوقوع خلاف بين الإدارة والهيئة العامة للمساهمين حول نتائج التقرير السنوي أو ربما يعود ذلك إلى أسباب فنية داخل الشركة .

٦. يمكن التوصل من خلال النتائج السابقة إلى ما يأتي :

▪ أن فترة إصدار التقرير المالي السنوي لا تتأثر بحجم الشركة ؛ ففترة إصدار التقرير في الشركة الكبيرة لا تختلف بالضرورة عن هذه الفترة في الشركة الصغيرة .

▪ أن فترة إصدار التقرير المالي السنوي لا تتأثر بربحية الشركة ، وقد يعود السبب في ذلك ؛ إلى أن غالبية الشركات في عينة الدراسة ذات نتائج متشابهة من حيث الربحية، أو ربما يعود ذلك لعدم وجود دوافع عند إدارة الشركة نحو تقديم أو تأخير إصدار التقارير المالية السنوية سواء احتوت على معلومات جيدة أم سيئة .

▪ أن فترة إصدار التقرير المالي السنوي لا تتأثر بعمر الشركة ؛ ففترة إصدار التقرير في الشركة القديمة لا تختلف بالضرورة عن هذه الفترة في الشركة الجديدة .

▪ أما بالنسبة لنوع التقرير الصادر عن المدقق الخارجي ، فيمكن التوصل بأنه سواء استلمت الشركة تقارير متحفظة أم استلمت تقارير غير متحفظة،فان ذلك لا يؤثر على فترة إصدار التقرير.

▪ أنه سواء كان المدقق الخارجي مرتبطاً بمكتب تدقيق عالمي أو غير مرتبط فان ذلك ليس له تأثير على فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

▪ أما بالنسبة لعامل الاعتماد على رأي مدقق آخر، فهو عامل غير مهم فسواء اعتمدت الشركة على مدقق واحد، أو أكثر فان ذلك لا يؤثر على فترة إصدار التقرير المالي السنوي.

▪ أن فترة إصدار التقرير المالي السنوي لا تتأثر بنوع السوق الذي تنتمي إليه الشركة.

٦-٢ أهم التوصيات :

١) نلاحظ بالاعتماد على نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة العامة قادرة على إصدار تقاريرها خلال فترة أقصر بكثير من تلك التي حددها القانون، حيث بلغ متوسط فترة إصدار التقرير (٨٢ يوماً) والفترة المحددة بالقانون هي (١٢٠ يوماً) أي أن المتوسط أقل من الفترة القانونية المحددة بـ (٣٨ يوماً) ، بالتالي فان ذلك قد يستلزم تعديل التشريع بتقصير المدة لوضع المعلومات المالية تحت تصرف المستثمرين في وقت انسب .

٢) توصي الدراسة بإلزام مكاتب التدقيق بعدم التأخير بتدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ، حيث يؤدي ذلك التأخير إلى إحداث تأخير في إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة ، وذلك من خلال إيجاد جهة كجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تتولى مراقبة توقيت عملية التدقيق .

٣) توصي الدراسة الشركات المساهمة العامة بالبحث عن مصدر تمويل آخر غير مصدر التمويل بالدين، كاعتمادها على إصدار الأسهم مثلاً ؛ لأنه كلما ازدادت نسبة التمويل بالدين ، ازدادت فترة إصدار التقرير المالي السنوي .

٤) ضرورة تناول عوامل أخرى لم يتم اختبارها في هذه الدراسة ، على أكثر من سنة ، أهمها: عامل احتمالية الإفلاس (Probability of Bankruptcy) ، و عامل مدى تعقيد عمليات الشركة(Complexity of Operation) ، وعامل تركز الملكية(Ownership-Concentration).

٥) لقد بحثت الدراسة في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية ، وقد بذلت الباحثة جهداً كبيراً؛ لتحديد الزمان الذي تم الإعلان فيه لأول مرة عن المعلومات المالية ؛ لهذا توصي الدراسة بأن تقوم الشركات المساهمة العامة بتحديد تاريخ الإعلان لأول مرة عن المعلومات المالية في تقاريرها السنوية ، أو على موقعها الالكتروني إن وجد؛ ليتسنى للباحثين القيام بالدراسات المتعلقة بهذا الموضوع .

٦) توصي الدراسة هيئة الأوراق المالية بإعادة فتح أبواب مكتبتها التي تتوفر فيها التقارير المالية السنوية عوضا عن نشرها على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق ؛ لعدم وضوح، واكتمال التقارير السنوية المنشورة .

المراجـــــع

- المراجع العربية
- المراجع الإنجليزية

المــراجع العربيــة

- **أولا : الكتـب العربية :**

تركي ، محمود . ١٩٩٣م. *تحليل التقارير الماليـة* . عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

حماد ، طارق . ٢٠٠٢م. *التقارير المالية : أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية* . الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر.

حنان ، رضوان ، وقولي ، ميسون ، والحارس، أسامة ، وأبو جاموس ، فوز الدين . ٢٠٠٤م . *أسس المحاسبة المالية : قياس بنود قائمة المركز المالي* . دار ومكتبة الحامد ، عمان ، الأردن .

دهمش ، نعيم . ١٩٩٥م . *القوائم المالية والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما : قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية* . معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، الأردن .

ديوان المحاسبة . ٢٠٠١م . *مهنة تدقيق الحسابات بين الأمس واليوم* . عمان ، الأردن .

الزعبي ، محمد ، والطلافحة ، عباس . ٢٠٠٣م . *النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية* . دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

عبدالله ، خالد . ٢٠٠٤م. *علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية* - . دار وائل للطباعة و للنشر، عمان ، الأردن .

كحالة،جبرائيل، و الخطيب ، خالد ، و غنيم ، رمضان ، و عبد القادر، وليد . ١٩٩٧م . *المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق* . دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

- **ثانيا: الرسائل الجامعية :**

جرن ، بسام . ٢٠٠٣م. *أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان* . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن .

مسعود ، مسعود . ٢٠٠٥م. *أثر توقيت إصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية* . رسالة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن.

المهندي ، محمد . ٢٠٠٤م . *أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم* . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن .

- **ثالثا: الدوريات العربية :**

أبو نصار ،محمد . لطفي ، منير. ١٩٩٨م . العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية . *مجلة دراسات* . ٢٥(٢): ٣٧٦- ٣٨٥ .

الجهماني ، عمر . ٢٠٠٠ م. توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي . *أبحاث اليرموك* ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ص ص ١٤٣-١٦٣ .

ذنيبات ، علي .٢٠٠٤ م. الدلالات التفسيرية لفقرة الرأي في التقرير النظيف (غير المتحفظ) لمدقق الحسابات الخارجي : دراسة ميدانية من وجهة نظر مديري الشركات ومدققي الحسابات الخارجيين في الأردن .*مجلة دراسات* . ٣١(٢): ٢٥٩- ٢٧٧.

العيسى ، ياسين . ١٩٩١م. أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي .*مؤتة للبحوث والدراسات* ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة مؤتة . ٦(٢) : ٣٨٥-٤١٠.

غرايبة ، فوزي ؛ و الأزهري ، باسم. ١٩٨٨. توقيت إصدار التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة العامة الأردنية .*مجلة دراسات* . ٢٥(٢): ٩ – ٢١ .

•رابعا: مراجع عربية أخرى :

تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة ٢٠٠٤.

تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤م

التقرير السنوي لهيئة الأوراق المالية ٢٠٠٤م .

دليل الشركات المساهمة العامة ، إصدار عام ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ .

قانون الأوراق المالية قانون مؤقت رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ .

قانون الشركات ، رقم(٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته .

المراجع الإنجليزية

- ***Articles***

Ahmed,R.A.and kamarudin,k.A.2002.Audit Delay and the Timeliness of Corporate Reporting: Malaysian Evidence, Retrieved September 22.2005 . Following **Website: www. hicbusiness .org/Biz 2005 Proceeding.**

Ashton , R . H . , Graul , P.R. and Newton , J.D. 1989 . Audit Delay and the Timeliness of Corporate Reporting , ***Contemporary Accounting Research*** , Vol . 5 , No.2 ,pp.657-673 .

Ashton , R . H . , Willingham , J.J . and Elliott , R .K. 1987. An Empirical Analysis of Audit Delay , ***Journal of Accounting Research*** , Vol.25 , No. 2 , pp.275-292 .

Carslaw ,C. A. P . N. and Kaplan , S.E. 1991. An Examination of audit delay : Further Evidence from New Zealand , ***Accounting and Business Research*** ,Vol.22,No.85, pp.21-32 .

Chambers , A .E and penman , S . H. 1984. Timeliness of Reporting and the Stock Price Reaction to Earnings Announcement , ***Journal of Accounting Research***, Vol .22, No.1,(Spring),pp. 21-47 .

Davis , B .and Whittred , G .P.1980. The Association Between Selected Corporate Attributes and Timeliness in Corporate Reporting : Further Analysis , ***Abacus*** ,June , pp . 48-60 .

Dyer, J.C .and McHugh . 1975. The Timeliness of the Australian Annual Report , ***Journal of Accounting Research*** , Vol .13 , No.3 , pp.204-219 .

Givoly , D. and Palmon , D. 1982. Timeliness of Annual Earnings Announcement : Some Empirical Evidence , ***The Accounting Review*** , Vol . 57 , No.3 , PP. 486-508 .

Haw , I.M ., Qi, D. and Wu , W. 2000. Timeliness of Annual Report Releases and Market Reactions to Earnings Announcements in an Emerging Capital Market: The Case of China , ***Journal of International Finance Management and Accounting*** , Vol .11, No.2, pp.108-131 .

Hossain, M. A. and Taylor , p . 1998. An Examination of audit delay: Evidence from Pakistan , ***Working Paper*** , University of Manchester.

Ng, P.H. & Tai, B. K. 1994 . An empirical examination of the determinants of audit delay in Hong Kong, ***British Accounting Review***, Vol. 26, No.1, pp. 43–59.

leventis,S. Weetman, p. and Caramanis,C. 2005. Determinants of audit report lag : Some Evidence from Athens Stock Exchange , ***International Journal of Auditing*** , Vol 9, No.1, pp. 45-50.

Owusu-Ansah, S. 2000 . Timeliness of Corporate Financial Reporting In Emerging Capital Market : Empirical Evidence from the Zimbabwe Stock Exchange , ***Accounting and Business Research*** , Vol . 3 , No.3 , pp. 241-255.

Whittred , G .P. 1980a. The Timeliness of the Australian Annual Report : 1972-1977 , ***Journal of Accounting Research*** , Vol.18 , No.2, pp.623-628 .

Whittred , G .P .1980b. Audit Qualification and The Timeliness of Corporate Annual Reports , ***The Accounting Review*** , Vol. 55 , No.4, pp563-577 .

• Books :

Anderson , D., Sweeney, D . and Williams ,T. 1993. ***Statistic for Business and Economics***, 5th ed , West Publishing Company , St . Paul, MN .

Kenndy , P.1985. ***A Guide to econometrics*** , Second Edition , Basil Black Well Ltd , Oxford .

Kieso , D ., Weygandt , J . and Warfield , T . 2005 . ***Intermediate Accounting*** , 11th ed , John Wiley & Sons, Inc .

Wild , J ., Bernstein , L . and Subramanyam , K . 2001 . ***Financial Statement Analysis*** , 7th ed , McGraw-Hill / Irwin .

• Thesis :

Al-Qawasmi , A . M . 2004 . ***The Determinants of Audit Report Lag for Jordanian Companies Listed on the Amman Stock Exchange*** . Department of Accounting , yarmouk University , Irbid , Jordan .

- ***Other References :***

Accounting Principles Board " Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business Enterprises ", Statement No .4 (New York , AUCPA , October , 1970) .

American Accounting Association (AAA) " Accounting and Reporting Standards for Financial Statements and Preceding Statements and Supplements ", (Madison , Wisconsin : AAA, 1957) American .

Financial Accounting Standards Board (1980)" Qualitative Characteristics of Accounting Information" , Statement Of Financial Accounting Concept No.2 (SFAC No.2) , Retrieved December 14 , 2005 . following Website : http://www.fasb.org

http://www.yahoo.com

http://www.jsc.jo.gov

http://www.ase.com

http://www. search.epnet.com

الملاحــق

الملحق الأول : تواريخ تسليم التقارير المالية السنوية للشركات لهيئة الأوراق المالية

الملحق الثاني: الشركات المدرجة في السوق الأول والسوق الثاني لعام ٢٠٠٤

الملحق الثالث : قائمة بمكاتب التدقيق الأردنية ذات الارتباط العالمي

الملحق الرابع : شروط الإدراج لكل من السوق الأول والسوق الثاني

الملحق الأول : تواريخ تسليم التقارير المالية السنوية للشركات لهيئة الأوراق المالية

اسم الشركة	تاريخ التسليم
البنك الأردني الكويتي	٢٠٠٥/١/٢٥
بنك الأردن	٢٠٠٥/١/٢٧
بنك الإنماء الصناعي	٢٠٠٥/٢/٢٣
البنك العربي	٢٠٠٥/٣/٨
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٢٠٠٥/٣/١٣
بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC	٢٠٠٥/٣/١٤
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	٢٠٠٥/٣/٢٧
بنك الاستثمار العربي الأردني	٢٠٠٥/٣/٢٨
بنك القاهرة/ عمان	٢٠٠٥/٣/٢٨
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	٢٠٠٥/٣/٣١
البنك الأهلي الأردني	٢٠٠٥/٤/٤
بنك الصادرات والتمويل	٢٠٠٥/٤/٢٠
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٢٠٠٥/٤/٢٥
البنك التجاري الأردني	٢٠٠٥/٣/٢٢
بنك سوسيته جنرال – الأردن	٢٠٠٥/٣/١٤
الاتحاد للصناعات المتطورة	٢٠٠٥/١/١٢
الوطنية لصناعات الألمنيوم	٢٠٠٥/٣/٢
اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	٢٠٠٥/٣/١٦
مصانع الاجواخ الأردنية	٢٠٠٥/٣/٢٣
العالمية للصناعات الكيماوية	٢٠٠٥/٣/٢٣
مصانع الورق والكرتون الأردنية	٢٠٠٥/٣/٢٧
المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	٢٠٠٥/٣/٢٧
دار الدواء للتنمية والاستثمار	٢٠٠٥/٣/٢٨
العربية لصناعة الأدوية	٢٠٠٥/٣/٢٩
الصناعات الكيماوية الأردنية	٢٠٠٥/٣/٣٠
الوطنية لصناعة الكلورين	٢٠٠٥/٣/٣٠
الدولية للصناعات الخزفية	٢٠٠٥/٣/٣١
مصفاة البترول الأردنية	٢٠٠٥/٣/٣١

مصانع الاسمنت الأردنية	٢٠٠٥/٣/٣١
الأردنية للصناعات الخشبية / جوا يكو	٢٠٠٥/٤/٤
الأردنية لصناعة الأنابيب	٢٠٠٥/٤/٥
العربية لصناعة الألمنيوم/آرال	٢٠٠٥/٤/١١
مناجم الفوسفات الأردنية	٢٠٠٥/٤/١٤
مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة	٢٠٠٥/٤/٢٠
رم علاء الدين للصناعات الهندسية	٢٠٠٥/٥/١٨
الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	٢٠٠٥/٥/٢٤
البوتاس العربية	٢٠٠٥/٧/٢١
مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	٢٠٠٥/٢/٩
مصانع الخزف الأردنية	٢٠٠٥/٢/١٤
الدخان والسجائر الدولية	٢٠٠٥/٢/٢١
مصانع المنظفات الكيماوية العربية	٢٠٠٥/٢/٢٣
الإقبال للطباعة والتغليف	٢٠٠٥/٢/٢٤
شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	٢٠٠٥/٢/٢٧
الوطنية لصناعة الصلب	٢٠٠٥/٣/٢
العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	٢٠٠٥/٣/٢
حديد الأردن	٢٠٠٥/٣/٣
العربية لصناعة المواسير المعدنية	٢٠٠٥/٣/٣
المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	٢٠٠٥/٣/١٠
الكابلات الأردنية الحديثة	٢٠٠٥/٢/٣
العامة للتعدين	٢٠٠٥/٣/٦
النسر العربي للتأمين	٢٠٠٥/٤/١٢
التأمين الأردنية	٢٠٠٥/٣/٢٢
القدس للتأمين	٢٠٠٥/٣/٣٠
الأردنية الفرنسية للتأمين	٢٠٠٥/٣/٢٩
اليرموك للتأمين وإعادة التأمين	٢٠٠٥/٣/٣١
البحار العربية للتأمين	٢٠٠٥/٤/٤
العرب للتأمين على الحياة والحوادث	٢٠٠٥/٣/٢٤
الإتحاد العربي الدولي للتأمين	٢٠٠٥/٣/١٤
الأردن الدولية للتأمين	٢٠٠٥/١/٣١
التأمين الإسلامية	٢٠٠٥/٢/٢٤
بيت المال للادخار والاستثمار / بيتنا	٢٠٠٥/٢/٢١

البلاد للخدمات الطبية	٢٠٠٥/٣/٦
الكهرباء الأردنية	٢٠٠٥/٣/٢٨
كهرباء محافظة اربد	٢٠٠٥/٤/٥
اتحاد أصحاب السيارات الشاحنة	٢٠٠٥/٢/٢٠
المؤسسة الصحفية الأردنية /الرأي	٢٠٠٥/٣/٢
العقارية الاستثمارية / عقاركو	٢٠٠٥/٣/٦
المحفظة الوطنية للأوراق المالية	٢٠٠٥/٢/٢٧
التجمعات للمشاريع السياحية	٢٠٠٥/٢/٣
المركز الأردني للتجارة الدولية	٢٠٠٥/٣/٢٩
الأردنية للصحافة والنشر /الدستور	٢٠٠٥/٢/٢٠
الثقة للاستثمارات الأردنية	٢٠٠٥/٢/١٥
الزرقاء للتعليم والاستثمار	٢٠٠٥/٣/٢٠
الأهلية للمراكز التجارية	٢٠٠٥/٣/١٧
الموحدة لتنظيم النقل البري	٢٠٠٥/٣/٦
الاتحاد للاستثمارات المالية	٢٠٠٥/٢/٢٠
العربية للاستثمارات المالية	٢٠٠٥/٢/١٣
الاتصالات الأردنية	٢٠٠٥/٣/٣١
التجمعات الاستثمارية المتخصصة	٢٠٠٥/٨/٢٣
المستثمرون العرب المتحدون	٢٠٠٥/٤/٢٤
النقليات السياحية الأردنية / جت	٢٠٠٥/٣/٢٤
الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية	٢٠٠٥/٣/٣١
الأردنية للاستثمارات المتخصصة	٢٠٠٥/٣/٣١
تطوير العقارات	٢٠٠٥/٣/٢٧
الأمين للاستثمار	٢٠٠٥/٢/٣
الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	٢٠٠٥/٣/٣١
العربية لتصنيع وتجارة الورق	٢٠٠٥/٤/٢٤
الألبان الأردنية	٢٠٠٥/٢/٢
الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	٢٠٠٥/٤/١٨
الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	٢٠٠٥/٣/٣٠
الدباغة الأردنية	٢٠٠٥/٢/١٤
الجنوب لصناعة الفلاتر	٢٠٠٥/٣/٢٢
الاستثمارات العامة	٢٠٠٥/٣/٢٠
الصناعات الصوفية	٢٠٠٥/٣/٢٢

الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو	٢٠٠٥/٣/٢٤
مصانع الزيوت النباتية الأردنية	٢٠٠٥/٤/٦
الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	٢٠٠٥/٣/٣١
الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	٢٠٠٥/٣/١٦
السلفوكيماويات الأردنية	٢٠٠٥/٣/٣٠
اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	٢٠٠٥/٢/١٦
الأردنية لصناعات الصوف الصخري	٢٠٠٥/٣/٣١
دار الغذاء	٢٠٠٥/٢/١٣
الصناعات الهندسية العربية	٢٠٠٥/٤/١٢
الموارد الصناعية الأردنية	٢٠٠٥/٣/٨
الدولية لصناعات السيليكا	٢٠٠٥/٣/٢٢
العربية للصناعات الكهربائية	٢٠٠٥/٣/٢٧
الأردنية لإنتاج الأدوية	٢٠٠٥/٤/١٨
الوطنية للدواجن	٢٠٠٥/٣/٣١
التنقيب للصناعات الإنشائية	٢٠٠٥/٣/٣١
العامة للصناعات الهندسية	٢٠٠٥/٤/٢٧
مجمع الضليل الصناعي	٢٠٠٥/٣/٦
الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية	٢٠٠٥/٣/٣١
المجموعة المتحدة للنسيج	٢٠٠٥/٩/٨
البترول الوطنية	٢٠٠٥/٣/٣
أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	٢٠٠٥/٣/٢٧
الشرق الأوسط للتأمين	٢٠٠٥/٣/١٥
التأمين العامة العربية	٢٠٠٥/٤/١٧
دلتا للتأمين	٢٠٠٥/٣/٢٩
المتحدة للتأمين	٢٠٠٥/٣/٣١
الأراضي المقدسة للتأمين	٢٠٠٥/٣/٢٠
جراسا للتأمين	٢٠٠٥/٣/٩
الشرق العربـــــي للتأميـــــــن	٢٠٠٥/٢/٢
الواحة للتأمين	٢٠٠٥/٤/١٠
فيلادلفيا للتأمين	٢٠٠٥/٣/٣١
التأمين الوطنية الأهلية	٢٠٠٥/٤/١٢
المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	٢٠٠٥/٤/٢٥
العربية الألمانية للتأمين	٢٠٠٥/٤/٢٥

الشركة	التاريخ
الضامنون العرب للتأمين	٢٠٠٥/٤/١٢
المجموعة العربية الأردنية للتأمين	٢٠٠٥/٢/٣
العربية الأمريكية للتأمين	٢٠٠٥/٣/٢٩
الفنادق والسياحة الأردنية	٢٠٠٥/٣/١٤
العربية الدولية للفنادق	٢٠٠٥/٣/١٤
الخطوط البحرية الوطنية الأردنية	٢٠٠٥/٤/٢٠
الحمة المعدنية الأردنية	٢٠٠٥/٣/١٦
الأسواق الحرة الأردنية	٢٠٠٥/٣/١٣
البحر المتوسط للاستثمارات السياحية	٢٠٠٥/٣/٩
العربية الدولية للتعليم والاستثمار	٢٠٠٥/٣/٧
الثقة للنقل الدولي	٢٠٠٥/٢/١٣
البحرينية الأردنية للتقنية و الاتصالات	٢٠٠٥/٣/٢١
التسهيلات التجارية الأردنية	٢٠٠٥/٣/٧
زارة للاستثمار	٢٠٠٥/٣/٢٨
الأردنية لضمان القروض	٢٠٠٥/٣/٢
الطباعون العرب	٢٠٠٥/١٠/١٢
التجمعات لخدمات التغذية والإسكان	٢٠٠٥/٦/٢
الشرق للمشاريع الاستثمارية	٢٠٠٥/٣/٢٣
المتخصصة للتجارة والاستثمارات	٢٠٠٥/٣/٦
الصقر للاستثمار والخدمات المالية	٢٠٠٥/٣/٧
المتحدة للاستثمارات المالية	٢٠٠٥/٣/٧
العرب للتنمية العقارية	٢٠٠٥/٣/١٠
الأردنية المركزية	٢٠٠٥/٣/٣١
مجموعة العصر للاستثمار	٢٠٠٥/٣/٣٠
البتراء للنقل السياحي	٢٠٠٥/٣/٣٠
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	٢٠٠٥/٢/٢١
الأردن لتطوير المشاريع السياحية	٢٠٠٥/٣/٢٨
المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	٢٠٠٥/٥/٢٩
الاستثمارات والصناعات المتكاملة	٢٠٠٥/٣/٣١
الشرق العربي للاستثمارات العقارية	٢٠٠٥/٣/٣١

الملحق الثاني: الشركات المدرجة في السوق الأول والسوق الثاني لعام ٢٠٠٤

- الشركات المدرجة في السوق الأول لعام ٢٠٠٤

الرقم	اسم الشركة	القطاع
١	البنك الأردني الكويتي	البنوك
٢	بنك الأردن	البنوك
٣	بنك الإنماء الصناعي	البنوك
٤	البنك العربي	البنوك
٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	البنوك
٦	بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC	البنوك
٧	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	البنوك
٨	بنك الاستثمار العربي الأردني	البنوك
٩	بنك القاهرة/ عمان	البنوك
١٠	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	البنوك
١١	البنك الأهلي الأردني	البنوك
١٢	بنك الصادرات والتمويل	البنوك
١٣	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	البنوك
١٤	الاتحاد للصناعات المتطورة	صناعة
١٥	الوطنية لصناعات الألمنيوم	صناعة
١٦	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	صناعة
١٧	مصانع الاجواخ الأردنية	صناعة
١٨	العالمية للصناعات الكيماوية	صناعة
١٩	مصانع الورق والكرتون الأردنية	صناعة
٢٠	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	صناعة
٢١	دار الدواء للتنمية والاستثمار	صناعة
٢٢	العربية لصناعة الأدوية	صناعة
٢٣	الصناعات الكيماوية الأردنية	صناعة
٢٤	الوطنية لصناعة الكلورين	صناعة
٢٥	الدولية للصناعات الخزفية	صناعة
٢٦	مصفاة البترول الأردنية	صناعة
٢٧	مصانع الاسمنت الأردنية	صناعة
٢٨	الأردنية للصناعات الخشبية / جوا يكو	صناعة

٢٩	الأردنية لصناعة الأنابيب	صناعة
٣٠	العربية لصناعة الألمنيوم/آرال	صناعة
٣١	مناجم الفوسفات الأردنية	صناعة
٣٢	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة	صناعة
٣٣	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	صناعة
٣٤	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	صناعة
٣٥	البوتاس العربية	صناعة
٣٦	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	صناعة
٣٧	مصانع الخزف الأردنية	صناعة
٣٨	الدخان والسجائر الدولية	صناعة
٣٩	مصانع المنظفات الكيماوية العربية	صناعة
٤٠	الإقبال للطباعة والتغليف	صناعة
٤١	شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	صناعة
٤٢	الوطنية لصناعة الصلب	صناعة
٤٣	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	صناعة
٤٤	حديد الأردن	صناعة
٤٥	العربية لصناعة المواسير المعدنية	صناعة
٤٦	المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	صناعة
٤٧	الكابلات الأردنية الحديثة	صناعة
٤٨	العامة للتعدين	صناعة
٤٩	النسر العربي للتامين	تأمين
٥٠	التأمين الأردنية	تأمين
٥١	القدس للتأمين	تأمين
٥٢	الأردنية الفرنسية للتأمين	تأمين
٥٣	اليرموك للتأمين وإعادة التأمين	تأمين
٥٤	البحار العربية للتأمين	تأمين
٥٥	العرب للتأمين على الحياة والحوادث	تأمين
٥٦	الإتحاد العربي الدولي للتأمين	تأمين
٥٧	الأردن الدولية للتأمين	تأمين
٥٨	التأمين الإسلامية	تأمين
٥٩	بيت المال للادخار والاستثمار / بيتنا	خدمات
٦٠	البلاد للخدمات الطبية	خدمات
٦١	الكهرباء الأردنية	خدمات
٦٢	كهرباء محافظة اربد	خدمات
٦٣	اتحاد أصحاب السيارات الشاحنة	خدمات

٦٤	المؤسسة الصحفية الأردنية /الرأي	خدمات
٦٥	العقارية الاستثمارية / عقاركو	خدمات
٦٦	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	خدمات
٦٧	التجمعات للمشاريع السياحية	خدمات
٦٨	المركز الأردني للتجارة الدولية	خدمات
٦٩	الأردنية للصحافة والنشر /الدستور	خدمات
٧٠	الثقة للاستثمارات الأردنية	خدمات
٧١	الزرقاء للتعليم والاستثمار	خدمات
٧٢	الأهلية للمراكز التجارية	خدمات
٧٣	الموحدة لتنظيم النقل البري	خدمات
٧٤	الاتحاد للاستثمارات المالية	خدمات
٧٥	العربية للاستثمارات المالية	خدمات
٧٦	الاتصالات الأردنية	خدمات
٧٧	التجمعات الاستثمارية المتخصصة	خدمات
٧٨	المستثمرون العرب المتحدون	خدمات
٧٩	النقليات السياحية الأردنية / جت	خدمات
٨٠	الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية	خدمات
٨١	الأردنية للاستثمارات المتخصصة	خدمات
٨٢	تطويـــــــر العقـــــــارات	خدمات
٨٣	الأمين للاستثمـــــــــار	خدمات

- الشركات المدرجة في السوق الثاني لعام ٢٠٠٤

القطاع	اسم الشركة	الرقم
البنوك	البنك التجاري الأردني	١
البنوك	بنك سوسيته جنرال – الأردن	٢
صناعة	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	٣
صناعة	العربية لتصنيع وتجارة الورق	٤
صناعة	الألبان الأردنية	٥
صناعة	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج	٦
صناعة	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	٧
صناعة	الدباغة الأردنية	٨
صناعة	الجنوب لصناعة الفلاتر	٩
صناعة	الاستثمارات العامة	١٠
صناعة	الصناعات الصوفية	١١
صناعة	الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو	١٢
صناعة	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	١٣
صناعة	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	١٤
صناعة	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية	١٥
صناعة	السلفوكيماويات الأردنية	١٦
صناعة	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	١٧
صناعة	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	١٨
صناعة	دار الغذاء	١٩
صناعة	الصناعات الهندسية العربية	٢٠
صناعة	الموارد الصناعية الأردنية	٢١
صناعة	الدولية لصناعات السيليكا	٢٢
صناعة	العربية للصناعات الكهربائية	٢٣
صناعة	الأردنية لإنتاج الأدوية	٢٤
صناعة	الوطنية للدواجن	٢٥
صناعة	التنقيب للصناعات الإنشائية	٢٦
صناعة	العامة للصناعات الهندسية	٢٧
صناعة	مجمع الضليل الصناعي	٢٨
صناعة	الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية	٢٩
صناعة	المجموعة المتحدة للنسيج	٣٠

٣١	البترول الوطنية	صناعة
٣٢	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	صناعة
٣٣	الشرق الأوسط للتأمين	تأمين
٣٤	التأمين العامة العربية	تأمين
٣٥	دلتا للتأمين	تأمين
٣٦	المتحدة للتأمين	تأمين
٣٧	الأراضي المقدسة للتامين	تأمين
٣٨	جراسا للتأمين	تأمين
٣٩	الشرق العربي للتامين	تأمين
٤٠	الواحة للتأمين	تأمين
٤١	فيلادلفيا للتامين	تأمين
٤٢	التأمين الوطنية الأهلية	تأمين
٤٣	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	تأمين
٤٤	العربية الألمانية للتأمين	تأمين
٤٥	الضامنون العرب للتامين	تأمين
٤٦	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	تأمين
٤٧	العربية الأمريكية للتأمين	تأمين
٤٨	الفنادق والسياحة الأردنية	خدمات
٤٩	العربية الدولية للفنادق	خدمات
٥٠	الخطوط البحرية الوطنية الأردنية	خدمات
٥١	الحمة المعدنية الأردنية	خدمات
٥٢	الأسواق الحرة الأردنية	خدمات
٥٣	البحر المتوسط للاستثمارات السياحية	خدمات
٥٤	العربية الدولية للتعليم والاستثمار	خدمات
٥٥	الثقة للنقل الدولي	خدمات
٥٦	البحرينية الأردنية للتقنية و الاتصالات	خدمات
٥٧	التسهيلات التجارية الأردنية	خدمات
٥٨	زارة للاستثمار	خدمات
٥٩	الأردنية لضمان القروض	خدمات
٦٠	الطباعون العرب	خدمات
٦١	التجمعات لخدمات التغذية والإسكان	خدمات
٦٢	الشرق للمشاريع الاستثمارية	خدمات
٦٣	المتخصصة للتجارة والاستثمارات	خدمات
٦٤	الصقر للاستثمار والخدمات المالية	خدمات
٦٥	المتحدة للاستثمارات المالية	خدمات
٦٦	العرب للتنمية العقارية	خدمات

٦٧	الأردنية المركزية	خدمات
٦٨	مجموعة العصر للاستثمار	خدمات
٦٩	البتراء للنقل السياحي	خدمات
٧٠	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	خدمات
٧١	الأردن لتطوير المشاريع السياحية	خدمات
٧٢	المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية	خدمات
٧٣	الاستثمارات والصناعات المتكاملة	خدمات
٧٤	الشرق العربي للاستثمارات العقارية	خدمات

الملحق الثالث : قائمة بمكاتب التدقيق الأردنية ذات الارتباط العالمي

	أسماء مكاتب التدقيق العالمية	أسماء مكاتب التدقيق الأردنية ذات الارتباط العالمي
١	Moores International	دويك وشركاه
٢	Ernst & Young-British	المحاسبون المتحدون & ارنست ويونغ
٣	KPMG	خليف وشركاه
٤	BDO International B.V	نوباني وشركاه
٥	Deloitte Touche Tohmatsu Int.	سابا وشركاه
٦	Nexia International	غوشه وشركاه
٧	PriceWaterhouse Coopers	بواب وشركاه
٨	Baker Tilli International	غاوي للتدقيق
٩	Grant Thornton	المهنيون العرب
١٠	Accounting Global Network	عادل حبيب وشركاه
١١	PKF International	المجموعة المهنية

الملحق الرابع : شروط الإدراج لكل من السوق الأول والسوق الثاني

أشارت المادة رقم (٧) و رقم (٨) من تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان الصادرة بالاستناد لإحكام المادة (٧٢) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ على ما يأتي :

المادة (٧):

"ينقل إدراج أسهم الشركة إلى السوق الأول إذا تحققت الشروط التالية :

أ- أن يكون قد مضى عام كامل على الأقل على إدراج أسهمها في السوق الثاني.
ب- أن لا يقل صافي حقوق المساهمين في الشركة عن (١٠٠%) من رأس مالها المدفوع.
ج - تكون الشركة قد حققت أرباحاً صافية قبل الضريبة في سنتين ماليتين على الأقل خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي تسبق نقل الإدراج.
د - أن لا تقل نسبة الأسهم الحرة في الشركة إلى عدد الأسهم المكتتب بها بتاريخ انتهاء سنتها المالية عن:

١- (٥%) إذا كان رأس مالها (٥٠) مليون دينار فأكثر.
٢- (١٠%) إذا كان رأس مالها أقل من (٥٠) مليون دينار.

هـ - أن لا يقل عدد مساهمي الشركة بتاريخ انتهاء سنتها المالية عن (١٠٠) مساهم.
و- أن لا يقل عدد أيام تداول أسهم الشركة عن (٢٠%) من عدد أيام التداول الكلي خلال اخر اثني عشر شهراً ، وأن يكون خلال نفس الفترة قد تم التداول بـ (١٠%) على الأقل من الأسهم الحرة للشركة."

المادة(٨):

" ينقل إدراج أسهم الشركة من السوق الأول إلى السوق الثاني في أي من الحالات التالية :

أ- انخفاض صافي حقوق المساهمين إلى ما دون (٧٥%) من رأس المال المدفوع .
ب- إذا أظهرت حسابات الشركة وجود خسائر في أخر ثلاث سنوات مالية .
ج- انخفاض نسبة الأسهم الحرة في الشركة بتاريخ انتهاء سنتها المالية عن الحد المقرر في الفقرة (د) من المادة (٧) من هذه التعليمات .

د - انخفاض عدد مساهمي الشركة بتاريخ انتهاء سنتها المالية عن (٧٥) مساهما .

هـ - انخفاض عدد أيام تداول الشركة خلال أخر اثني عشر شهراً عن الحد المقرر في الفقرة (و) من المادة (٧) من هذه التعليمات .

و- انخفاض نسبة الأسهم المتداولة للشركة خلال أخر اثني عشر شهراً عن الحد المقرر في الفقرة (و) من المادة (٧) من هذه التعليمات ."

Abstract

Al-Bataineh, Hanadi Turki . The Determinants of the Reporting Lag for Jordanian Companies Listed on the Amman Stock Exchange. Master Thesis in Accounting, Yarmouk University, 2006 (Supervisor : Dr. Mahmoud Qaqish).

The main objective of this study is to investigate the determinants of the Reporting Lag for Jordanian companies listed on the Amman Stock Exchange for the year 2004.

This study examined the relationship between the Reporting Lag (the length of time from a company's fiscal year-end to the date of receipt of annual reports by Jordanian Securities Commission) and Several Independent Variables: (1) Audit Report Lag, (2) Company Size, (3) Profitability of the Company, (4) Company Age, (5) Gearing, (6) Sector Type , (7) International Association of Auditor , (8) Type of Audit Opinion , (9) Reliance on other Auditor, (10) Market Type.

The multiple regression analysis is used to test the hypotheses of the study. The results for the population of 157 listed Jordanian companies on Amman Stock Exchange show that the following variables (1) Audit report lag , (2) Gearing , and (3)) Sector Type are significantly related to the Reporting Lag . The other seven variables are not significantly associated with the Reporting Lag . The results show that reporting lag is longer for manufacturing companies that have high gearing and have delayed audit report. The Adjusted R^2 of the model is 66.6%. Descriptive statistics shows that the mean reporting lag is 82 which is less than the legally stipulated time period (120 days) by (38 days).

The study recommends to modify the legally stipulated time period to enhance the timeliness of annual reports, enforce the audit firms not to delay their reports through creating party as Association of Jordanian Public Accountants to monitor the timeliness of audited annual reports. the study also recommends the companies to find other resources other than financing by debt. This study utilizes the annual reports for a single year. Further research can be undertaken to measure reporting lag longitudinally, to determine whether the trend of reporting lag has improved overtime or not. To improve the predictive power of the reporting lag, further research may include additional variables such as probability of bankruptcy of companies, complexity of operations, and ownership concentration of companies

Keywords: The Determinants, Reporting , Lag , Jordanian Companies Listed , Amman Stock Exchange